



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن (3000) ل.س ● دمشق ص.ب (35033) ● تليفاكس (00963 11 3321775) ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



## 9 ملايين ليرة.. الحد الأدنى لتكاليف معيشة

## الأسرة السورية في بداية 2025

[14]

شؤون عربية ودولية



### لماذا يماطل الكيان الصهيوني في المفاوضات حول غزة؟

19

سورية على الطريف الجديدة



### فلنؤم شركات الخليوي!

09

سورية على الطريف الجديدة



### منتهاً «فرصة العمر»: الرجل الاقتصادي الأول لبشار الأسد يطل برأسه مجدداً

08

شؤون عمالية



### الهيئات العامة للمعامل مركز ضروري للحوار

02

## الافتتاحية

### ثلاث مهام ملحة أمام الدولة والشعب!

ينتصب أمام الحركة الشعبية السورية في طورها الثاني، وبعد أن أنهت في طورها الأول إسقاط السلطة الهاربة، عدد من المهام الكبرى، وعلى رأسها استعادة وحدة البلاد، ووحدة الشعب السوري، وحفظ كرامة البلد وسيادتها على أرضها، بالتوازي مع ضبط الأمن والسلم الأهلي، والعمل على بناء جيش وطني يتم حصر السلاح به وحده.

ضمن هذه الخطوط العامة، تبرز اليوم ثلاث مهمات ملحة هي التالية:

**أولاً:** ينبغي اتخاذ موقف واضح يضع حداً للتغول «الإسرائيلي» على الأرض السورية وعلى كرامة السوريين، كخطوة أولى يتبعها عمل متواصل لاستعادة كامل التراب السوري المحتل. التغول «الإسرائيلي» يعمل على اغتيال آمال السوريين وفرحهم وتفخيخ مستقبلهم، وتفجيرهم إن استطاع إلى ذلك سبيلاً، واتخاذ موقف عملي واضح منه ينبغي أن يتضمن استخدام الوسائل السياسية المتاحة كلها بين يدينا كسوريين، بما في ذلك الاستناد إلى القوانين والقرارات الدولية، والاستفادة من الدول التي لا مصلحة لها بتمدد العدو ضمن أرضنا، والاستناد إلى الموقف الوطني الواضح للشعب السوري، والذي عبر عن نفسه أبهى تعبير في ريف درعا، حين وقف أبناءها بصور عارية في وجه المحتل، دفاعاً عن كرامتهم وكرامة شعبهم وبلدهم... ولا يجوز أمام هذه المهمة، التذرع بالضعف والتعب لتمرير إهانة كرامة السوريين، وتمرير أجنحة الانبطاح والاستسلام تحت مسمى «السلام».

**ثانياً:** لا يمكن محاصرة الفلتان الأمني المتكرر والمسمى «حالات فردية» بطريقة رجال الإطفاء؛ فمهما كانت الرغبة قوية لدى السلطة المركزية في ضبط الأمن، فإنها لن تكون قادرة على حل الموضوع دون الاعتماد مباشرة على الشارع السوري. وهذا يتطلب انفتاحاً سياسياً وطمأننة السوريين عبر توضيح أمور هامة بشكل شفاف، مثل: آلية تكوين مؤتمر الحوار الوطني والحكومة الانتقالية، وهي أمور ما تزال غامضة حتى اللحظة، مما لا يسمح بتعزيز الوحدة الوطنية لمواجهة التحديات الجديدة، ومنها الانفلات المرشح للتكرار والتوسع بفعل الطابور الخامس، وبفعل أعداء الخارج غير المسرورين مما يجري حتى الآن.

إن موضوع ضبط الأمن والحفاظ على السلم الأهلي، لا يمكن تحقيقه بشكل فعال عبر ما يسمى «حلولاً أمنية»، بل يتم عبر الاستناد إلى الشعب السوري نفسه، وخبرته وقدراته ورغبته في الاستقرار، وفي فتح صفحة جديدة. وهذا الأمر لا يمكن أن يتم دون نشاط واسع للناس في إطار السلم الأهلي، وهو ما يجري فعلاً، ويحتاج إلى مزيد من التعزيز والتنظيم، وذلك بالتوازي مع تجهيز حقيقي لمؤتمر حوار وطني جامع للتجهيز للمرحلة الانتقالية، مؤتمر يستند إلى التعددية السياسية في سورية بالدرجة الأولى، ويضمن عدم تكرار حالة «الحزب القائد»؛ سورية أعقد بكثير وأكبر بكثير من أن تستطيع جهة أياً تكن أن تستأثر بها. **ثالثاً:** أوضاع الناس المعيشية مزرية إلى أقصى الحدود، وكذا وضع الاقتصاد السوري عموماً، وهذا يحتاج إلى تدوير سريع لعجلة الاقتصاد بالجهود الوطنية بالدرجة الأولى، دون ملاحقة الأوهام حول رفع عقوبات قريب، فالغرب وعلى رأسه أمريكا قد وضع أنه لن يرفع العقوبات في أي وقت قريب، وأنه يريد فرض شروط السياسية والاقتصادية، وإدخال موظفيه الأوفياء، عبر إنزال مظلي على السلطة في سورية، ليكمل مسيرة السلطة السابقة في ضرب الإنتاج الوطني تحت مسميات «الليبرالية» و«اقتصاد السوق الحر» و«اقتصاد السوق الاجتماعي»... إن حل المشكلات الكبرى في الاقتصاد السوري أمر ممكن، وضمن آجال متوسطة لا تتجاوز 5 أعوام، في حال تم الاعتماد بالدرجة الأولى على الموارد المحلية، وعلى رأسها موارد الفساد الكبير، عبر إعادة توزيع عادل للثروة، وتحت الرقابة الشعبية الواعية المنظمة الصارمة. وبالدرجة الثانية يمكن الاعتماد على مساعدات غير مشروطة سياسياً من دول عديدة لها مصلحة في استقرار سورية وبقيائها موحدة، وبلاستفادة من التوازن الدولي الجديد.

إن هذه المهام الملحة الثلاث، هي الترجمة الحالية للترابط بين القضايا الوطنية، والديمقراطية، والاقتصادية-الاجتماعية، والتي لا يمكن فصل أي منها عن الأخرى ضمن نضال الشعب السوري لاستعادة بلاده... لتكون السلطة للشعب، والكرامة للوطن، والثروة للجميع!

# خير الخطّائين... التوابون



## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



### الهيئات العامة للمعامل مركز ضروري للحوار

تطورات الوضع السياسي التي جرت في بلادنا وما تبعه من توجهات للسلطة الجديدة تجاه المنظمات الشعبية، بما فيها النقابات العمالية، أرخت بظلالها على مجمل العمل اليومي الذي كانت تقوم به النقابات. وهو عمل بسيط لا يرقى سابقاً إلى مصاف حقوق العمال التي غيّبت بفعل القوانين الجائرة وبفعل الهيمنة والتحكّم بقرارات الحركة النقابية مما جعلها مشلولة وغير قادرة على الفعل، ولا حتى القول، تجاه ما يجري بحق الطبقة العاملة.

اليوم تواجه الحركة النقابية تحديات كبيرة تمسّ حتى وجودها، وبالتالي لا تملك القرار المستقل الذي يجعلها قادرة على مواجهة التحديات الجديدة والمفروضة عليها، والتي تحتاج إلى موقف سياسي وطبيعي شجاعين، وهو ما لا تملكه أغلبية تلك الكوادر التي صنّعت في الغرف المغلقة، وقدمت جاهزة للطبقة العاملة على أنها تمثّلها وتستطيع أن تدافع عن مصالحها وحقوقها.

على ضوء هذا الوضع تدور نقاشات واسعة بين بعض الكوادر النقابية المستشعرين بخطر توجهات السلطة الجديدة، وفي هذه النقاشات تطرح الكثير من الآراء التي يرى أصحابها أنها صالحة للخروج من المأزق الذي وضعت به الحركة النقابية، وهذا الأمر جيد من الناحية العامة ولكنه غير كاف، لأنه مفصول عن القاعدة العمالية صاحبة المصلحة الحقيقية بأن تبقى النقابات، ليس كما كانت، بل تبقى النقابات الحقيقية القادرة على حمل مسؤولية الدفاع عن مصالح العمال بالاشتراك الفعلي مع الطبقة العاملة، وأن يكون العمال أصحاب القرار فيما يتعلق بحقوقهم، وفي مقدمتها حقوقهم الديمقراطية التي تمكنهم من مواجهة كل ما يتهدّد مصالحهم بما فيها أجورهم.

ضمن وجهات النظر المطروحة الآن: كيف نعيد بناء الهيكل التنظيمي للحركة النقابية من القاعدة إلى القمة؟ وهذا الرأي يستدعي إجراء انتخابات مبكرة، أو بالأحرى إعادة الانتخابات مرة أخرى عوضاً عن التي جرت بالطريقة المعهودة التي كان يفرض فيها على العمال من يمثلهم، ابتداءً من اللجان النقابية وانتهاءً بقوام المجلس العام، والخيارات في هذه القضية محدودة وليست بالأمر السهل، إلا إذا تمّ العمل مع القواعد العمالية والنقاش معها بضرورة هذه النقطة، التي تعتبر مهمة في حال تم ذلك، والمكان الصالح لمهمة كهذه هي الهيئات العامة في المعامل، التي تضم جميع العمال المنتسبين للنقابات، حيث يمكن عقد اجتماعات لهذه الهيئات وتداول الموضوع معها، واتخاذ القرار الذي يوافق عليه العمال، وهذه الهيئات وفق قانون التنظيم النقابي لديها الحق في سحب الثقة من اللجان السابقة والقيام بانتخاب من يمثلها حقيقةً.

إن الإقدام على مثل هذه الخطوة يحتاج إلى توافق الكوادر النقابية في اتحادات المحافظات، المستشعرة بالمخاطر التي تحيق بالنقابات، على ضرورة هذه الخطوة والتي إن تمّت ستكون سابقة في تاريخ الحركة النقابية السورية.

إن التواصل ما بين النقابات والعمال، وإشراك الآخرين في حوار مفتوح عبر عقد اجتماعات للهيئات العامة في المعامل والشركات، للوصول إلى توافقات مع العمال حول السبل الكفيلة والمجيدة لحماية النقابات، وكذلك لكي يكون للنقابات دور في الحل السياسي المستند للقرار 2254، وحقوقهم ومكتسباتهم التي لن تكون بخير إن لم يكن للطبقة العاملة وزنها السياسي والاقتصادي الفاعل في الحياة المستقبلية لشعبنا وبلادنا.

رصدنا خلال الأسابيع الماضية آراء من شرائح كثيرة وواسعة من العمال ولجانهم النقابية في مواقع عملهم، وكذلك المكاتب النقابية في اتحاد دمشق وريفها، واستنتجنا من خلال الحوارات والنقاشات الدائرة مجموعة من النقاط التي اجتمعت عليها غالبية الآراء والأفكار وهي:

#### ■ قاسيون - المكتب العمالي لحزب الإرادة الشعبية

● إن البيان الذي أصدره الاتحاد العام لنقابات العمال الموقع باسم المكتب التنفيذي في تاريخ 9-12-2024، الذي ورد في فقرته الأخيرة: «باسم كافة النقابيين في الاتحادات المهنية واتحادات عمال المحافظات والنقابات العمالية واللجان النقابية... نضع أنفسنا بتصرف الأخوة في قيادة العمليات العسكرية في إقرار ما تراه مناسباً لقطاعنا وفي كافة قطاعات العمل الوطني العام». إن هذه الفقرة التي تتناقض تماماً مع الفقرات الأخرى في البيان التي وضحت استقلالية المنظمة وبأنها جزء من المجتمع المدني، وتعمل وفق قانون التنظيم النقابي ومعايير العمل العربية والدولية - هذا التناقض الصارخ وتوقيت إصدار البيان وصياغته وتوقيعه مستغرب ومستنكر عند غالبية العمال والنقابيين، لما له من مخاطر على الطبقة العاملة ومنظمتها التي تضم مئات آلاف العمال في القطاعين العام والخاص، وكان من المفترض أن تضع

القيادات والاتحادات والنقابات نفسها بتصرف الطبقة العاملة، لا أن تستبدل وصاية بوصاية، لأن ذلك يتعارض مع مصلحة الطبقة العاملة واستقلالية المنظمة ودورها. ● إن الأسابيع الماضية عززت الخوف عند العمال والنقابيين من التفريط بالمنظمة أو شلّ دورها أو تقسيمها، وخاصة في ظل الإجراءات التي تتخذ في نقابات أو اتحادات أخرى هنا وهناك، رغم أنهم كانوا قد وعدوا أنفسهم بأنهم أمام مرحلة عظيمة عنوانها التحرر وعودة المنظمة لأصحابها العمال. ● إن ازدياد الحديث عن الخصخصة بوجهها القديم/الجديد، والترويج لها بالتوازي مع مفهوم السوق الحر جعلت العمال والنقابيين يستنفرون قواهم ويجهّزون أنفسهم للدفاع عن معاملهم وشركاتهم ولقمة عيشهم، بما في ذلك من خلال الإسراع بإعادة انتخاب تنظيمهم النقابي من تحت لفق قبل أن «تقع الفأس بالرأس». ● إن الفرح الكبير بانتهاء زمن الهيمنة والتسلط الأمني وحرمان الطبقة العاملة من صناعة قراراتها لن يكتمل إلا من خلال عودة القرار

لأصحابها العمال. ● إن التفريط بالمنظمة أو تجديدها أو مصادرتها خطأ وطني بامتياز، كون المنظمة بعمالها هي إحدى أساسيات ضمان الوحدة الوطنية، كونها جامعة وعابرة لكل الأديان والقوميات، وموجودة على كامل الجغرافية السورية عمالاً وتنظيمياً، وهي المنظمة الأكثر عدداً والأعرق تاريخياً. ● إن المطلوب اليوم أن تبادر قيادات المنظمة - بحس وطني وطبيعي مسؤول ونكران للذات وبترجيح مصلحة العمال والمنظمة على أي مصلحة شخصية أو اعتبار أو خوف - إلى إطلاق انتخابات لكامل الهيئات التنظيمية «من تحت لفق» بإشراف لجان منتخبة من العمال أنفسهم وبعيداً عن كل إملاء ووصاية. وعليهم اليوم أن ينتقدوا ذاتهم ويأخذوا القرار الشجاع قبل فوات الأوان. ● إن اجتماع الرأي عند العمال على هذه النقاط يتطلب من الاتحاد العام أن يستمع جيداً لهذه الآراء والمواقف، ويتخذ القرار الصحيح لعل التاريخ يسجل له ما عجز عن تسجيله طوال السنين الماضية، فإن خير الخطّائين التوابون.

# نحن العمال «منعرف شو بدنا»

نحننا كشيغيلة وعمال اللي كنا نموت عالبطيء، واللي كل واحد فينا مات ألف مونة طول هالسنين الماضية، انبسطنا كثير وقت وقع الحيط اللي كان كاتم عنفسنا ومانع الضوء والدفء يفوت على يومنا وروحنا، وبسقوط صرنا نقدر نقول انو الثورة صار فيها نتصير. حيقول اللي عم يقرا شو قصدك؟ الثورة انتصرت ومشى الحال - ليكو النظام سقط ونحننا فدام سورية جديدة.

## ■ فرح عمال

اي صح الثورة انتصرت بأول خطواتها، لأنو قدرت تشق أول طريقها، بتعرفوا ليش هيك عم قول؟ لأنو الثورة بالنسبة للعمال والكادحين بتنتصر وقت نشغل شغل كريم بساعات قليلة ونحصل بتعبنا على كل شي بيكفي معيشتنا وبزيد لنطور حياتنا وبلدنا، والوقت اللي بزيد معنا نشوف فيه ولادنا ونساعدهم ليكبروا ويوعوا. الثورة بتنتصر وقت يكونوا ولادنا مو مضطرين يتركوا دراستهم أو يهملوها لأنو مو قدرانين نصرف عليهم، ووقت تكون جامعات الحكومة مجانية ومستواها أعلى من مستوى جامعات الذوات والخواجات الممهورة بأسماء أجنبية. نحننا ما بهمننا إذا طلعت أبراج ومجمعات سكنية خارقة للطبيعة، نتصور قدامها ونحطها عالفيس لنعوّض الحرمان اللي منحسو. نحننا بدنا بيوت تفوت الشمس عليها، فيها غرف للأولاد نقدر ندفيها، نحننا ما بهمننا السانتافيه والمرسيدس تعبي الشوارع وتكون



المطالب اللي تحركت الناس كرمالها ب 2011 وملخصها خبز وكرامة وحرية، واللي مرقت بأطوار ومراحل كثيرة، هي مطالب لساتها موجودة وما تغيرت، لأنها بتلخص كل التغيير اللي طالبت فيها الناس بحراكمها، ورغم كل الوجد والخسائر الكبيرة اليوم هالناس وعلى رأسهم العمال والكادحين مستمرين بحراكمهم وحالتهم الثورية حتى يحققوا التغيير المنشود، اللي بخلي الوطن كريم والسلطة بإيد الناس، وثروات البلد لكل البلد وأولهم أصحاب الأجور والشغيلة.

مكدسة بعلب كبريت ما حدا دريان فيها. الثورة اللي بدنا يها تكتمل هي اللي بتخلي الطبقات الضعيفة تصير قوية، واللي بتخلي الفقير غني بس مو على حساب استغلال غيره، واللي بتكون فيها الدولة أقوى من السوق، واقتصادها أقوى من اقتصاد رؤوس الاموال الخاصة، واللي هي تمشي السوق مو السوق هو يمشيها؛ دولة تقدر تعالج الأزمات وتصد أي خطر عليها وعلى شعبها، وتعمل نمو مستدام وعالي، وتخلق أوسع عدالة، وتحفظ حريات الكل وتخلي القانون يميل لإنصاف أصحاب الحق.

الرد ونصير ناكل تفاح الجولان بعد تحريرو، وقت نبطل نكب حمضيات الساحل لأنو ما عم نصدرها، أو نعملها عصير ونصدرها، وقت يبطل الكبير ياكل الصغير والتجار تاكل تعب الورشات الصغيرة والمتوسطة، وقت ما بنخاف من إصابة العمل أو التقاعد والشيخوخة. الثورة بتنتصر بالنسبة لنا وقت نقدر نحصل بتعبنا على كل احتياجاتنا، مو وقت تطلع مولات جديدة معيابة بضايح أجنبية ما منقدر نشترها، ولا وقت تصير البلد نظيفة ما فيها فلتر سيجارة عالأرض بس الناس بالعشوائيات

بأربع خمس نالاف من الدولارات، نحننا بدنا نبطل نطر تحت الجسر أو بسانا ساعتين وثلاثة لتطلع بمكرو لا يصلح للاستخدام البشري أو باص ننحشر فيه مثل الغنم. وقت نبطل ننام عرصيف المواساة ناظرين علاج ولادنا، وقت ما يضل الدور عالعمليات لخمس شهر، وقت نشوف الأرض عم تنزرع والمعامل عم تدور وعم نصد أكثر ما نستورد، وقت نشوف حصتنا من نهر الفرات ودجلة كبيرة وعادلة، وقت نشوف شركانتا بعمالها عم تستخرج نفض وعاز أرضنا وبحرنا، وقت نبطل نحتفظ بحق

## الطبقة العاملة



**الولايات المتحدة: إضراب عمال ستاربكس**  
بدأ إضراب ستاربكس، يوم الجمعة 12/20 في عدة مدن أمريكية مثل لوس أنجلوس وشيكاغو، حيث شمل أكثر من 300 متجر، حيث يسعى العمال لتحقيق حقوقهم الأساسية وتحسين ظروف العمل، حيث بدأ إضراب عمال ستاربكس لمدة 5 أيام في مدن مثل لوس أنجلوس وشيكاغو في البداية، ثم امتد إلى بوسطن ودالاس وبورتلاند، وتضمن الإضراب انضمام عمال من مدن أخرى شارك فيها أكثر من 5000 عامل. وقالت نقابة عمال ستاربكس، التي تمثل أكثر من 10 آلاف عامل في مئات من فروع ستاربكس: إن العمال يحتجون على عدم إحراز تقدم في مفاوضات العقد مع الشركة، وإن ستاربكس لم تلتزم بحل القضايا التي تتعلق بالأجور وتحسين ظروف العمل منذ عام 2021.



### الولايات المتحدة: سان فرانسيسكو تستعد لانتهاء إضراب عمالها

يستعد عمال فنادق سان فرانسيسكو لإنهاء إضرابهم يوم 12/25، حيث تصوتت آخر مجموعة من العمال المضربين بولاية كاليفورنيا الأمريكية للموافقة على اتفاق مبدئي لعقد جديد مع سلسلة فنادق هيلتون، مما ينهي إضراباً دام ثلاثة أشهر. ويأتي هذا التصويت بعد أن تم التوصل إلى اتفاقات مع فنادق هيلتون، وفقاً لما ذكرته نقابة «يونيت هير لوكال 2». ومن الجدير ذكره أن أكثر من 10 آلاف عامل من الفنادق بدأوا إضراباً منذ أيلول الماضي في 11 مدينة عبر الولايات المتحدة. وقالت النقابة إن الاتفاق يتضمن الحفاظ على خطط التأمين الصحي الخاصة بالعمال، وزيادات في الأجور، وحماية جديدة ضد نقص العمالة وزيادة عبء العمل. وسينتهي العقد الجديد في عام 2028.



### إسبانيا: إضراب عمال النظافة في لشبونة

بدعوة من اتحاد عمال بلدية لشبونة، ينخذ عمال النظافة في بلدية لشبونة، اعتباراً من يوم الأربعاء 25 كانون الأول وحتى 2 كانون الثاني، إضراباً عن العمل الإضافي، بالإضافة إلى إضراب عام لمدة يومين، الخميس والجمعة المقبلين، وبرزت النقابات تنفيذ الإضراب بعدم استجابة السلطة التنفيذية البلدية للمشاكل التي تؤثر على قطاع النظافة في المدينة، ولا سيما الامتثال للاتفاقية الموقعة عام 2023، ومن أجل حل مشاكل النظافة في لشبونة. وهناك 45:2% من المراكز الضرورية لإزالة النفايات غير صالحة للعمل، و22:6% من القوى العاملة متوقفة عن العمل أو في إجازة بسبب حوادث العمل، وهناك عجز قدره 208 عمال. كل أسبوع لا يزال هناك عدد لا يحصى من الجولات التي يتعين القيام بها.



### تونس: إضراب عمال شركة فسفاط

دخل كامل عمال وحدات الإنتاج التابعة لشركة فسفاط قفصة بتونس، بما في ذلك الإدارات المركزية بمنطقة قفصة وقابس والمظلية والمتلوي وأم العرائس والرديف، صباح يوم الأربعاء 25 كانون الأول 2024، في إضراب عام عن العمل. ويأتي هذا الإضراب العام إثر فشل المفاوضات حول زيادات الأجور لسنوات 2023 و2024 و2025 في الأجر الأساسي. واحتجاجاً على تلك الإدارة العامة للشركة في تنفيذ اتفاقات أبرمت من أجل جملة من المطالب العمالية، تتمثل في: تطبيق القانون الأساسي، وزيادات الأجور، وصراف المنح الإنتاجية، والحصول على القروض الاجتماعية، وتوفير المعدات اللازمة للعمل. وقالت النقابة إن إدارة الشركة تعنتت، فلم تستجب لمطالب النقابة مما تسبب في تنفيذ هذا الإضراب الذي بلغ نسباً كبيرة في نجاحه وفق النقابة.

# بانوراما عمالية



يصادف صدور هذا العدد استعداد الطبقة العاملة لبدء عام جديد من معاناتها اليومية والمعيشية، فمتوسط تكاليف المعيشة لأسرة العاملين بأجر في سورية ما زال مرتفعاً، وما زال الحد الأدنى لأجر العامل السوري لا يغطي الجزء اليسير من نصف تكلفة الحد الأدنى لمعيشة الفرد العامل لوحده، نستعرض ما رصدته قاسيون خلال العام المنصرم للعديد من القضايا والمطالب العمالية كالأجور والصحة والسلامة المهنية والتأمينات الاجتماعية والتشريعية.

المناطة بالتنظيم النقابي. إن نقابتنا ما زالت مطوعة ولطيفة!!

## قوانين العمل ونصائح المؤسسات المالية الغربية

وفي زاوية بصراحة «العدد 1180» كتبت قاسيون: منذ تبني اقتصاد السوق الاجتماعي رسمياً، ارتسم خط ناظم لعمل جميع الحكومات التي تعاقبت تجاه الطبقة العاملة السورية بشقيها العام والخاص، وهذا الخط جرى التعبير عنه بأشكال مختلفة من الممارسة والسلوك ابتداءً بما سمي بمشاريع «الإصلاح» الاقتصادي للقطاع العام، التي تبخرت مع تقدم وسيادة النهج الليبرالي في الاقتصاد الوطني، وليس انتهاء بحرية التجارة، وفتح الأسواق، وتقليص دور الدولة «الاقتصادي الاجتماعي»، وتقييد قوة العمل بقوانين عمل «مرنة» حسب تبني صندوق النقد والبنك الدوليين لهذا المبدأ الذي تمّ النصح والدفع به لتطبيقه في كل الدول التي تبنت الليبرالية الجديدة في الاقتصاد!

## الهيئات العامة بمثابة برلمان عمالي للدفاع عن المصالح

في زاوية «بصراحة» للعدد 1179 كتبت قاسيون: إن التواصل ما بين النقابات والعمال وإشراك الآخرين في حوار مفتوح عبر عقد اجتماعات للهيئات العامة في المعامل والشركات، للوصول إلى توافقات مع العمال حول السبل الكفيلة والمجدية لتحسين أوضاعهم المعيشية، عبر ربط أجورهم بسلّم متحرك مع ارتفاع الأسعار - إن هذا العمل لو كتب له أن يحقق سيؤسس لمرحلة مهمة وأرضية صلبة تستند عليها الحركة النقابية إن توفرت الإرادة الكفاحية في مواجهة ما يحصل بحق العمال، ويخرج الحركة وحواراتها من حالة الهمس داخل الغرف إلى الفضاء الرحب والواسع، إلى الطبقة العاملة.

## المرحلة المقبلة تتطلب

وجاء في العدد 1179 من قاسيون: تتطلب المرحلة المقبلة من حياة البلاد الاستخدام

إن أتاحت لها الفرصة وتوفّر لها المناخ المناسب، هي الطبقة العاملة. لذلك يبذل هؤلاء كل ما بوسعهم في سبيل عدم امتلاكها لخاصية القرار المطلوب، وإبقائها في حالة جز غير قادرة على القيام بأي فعل حاسم للدفاع عن نفسها وحقوقها. لقد وصلت أحوال الشعب السوري عموماً، والطبقة العاملة خصوصاً، إلى مستوى عالٍ من التردّي والسوء، وهو ما يحدث تراكم كبيراً في الصدور والنفوس قد ينفجر في أية لحظة، ويأخذ مساراً غير مرغوب فيه إن لم يجد من يوجهه وينظّم خطواته ويصوب بوصلته نحو العدو الحقيقي الطبقي والوطني.

## نقابتنا مطوعة ولطيفة!

وكتبت قاسيون في العدد 1175: ترهّل وضعف العمل النقابي هو نتاج موضوعي لمرحلة تاريخية على مستوى العمل النقابي، تبدأ من ركون العمل النقابي تحت العباءات الحزبية الضيقة، إلى غياب الأساليب والأدوات النضالية في برامج الحركة النقابية، وغياب الأسئلة الضرورية في تقاريرها السنوية أمام مؤتمراتها: لماذا نمارس العمل النقابي؟ وماذا نريد من العمل النقابي؟ ومن هم أعداؤنا الطبقيون؟... مرض خبيث أصاب النقابات، وينبغي استئصاله من أساليب عمل النقابات، وهو من الأمراض التي تشكل خطراً حقيقياً وتهدد استقرار واستمرار العمل النقابي وتطوره في خدمة مصالح العمال الرئيسية

## المصلحة العامة نقيض لتطبيق الليبرالية

في العدد «1167» كتبت قاسيون: رغم ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والوصول إلى مستويات مخيفة من انعدام الأمن الغذائي وانتشار الأمراض الناتجة عن سوء التغذية في المجتمع، خاصة بين الأطفال، ما تزال الحكومة تعمل على سحب يد الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، عكس ما تقتضيه الضرورة والظرف الحساس والأزمة التي تمرّ فيها البلاد منذ ثلاثة عشر عاماً، رغم أن القرارات الحكومية دائماً تُروّس بعبارة «لمقتضيات المصلحة العامة»، وهي عكس ذلك تماماً؛ فما تزال الحكومات السورية المتعاقبة مصرة على السير بالسياسات الليبرالية رغم أن أعتى الدول الرأسمالية في الغرب تغير من سياساتها وتتدخل في المجتمع والاقتصاد في أوقات الحروب والأزمات لكي تخفف من آثار الأزمات قيد الإمكان وتحمي نفسها من الانهيار.

## قيود يجب أن تكسر لمنع الجوع والحرمان

كتبت قاسيون في زاوية «بصراحة» «العدد 1167»: يعرف من يصنعون ويطبّقون السياسات المضرة بمصالح وحقوق شعبنا -وكنك العمال في بلدنا- أن العدو الحقيقي لسياساتهم، والقوة الأكثر قدرة على الوقوف في وجههم وفضح برامجهم، ولجم سياساتهم

الأمثل والكامل لعناصر الإنتاج، واستخدام الموارد البشرية والاقتصادية كافة للوصول إلى أعلى مستوى من الإنتاج وذلك من حيث الكم والنوع، ولا بد أن يكون ذلك أولاً بعيداً عن مخالب وأنياب قوى الفساد والنهب. ولا بد من زيادة الاستثمار في أصول المعامل والشركات الوطنية وخاصة في القطاعات الإنتاجية لدى الدولة، إضافة إلى القطاع الخاص. فهذا الاستثمار يشكل عصب التنمية الاقتصادية، وقدرة الاقتصاد الوطني على التخلص من الركود، وزيادة الدخل الوطني، وهذا ما يحقق رفع متوسط الدخل للعاملين بأجر ويحقق رفعا لمستوى المعيشة. وبالتالي تكون زيادة الأجور حقيقية، وغير تضخمية، نتيجة نمو اقتصادي حقيقي.

## الحكومة ومكاييلها

### تجاه الصناعيين والعمال

في زاوية «بصراحة» للعدد 1183 كتبت قاسيون أن: عدم قدرة النقابات على اتخاذ المواقف المطلوبة، وهي لن تفعل ذلك ضمن ظروفها وواقعها الحالي، سيجعل الطبقة العاملة تذهب باتجاه خياراتها التي قد تكون صعبة ومؤلمة ولو بعد حين، ولكنها صحيحة، ويمكن غيرها انتزاع حقوقها والدفاع عن مصالحها، بما فيها حقها بالإضراب السلمي الذي لا تعترف به النقابات، ولكن الدستور السوري يقره ويؤكدّه ويحتاج من ينزله إلى الأرض.

## لقمة الفقراء

### في طاحونة الناهيين الكبار

وفي زاوية «بصراحة» للعدد 1187: إن الحكومات المتعاقبة جميعها لا حلول لديها تقدمها للناس، همّها الأساس هو جمع مواردها عبر المراسيم والقرارات التي تحمّل الفقراء المزيد من الظلم ونقهرهم أكثر، حيث تنهب تلك الموارد بأشكال مختلفة من جيوب الفقراء، مهما اختلفت المسميات، بينما أولئك في الطرف الآخر العزيز على قلب الحكومات، فيعيثون فساداً في لقمة الفقراء عبر الاحتكار والنهب والفساد! فهل يبقى الفقراء على حالهم أم سيغيرون واقعهم؟ إن غداً لناظره لقريب.

# هنتهزاً «فرصة العمر»

## الرجل الاقتصادي الأول لبشار الأسد يطل برأسه مجدداً



يعود عبد الله الدردري، الرجل الاقتصادي الأول لنظام بشار الأسد خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2011، بصفته رئيساً لهيئة تخطيط الدولة، ثم نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ليظهر اليوم مجدداً في المشهد السياسي والاقتصادي، معلناً في لقاء مع مجموعة من رجال الأعمال السوريين في الإمارات، يوم 24 كانون الأول 2024 - أنه سيتوجه إلى دمشق ليتحدث إلى القيادة الجديدة، ويعرض عليها «حزمة من المشاريع التي تساعد على تلمس كيفية التخطيط ووضع الرؤية»، حاثاً رجال الأعمال على أنهم هم من يجب أن يبنيوا محطات الكهرباء، ومحطات المياه، والمدارس والجامعات والطرق، و«هذا كله من خلال الاستثمار الخاص أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو عقود BOT... لدينا حكومة لا تملك المال، لا خيار أمامها إلا سبيلين: الغرق في الديون، أو تنشيط الاستثمار» معتبراً ذلك «فرصة العمر»، وواعداً إياهم بـ«فرص استثمارية قيمتها 100 مليار دولار».

### أحمد الرز

بشرنا الدردري سابقاً بتقليص دور الدولة في الاقتصاد، عبر تخفيض الإنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية الحيوية، مثل: الصحة والتعليم. وبالفعل، انخفض الإنفاق على الصحة من 7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2005 إلى 5% فقط في 2010. وفي وقت واجه فيه المواطنون ارتفاعاً حاداً في أسعار السلع والخدمات الأساسية، رفعت الحكومة، أسعار المازوت بنسبة 275% والبنزين بنسبة 100% مما أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل والإنتاج وأسعار المواد الغذائية، دون تقديم تعويضات كافية أو فعالة للأسر المتضررة، بحجة نقص الموارد.

في الريف السوري، الذي يعتمد اقتصاده بشكل رئيسي على الزراعة، شكلت السياسات الحكومية التي روجها الدردري الضربة القاضية، فتراجعت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 25% في التسعينيات إلى أقل من 10% بحلول عام 2010. وتزامن ذلك مع موجات من الهجرة والبطالة في المناطق الريفية.

ومع فتح الباب على مصراعيه للاستيراد، وهو ما كان يعمل عليه الدردري وأمثاله، أغرقت البضائع الأجنبية الرخيصة الأسواق السورية، مما أدى إلى إغلاق آلاف المصانع والورش السورية، التي لم تستطع المنافسة في ظل غياب أي سياسات حماية حكومية. وتراجعت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 3%، بينما ركزت الاستثمارات الخاصة على القطاعات ذات العوائد السريعة، مثل: العقارات والخدمات، متجاهلة القطاعات الإنتاجية

يتوعدنا الدردري إذاً، باستكمال السياسات الكارثية التي كان عراباً لها في العقد الأول من الألفية الجديدة. تلك الفترة التي وصفت زوراً بمرحلة «الإصلاح الاقتصادي» لم تكن سوى غطاءً لنهب الموارد الوطنية، وتكريس الفساد الكبير، وضرب أسس الاقتصاد الإنتاجي السوري، ومعه معيشة الناس.

ظهرت مفاعيل هذه السياسات منذ تسلّم الدردري منصبه كرئيس لهيئة تخطيط الدولة في عام 2003، حيث أطلق هو ورئيس الوزراء آنذاك، محمد ناجي عطري، إشارات واضحة بأن «دور الدولة الأبوي» الذي يضمن الحد الأدنى من العيش الكريم للسوريين «لن يستمر»، وأن النظام الاقتصادي يتجه نحو ما أطلق عليه «اقتصاد السوق الاجتماعي»، الذي لم يكن في جوهره سوى تطبيقاً للنيلوليبرالية، ولإملاءات صندوق النقد الدولي.

بدأت تلك السياسات بتحرير القطاع المصرفي والسماح بإنشاء بنوك خاصة. كان الهدف الذي صدع الدردري به رؤوس السوريين هو «جذب الاستثمار ودفع عجلة الاقتصاد»، لكن ما هي النتيجة؟ استغل رجال الأعمال الطفيليون والنخب المرتبطة بالنظام هذه الفرصة لتهرب الأموال إلى الخارج، هذه الأموال التي كان ينبغي أن توضع في القطاعات الإنتاجية لدفع النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، أهدرت خارج البلاد، تاركة الاقتصاد السوري يعاني من نقص السيولة وضعف الاستثمار.

طويلة الأجل. ومن «الأثار الجانبية» لوصفات الدردري، ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بشكل حاد، حيث بلغت نسبة الفقر 33,5% عام 2007، وارتفعت إلى 62% في المناطق الريفية بحلول 2010. وأكثر من ستة ملايين شخص عاشوا تحت خط الفقر الأعلى، في الوقت الذي توقفت فيه الأجور الحقيقية عن النمو، وانخفضت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي من 32% في 2000 إلى 25% فقط في 2010. جرى ذلك كله بينما كانت النخب الطفيلية، المرتبطة بالفساد الكبير، تستفيد من تخفيض الضرائب على أرباح الشركات، حيث انخفضت من 63% في 2003 إلى 15-27% في أعوام 2005-2010

ذلك كله قاد إلى نتيجة حتمية: اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث دفع الفقراء وحدهم، وهم أبناء الـ90% من الشعب السوري، ضريبة شعار الدردري «دعوا الأغنياء يفتنون فهم قاطرة النمو!». دفعوها من حياتهم ومستوى ومعيشتهم، ولاحقاً بدمائهم خلال سنوات انفجار الأزمة التي أشعل فتيلها سياسات الدردري. التصريحات التي أدلى بها الدردري أمام رجال الأعمال في الإمارات، بالدعوة إلى استكمال خصخصة الخدمات والبنية التحتية تعني شيئاً واحداً: «شفط» الثروة مجدداً من الفقراء إلى الأغنياء، عبر تحميل الفقراء تكلفة بناء اقتصاد منهار، بينما تراكم النخب الاقتصادية المزيد من الثروات. وعليه، تنتصب أمام السوريين «المعتريين» أبناء الـ90% مهمة التصدي لمحاولات الدردري استكمال تدمير الاقتصاد السوري، وإفشال هدفه بأن يكون «رجل المراحل جميعها».



المكون بالطويلة، المستر عبد الله الدردري يلي حالياً نائب الأمين العام للأمم المتحدة، عم يجهز حالو يرجعنا من جديد، ليكمل مسيرة «التطوير والتحديث» تبع بشار الأسد... شو رأيكن؟ مو في ناس كثير عم تقول لازم نمنع فلول النظام... هادا بالنات مو فلول نظام، هاد النظام بحد ذاته، ومن عظام الرقبة، لأنو بالآخر شو يعني نظام؟ يعني شغل الناس وتعجبها لجيبة مين بروح بالآخر، لجيوبها، ولا لجيوب الحرامية...؟

الإنتاج الزراعي بنسبة 30%، وصرنا نشوف بالشام أهل الجزيرة السورية يلي أرضهن أكرم وأخصب أرض قاعدين تحت الجسور عم يدوروا على شغل بالمياومة... بس هاد كلو طبيعي، حاكم هدول تبع «اقتصاد السوق الحر والاجتماعي»، جماعة البنك الدولي يعني، شعارهون الأساسي هو «السياحة والتجارة قاطرة النمو»، الزراعة والصناعة حكي فاضي... طبعاً هي شعاراتون ببلداننا مو ببلدانهون، بلدانهم بالعكس أهم شي الصناعة والزراعة...

المستر نفسو هو يلي استلم الاقتصاد من سنة 2005 لـ2010، وعمل البلد جنة... جنة نظامي، بس لصحاب العملة مو لأهل البلد... بـ2005 كانت نسبة الفقر 30% بـ2010 صارت 44% بس مشان ما نضلمو، ما بينحكي فيهون، شو يعني 14% فرق؟ شغلة 3 ملايين بني آدم وكسور، كانوا فوق خط الفقر، ونزلوا تحت خط الفقر... بسيطة ما بينحكي فيها. خلال الفترة نفسها، ارتفعت أسعار المازوت من 7 ليرات لـ25 ليرة لليتر، وولعت الأسعار تبع كل شي، من النقل للزراعة للصناعة، وتراجع

طلع علينا قبل كم يوم المستر عبد الله الدردري بجلسة أنيسة ظريفة من الإمارات مع مجموعة من التجار الأكارم، لحتى يبشرهم بالفرصة العظيمة يلي عم تستناهون بسورية. ما بدها استغراب بنوب، الزلمة كان صاحب شعار «دع الأغنياء يفتنون فهم قاطرة النمو».

## «إي... كول بعقلنا حلوة!»

# لماذا مدت أمريكا العقوبات على سورية حتى 2029؟



بعد فرار الأسد باربعة أيام، وبتاريخ 12/12/2024، مدت الولايات المتحدة عقوباتها الاقتصادية على سورية ضمن ما يعرف بـ«قانون قيصر» لخمس سنوات إضافية، أي حتى عام 2029. ما الذي يعنيه ذلك، وما هي الاستنتاجات الضرورية من هذا القرار؟

■ سعد الصائب

رحمته.

ثالثاً: يشير استمرار العقوبات إلى أن الولايات المتحدة، و«إسرائيل»، ليستا راضيتين بما جرى في سورية خلال هذا الشهر، وأنهما مصرتان على استكمال مخطتهما ضد سورية، وعنوانه الأساسي هو تقسيم سورية عبر الفوضى الهجينة الشاملة. وإعاقة النهوض الاقتصادي عبر العقوبات هو أداة بيد الأمريكي لإبقاء الناس في حالة يرثى لها، لأن الوضع الاقتصادي الاجتماعي السيئ هو الحطب الأساسي لكل أنواع الفوضى والافتتال.

رابعاً: بات واضحاً أن الولايات المتحدة كذبت بشكل متواصل بما يخص الهدف من العقوبات؛ فها هو بشار الأسد قد هرب وسقطت سلطته، فما هي الشروط الجديدة التي تطرحها واشنطن؟ أغلب الظن أن المطلوب أمريكياً، كجزء من خطة شاملة، المضي بالاقتصاد السوري نحو مزيد من الانهيار والتعبية، استمراراً لما فعله بشار الأسد بالاستناد إلى رجليه الاقتصادي الأول عبد الله الدردري بين عام 2005 و2010... ربما ينبغي التذكير أن ما تمت تسميته «اقتصاد السوق الاجتماعي في حينه»، والذي يتفاخر السيد الدردري بأنه رفع رقم الناتج المحلي الإجمالي في 2010 إلى 62 مليار دولار، هو نفسه الذي زاد نسبة الفقر في سورية من 30% إلى 44% وفقاً لأرقام المكتب المركزي للإحصاء، ودمر جزءاً كبيراً من الإنتاج الصناعي والزراعي والثروة الحيوانية في سورية، نتيجة لرفع أسعار المحروقات وخاصة المازوت في أعوام 2007 و2008، وعملياً جرت إعادة توزيع الثروة

قبل إيراد الاستنتاجات، نذكر بأنه يمكن التأكد من أن العقوبات على سورية تمّ تمديدها بالفعل لمدة خمس سنوات إضافية، من هذه الوثيقة الأمريكية الرسمية التي يمكن تحميلها عبر هذا الرابط، فهي تنص بشكل واضح وصريح على أنّ: «القسم 7438 من قانون قيصر لحماية المدنيين بسورية لعام 2019 [...] تمّ تعديله عبر شطب «التاريخ الذي هو 5 سنوات بعد تاريخ سريان مفعول هذا القانون» وإدراج «31 كانون الأول 2029»».

فما هي الاستنتاجات الضرورية من هذا القرار؟

أولاً: تمديد العقوبات بعد فرار الأسد وسقوط سلطته، يعيد التأكيد على ما قلناه مراراً وتكراراً: واشنطن لا تستهدف النظام السوري، بل تستهدف سورية والشعب السوري من خلال عقوباتها، وأولئك الذين ناصروا هذه العقوبات طوال السنوات الماضية، عليهم أن يعوا هذه الحقيقة وأن يكفوا عن التطبيل للأمريكي وسياساته.

ثانياً: رغم أن كثيرين تفاجأوا بتمديد العقوبات، إلا أنهم غير محقين إطلاقاً في تفاجؤهم؛ فإمامنا تجارب كثيرة للتعلم منها بما يخص العقوبات الأمريكية؛ مثلاً هنالك عقوبات على العراق طبقت أيام صدام حسين، ما تزال فعالة حتى اللحظة، أي بعد 21 سنة من احتلال العراق وانهيار نظام صدام حسين، وأبرزها العقوبات على النفط العراقي، حيث يتم إجبار مشتري النفط العراقي على وضع ثمنه في الفيدرالي الأمريكي، والفيدرالي الأمريكي يتحكم بتحويل ذلك الثمن للحكومة العراقية، ليبقيها تحت

المتحدة، بأن الدردري ينوي العودة لسورية لاستكمال ما بدأه... أخيراً: كل هذا من شأنه أن يضع أمام السوريين خريطة واضحة لنوايا الأمريكي و«الإسرائيلي»، ومن شأنه أيضاً أن يجعل من المطالبة برفع العقوبات عن سورية مطالبة جامعة لكل السوريين، وبالتوازي معها ينبغي رفض إعادة النظام السابق من الشباك عبر سياسات الدردري وأمثاله، كما يجب فتح الباب للاستفادة من التوازن الدولي الجديد لتنفيذ إعادة إعمار حقيقية للبلاد، وليس على طريقة السولديير اللبناني...

عبر إضعاف القطاع العام وإطلاق يد القطاع الخاص، بما في ذلك في قطاعات حيوية... «بالمناسبة، حتى في أوروبا الرأسمالية، ما تزال كثير من القطاعات الحيوية وعلى رأسها الصحة والتعليم، مدعومة بشكل كبير من الدولة، على عكس الوصفات التي يجري تقديمها لنا باسم اقتصاد السوق الحر أو اقتصاد السوق الاجتماعي... هذا التخريب الاقتصادي الممنهج الذي تمت ممارسته في سورية بين 2005 و2010، كان واحداً من أساسات الانفجار الذي جرى في سورية، واليوم يبشرنا الأمريكي، وعبر الأمم

## لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الخارجي!



عمليات التغيير، بما في ذلك بما يخص موظفي جهاز الدولة، وعدم الانجرار إلى عمليات تغيير فوضوية تضر بالمجتمع وبجهاز الدولة معاً، وترك هذا النوع من الإجراءات للمرحلة الانتقالية، وضمناً ترك مسألة هوية الاقتصاد ليقرر؟ رها السوريون بأنفسهم وبما يصب في مصلحتهم ومصلحة بلادهم.

وقانون انتخابات ثم انتخابات. 4- التركيز على حل جزء من المشكلات الكبرى في الوضع الاقتصادي والمعيشي، وعلى رأسها مشكلة الكهرباء والمحروقات، وذلك عبر التعاون مع الدول المستعدة لتقديم المساعدة دون شروط سياسية. 5- التمهّل والتبصر والحكمة في

الامنية» التي سبق أن جربها النظام وأودت بالبلد إلى الجحيم. 3- التحضير السريع للحوار الوطني الشامل، والتأكد من ضمه لأوسع طيف من القوى السياسية الوطنية إضافة إلى الزعامات التقليدية بمختلف أشكالها، تمهيداً لرسم المرحلة الانتقالية، والتي ستضمن دستوراً وقانوناً أحزاب

الذي يضم كل أطراف المجتمع، وبالدرجة الأولى أطرافه السياسية العابرة للقوميات والطوائف والأديان، تمهيداً للمرحلة الانتقالية. رابعاً، ينبغي عزل ونبذ كل دعوات التدخل الخارجي، بما فيها دعوات «تدخل قوات عربية»، لأن هذه الدعوات تعني بالجور إعادة وضع مخطط تقسيم سورية على الطاولة من جهة، وتعني من جهة أخرى تكرار تجربة السنوات الماضية، عبر الانتقال من الداخلي إلى العربي ثم الدولي، وإعادة سورية لتكون مكاناً لصراع دولي طويل ومرير... وبكلمة، فإن الدعوة لتدخل قوات عربية يعني إعادة إنتاج الكارثة من جديد، ولذا يجب الوقوف ضدها بكل حزم.

خامساً، ينبغي عدم الانزلاق للانقسامات الثانوية تحت عناوين «علماني» و«إسلامي»، والتركيز على المهام الكبرى ذات الأولوية القصوى في هذه المرحلة، وهي: 1- بناء جيش وطني واحد موحد لكل البلاد، تنحصر فيه وحده مهمة حمل السلاح، بالتوازي مع جمع السلاح المتفكك. 2- ضبط الأمن وتحقيق الأمان الاجتماعي، وبالتعاون مع الناس بالدرجة الأولى والثانية والثالثة، وعدم الانزلاق إلى «الحلول

أثارت الأحداث المتفرقة التي جرت خلال الأيام الثلاثة الماضية مخاوف السوريين وقلقهم، وأعدت إحياء أشباح الماضي القريب الذي سادت فيه وحوش من تجار الحرب والطائفية الذين تغذوا طويلاً على الدم السوري.

■ مهني دليقان

مع ذلك، فإن أسال السوريين ورغبتهم في الانعتاق وفي الهدوء والأمان والبناء، هي الأكبر وهي الأقوى وهي التي ستنتصر في نهاية المطاف.

لتحقيق ذلك لا بد من تعاون واسع بين السوريين يتضمن الأمور التالية:

أولاً، نبذ كل أنواع الخطابات الطائفية والتحريضية وعزل أصحابها، ابتداءً من الحارة والشارع، ووصولاً إلى الساحة الوطنية العامة.

ثانياً، تشكيل لجان سلم أهلي في كل المناطق، تكون مكونة من أشخاص معروفين بحكمتهم ورجاحة عقولهم واحترام الناس لهم.

ثالثاً، على قيادة العمليات العسكرية، وعلى الحكومة المؤقتة أن تسارع في العمل على أمرين بالتوازي؛ إعادة عمل أجهزة الشرطة في كل المحافظات، وتسريع خطوات الحوار الوطني الشامل الحقيقي

# الأمريكي يواصل فرض عقوبات «قيصر» على السوريين!

وقع الرئيس الأمريكي بايدن، يوم الإثنين الماضي، 23 كانون الأول، «قانون إفراج الدفاع الوطني لعام 2025»، والذي يشمل من بين أمور أخرى، المادة رقم 5123، والتي بموجبها تم تمديد صلاحية «قانون قيصر» حتى نهاية عام 2029، أي لخمس سنوات أخرى. وسبق ذلك إقراره من قبل مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

ريم عيسى

المثير للاهتمام، هو أن هذا هو التعديل الوحيد الذي تم إدخاله على «قانون قيصر». وأحد المبررات المتداولة حول عدم إعادة النظر في تفاصيل «قانون قيصر» أو تعديله بشكل متوافق مع التطورات الأخيرة، هو أن العمل على «قانون إقرار الدفاع الوطني»، أخذ الكثير من الوقت وأي تعديل يوجب إعادته إلى مجلس النواب ومجلس الشيوخ للموافقة عليه مرة أخرى قبل عودته إلى الرئيس للتوقيع عليه وإقراره، وأن العمل عليه أخذ وقتاً طويلاً كان معظمه سابقاً للأحداث الأخيرة التي أخرجت سلطة الأسد من سورية. ولكن في الوقت ذاته، وبالنظر إلى جدول تعقب مشروع القانون، تم طرح عدة تعديلات بسيطة خلال الأيام الأخيرة قبل إرسال القانون إلى الرئيس للتوقيع عليه، حيث يمكن أن يتم طرح بعض التعديلات من قبل أحد مجلسي الكونغرس، وفي حال مرورها يتم إرسال التعديل فقط إلى المجلس الآخر لإقراره واعتماده، وكانت هناك تعديلات عدة تم اقتراحها والنظر فيها بين 11 و18 كانون الأول، وهي بعد هروب بشار الأسد بثلاثة أيام، أي كان يمكن أن يتم على الأقل اقتراح تعديلات حول ذكر «بشار الأسد» وحكومته في القانون.

طبعاً كان من السهل ليس فقط تعديل بعض الكلمات في «قانون قيصر» ولكن حذفه كلياً لأن السبب المعلن لسنته أساساً من المفترض أنه قد زال. أحد أبرز عراكي «قانون قيصر»، وهو عضو مجلس النواب جو ويلسون، والذي كان سابقاً قد اعترض على الإعفاءات

المحدودة التي أصدرتها وزارة الخزانة الأمريكية عقب زلزال شباط 2023، قال آنذاك: إن الإجراءات «لن تفعل شيئاً للمساعدة في إغاثة الزلزال، ولن تؤدي إلا إلى تعريض المدنيين السوريين للخطر من خلال إثراء النظام»، وقام بإرسال رسالة إلى إدارة بايدن قبل أيام من إقرار القانون، قال فيها: «ينبغي للإدارة أن تصدر إعفاءات وتراخيص عامة لتعليق قوانين العقوبات والأوامر التنفيذية المرتبطة بإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الحاسمة... إن مثل هذه الإعفاءات والتراخيص المؤقتة في هذا الوقت الحرج يمكن أن تبني حسن النية للولايات المتحدة في سورية، وتساعد في تهميش

الجماعات الإرهابية من خلال تسهيل الوصول الاقتصادي والمالي للسوريين العاديين». بكلام آخر، اعترف ويلسون في رسالته هذه بأن العقوبات التي ساعد في تصميمها لم تميز بين الحكومة والمدنيين، وفي الوقت ذاته، هو لا يطالب برفع العقوبات أو إبطال «قانون قيصر»، ولكن يطرح إصدار إعفاءات وأوامر تنفيذية وتراخيص مؤقتة، وكلها ذات طابع مؤقت، ويمكن عكسه في أي وقت، أي أن الجو العام في الأوساط السياسية الأمريكية، وبغض النظر عن الخلفية أو الانتماء لأحد الحزبين الحاكمين، هو إبقاء العقوبات قائمة بموجب القانون، واستخدام وسيلة العصا والجزرة للاستمرار بالتحكم بسورية وحياة السوريين، بما يناسب سياسات واشنطن في

المنطقة. عدا عن أن عدم رفع العقوبات، وإنما استخدام إعفاءات وتراخيص وأوامر تنفيذية ذات طابع مؤقت محدود، يمكن أن تعطي جهات أو دول معينة، الأفضلية، أو القدرة على التعامل مع الحكومة في دمشق - سواء الحالية أو أي حكومة لاحقة - لجهات تختارها الإدارة الأمريكية وفق مزاجها وبشروطها. الأمر الذي يمكن أن يتم استخدامه في محاولة توجيه اقتصاد البلاد ومواردها والتحكم بها بما يناسب الولايات المتحدة وسياساتها، كما كان سابقاً، حيث إن هناك عقوبات مفروضة من الولايات المتحدة على سورية منذ عام 1979، وتمت إضافة عدد من العقوبات على سورية عدة مرات قبل 2011، ولم يتم رفع أي منها...

## تصريح صحفي من جبهة التغيير والتحريير «حول تصريحات محافظ دمشق»

أطلق السيد ماهر مروان، محافظ دمشق المعين حديثاً، وخلال لقاء له مع إحدى الجهات الإعلامية الأجنبية تصريحات غريبة ومستهجنة بخصوص الاحتلال «الإسرائيلي». بين هذه التصريحات تبريره لتمدد الاحتلال داخل الأراضي السورية بالقول «يمكن هي [إسرائيل] في الفترات الأخيرة شعرت بالخوف، فتقدمت قليلاً، قصفت قليلاً، إلخ»، وأضاف «ليس هناك أي خوف تجاه إسرائيل، ليست مشكلتنا مع إسرائيل، ولا نريد أن نعبث بما يهدد أمن إسرائيل أو أمن أي دولة» وأضاف: «هناك ناس يريدون التعايش، يريدون السلام، لا يريدون النزاعات، نحن نريد السلام، لا نستطيع أن نكون نداءً لإسرائيل ولا نستطيع أن

نكون نداءً لأحد». إننا في جبهة التغيير والتحريير، وإذ ندين هذه التصريحات ونرفضها، نبين ما يلي: أولاً: ليس من حق السيد ماهر مروان، ولا من حق غيره، وهو شخص غير منتخب، أن يعبر عن إرادة الشعب السوري، وخاصة في قضايا كبرى تمس سيادة سورية وكرامتها ووحدتها. ثانياً: إن الوصول إلى السلام يبدأ بخروج قوات الاحتلال من الأراضي التي تحتلها في سورية منذ عام 1967 وتلك التي احتلتها حديثاً، وبتطبيق القرار 242 كاملاً، قبل ذلك فإن أي تنازلات يتم تقديمها هي استسلام وإهانة للكرامة الوطنية للسوريين، وليست سلاماً. ثالثاً: فليتنا كل من يقول بهذه الآراء، أن أبناء درعا الذين من ديارهم انطلقت الاحتجاجات الشعبية عام 2011، وصولاً

لفرار الأسد عام 2024، قد نزلوا منذ أيام لمواجهة جنود الاحتلال بصدرهم العارية، وعبروا أحسن تعبير بأفعالهم وأقوالهم، أنهم ورثة الأبناء المؤسسين لسورية، يوسف العظمة وسلطان باشا الأطرش وصالح العلي وإبراهيم هنانو وحسن الخراط ومحمد الأشمر ورمضان باشا شلاش وإسماعيل باشا الحريري ورفاقهم من قادة الثورة السورية الكبرى. أخيراً: فإن الشعب السوري هو شعب كريم عزيز لا يقال له ولا يقال باسمه، إنه «ليس نداً لأحد»، بل هو ند مكافئ في الكرامة لأي أحد، وقد دفع دماءً عزيزة وعذابات كبرى ليعيش عزيزاً حراً، وليس تابعاً مهاناً لأحد...

دمشق  
2024/12/27



# سورية على الطريق الجديدة...



مع بدء الحركة الاحتجاجية في سورية في آذار 1102 اجتمعت هيئة تحرير جريدة قاسيون الناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية في دمشق، وهناك اتخذ القرار بفتح ملف بعنوان «سورية على مفترق طرق» كان الهم الأساسي في حينها أن يتحمل الحزب مسؤوليته السياسية، ويقدم لجمهوره حصيلة خبرته السياسية، ورأيه في القضايا المختلفة، استناداً إلى منصة علمية رصينة، وفي ذلك الوقت انكبت كوادرات الحزب الشاب على كتابة عشرات المقالات لنقاش القضايا الأساسية المطروحة، لكن صوت السلاح دفع ملايين السوريين للانكفاء مجدداً، والابتعاد المؤقت عن العمل السياسي، ومع تعقد الأزمة ضاقت فسحة الأمل، وجرت البلاد من أهله، وظل الباؤون فيها جالسين ينخرهم اليأس... أما اليوم، وقد سطعت الشمس مجدداً، ودفأت العظام الباردة، فإننا نواصل من منبر «قاسيون» وحزب الإرادة الشعبية من خلفها، وعبر الأقلام الشاب بشكل أساسي، طرح مجموعة من المسائل أمام السوريين، علماً تركّز الضوء على المخرج الوحيد من أزمة وطنية وسياسية عميقة، جثمت فوق صدورنا لسنوات... سعياً وراء انتصارات أكبر قادمة... لأن أجمل الانتصارات هي تلك التي لم تات بعد...

## «الشعب السوري ما بينذل»



## الأمن والأمان

هامش الحياة إلى مركزها؛ فالخطوة الأولى لعلاج مسألة الأمن ينبغي أن تتجه إلى عوامل عدم الاستقرار كلها داخل المجتمع، وعلى رأسها القضاء على الفقر وحل مشكلة البطالة، عبر إعادة توزيع عادلة للثورة. الجانب الإضافي شديد الأهمية في موضوع حفظ الأمن والأمان، هو إحساس المجتمع بأنه مشارك حقاً في السلطة وفي اتخاذ القرار، وهذا لا يمكن أن يتم عبر «نظام الحزب الواحد»، بل يحتاج إلى حوار وطني شامل يضم القوى السياسية والمجتمعية كلها، ويجمع جهود وطاقت الشعب السوري دون استئثار من أحد أو جهة، لتصب الجهود كلها في مصلحة سورية وشعبها...

الأمر الأكثر أهمية، وفي إطار تحقيق الرضا الاجتماعي المؤدي إلى سيادة الأمان الاجتماعي، هو الوضع المعيشي والاقتصادي للناس، والذي يجب أن يتم إيلاؤه الاهتمام والعناية كلها، بحيث يتم توجيه طاقات المجتمع والدولة لمصلحة الغالبية الساحقة من السوريين، الفقيرين والمضطهدين وضد مصلحة الناهيين أيّاً تكن الطرائيش التي يلبسها هؤلاء. عملية نهب وإفكار وتهميش وظلم ملايين السوريين خلال العقود الماضية، هي من وضعت الأساس للانفجار الكبير الذي شهدناه... وهؤلاء تحديداً، أي المهمشون، ينبغي أن يتأكدوا أنهم جزء من المجتمع السوري، ويجري استثمار طاقاتهم الكبيرة بمشاريع إعادة إعمار والإنتاج الوطني، بما يكفل دفعهم من

لا يختلف اثنان حول ضرورة الحفاظ على الأمن والسلم الأهلي في سورية التي تعيش ظرفاً شديداً حساسية. وعملية الحفاظ على الأمن والسلم الأهلي، ينبغي أن تنطلق من فهم المنهج والطريقة التي اتبعتها السلطة السورية الساقطة، للابتعاد عنها وتجنب تكرارها؛ فمفهوم الأمن لا يمكن النظر إليه من زاوية واحدة تتعلق بالقدرة على الضبط والقمع تحت مسمى «الحلول الأمنية»؛ حفظ الأمن يحتاج بطبيعة الحال إلى هذه الدرجة أو تلك من استخدام القوة، ولكن على هذه القوة أن تكون محصنة بإجماع شعبي واسع حولها، وبرضا عام من الناس، وبالاعتماد عليهم بالدرجة الأولى... هذا أحد جوانب المسألة، أما الجانب

الصهيوني، وكان صالحاً أيضاً لرفض سياسات الإذلال كلها، من أعداء الداخل، وتحديداً حيتان الفساد الكبير. ألام السوريين لم تكن قابلة للتجزئة، وهم الذين ورثوا العزة والكرامة وحب الوطن عن آباؤهم المؤسسين، مثل: يوسف العظمة وسلطان باشا الأطرش وصالح العلي وإبراهيم هنانو وحسن الخراط ومحمد الأشمر ورمضان باشا شلاش وإسماعيل باشا الحريري. السوريون يدركون أن «إسرائيل» لم ترد لهم الخير يوماً، ويدركون أيضاً أنها أول من حاول سرقة فرحهم بعد سقوط السلطة الفاسدة، وهم لذلك يعدون العدة لبناء وطنهم، عزيزاً كما يريدون، وهم على يقين أن ذلك لن يتم إلا مع استعادة آخر ذرة تراب من أراضيهم المحتلة، ليلتئم شملهم أخيراً...

عرف السوريون شعاراً رُفِعَ بدءاً من احتجاجات آذار 2011 حين صرخ السوريون قائلين: «الشعب السوري ما بينذل»؛ لكن الشعار الذي ردهه الألاف جرى استخدامه سابقاً في شباط 2011 حين تجمع عشرات في سوق الحريقة في دمشق يهتفون «حرمة... حرمة... حرمة» قبل أن يصبح أحدهم قائلاً: «الشعب السوري ما بينذل»، وقبل ذلك مرات عديدة كانت إحداها أمام البرلمان قبل ذلك بسنوات، وتحديداً في أحد الاعتصامات التي كانت تملأ شوارع دمشق نصرة للقضية الفلسطينية ورفضاً لاحتلال الجولان السوري... هكذا، حمل الشعار بعداً مركباً في ذاكرة السوريين، فكان صالحاً للتعبير عن قضيتهم الوطنية الأولى في استعادة الجولان، وإنهاء تهديد المشروع



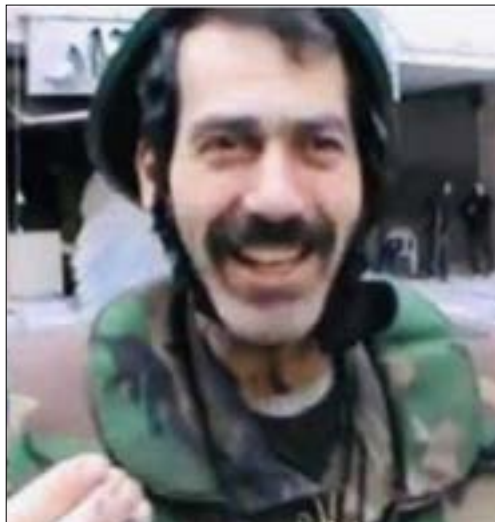
## لا غالب ولا مغلوب

وتحدثوا معهم، ولا تزال اللحظة التي رمى فيها شهود سلاحه على الأرض حاضرة في أذهان الملايين، إذ سار إلى الأمام للحديث مع من يقف أمامه وهو يصرخ أنه سوري مثله تماماً، ظلّ صدى كلمات أبو فرات بيننا حتى اليوم عندما قال «والله مزعوج، لأنو هي الدبابات دبابتنا، وهذا العتاد عتادنا، وهي العناصر إخوتنا، والله العظيم كل ما شوف إنسان مقتول منا أو ممن بزعل».

كتبت قاسيون في 2016 أن فكرة «لا غالب ولا مغلوب» يجب أن تظل أساس الحل السياسي، على أساس أن تتطابق بين السوريين أنفسهم، فالسوريون كلهم غالبون، ولا يوجد مغلوب سوى أعداء سورية وسيادتها وحدثها أرضاً وشعباً.

منذ أن انفجرت الأزمة السورية في آذار 2011 انقسم فقراء سورية إلى فريقين متضادين «الموالاة / المعارضة»، واستثمرت الطغمة الفاسدة في النظام والمعارضة هذا الانقسام وعمقته، وأشعرت كل طرف أن التفاهم مع الطرف الآخر مسألة مستحيلة، وعلى هذا الأساس وعد أمراء الحروب وداعموهم في الخارج السوريين والمتخندقين بالنصر على إخوتهم في الطرف الآخر.

في ذلك الوقت بالذات، وفي الخنادق وميادين القتال، لم يستطع كثير من المقاتلين تجاهل أن من يقف أمامهم هم سوريون، وقدمت الأزمة نماذج لن تمحى من ذاكرة السوريين أمثال العقيد مصطفى شهود، والعقيد يوسف الجادر «أبو فرات»، فهؤلاء خرجوا لملاقاة إخوتهم





# السوريون غالبون كلهم!



## نصرٌ للسوريين جميعهم

عسكري حقيقي، ولكن داخل المجتمع السوري اليوم من يعتقد أنه حقق نصراً لا على السلطة السياسية السابقة فحسب، بل على جموع كبيرة من السوريين الذين اصطفوا في مكان آخر تحت ضغوط مركبة.

الاختبار الحقيقي بدأ مع هروب بشار الأسد ومن لف لفه، فإما أن يشعر السوريون جميعاً أنهم في وطنهم، وأنهم جميعاً مستعدون للتصالح مع الماضي عبر عدالة حقيقية تحاسب المجرمين عبر قضاء سوري مستقل، نزيه وعادل يقود لفتح صفحة جديدة، وإما أن ننقل إلى مرحلة يتبدل فيها وجه القامع ويبقى القمع؛ فالغالبية العظمى من السوريين رزحت تحت القمع والإفقار، وهم اليوم شركاء في بناء مستقبل كريم لهم جميعاً...

مع هروب السلطة السابقة، تأمل السوريون جميعاً طي صفحة الماضي والذهاب إلى مستقبل قادم يثبت أنهم شعب واحد، وتحديد أن فرار السلطة بهذا الشكل انتهى واحدة من أكثر القضايا الخلافية بين السوريين، لكن طريقة تطور الأحداث منذ بدء المعركة في حلب والتسارع الشديد في الأحداث، سبب تشويشاً لدى البعض، الذي رأوا أن ما جرى كان انتصاراً لجزء من الشعب على جزء آخر!

واقع الأمر يقول غير ذلك: جرى دخول دمشق دون إطلاق أي رصاصة ما عدا تلك التي أطلقت للاحتفال في صباح الأحد 8 كانون الأول، أي أن ظرفاً سياسياً داخلياً وإقليمياً ودولياً ساهم بشكل ملحوظ في إزاحة السلطة الفاسدة دون صدام

## حي مزة 86: مبادرة أهلية تستحق التقدير

الحرجة التي تمر بها البلاد، وأثره الكبير في إنهاء الفوضى وتقويضها، ويقدم هذا الحدث مثلاً واضحاً على أن السوريين مستعدون لأداء دورهم الوطني في تدعيم السلم الأهلي، وهم لذلك طرف لا يمكن تجاهله في المرحلة المؤقتة.

الأهالي بتسليم ما تبقى من سلاح، وسمعوا مطلبهم بأن تكون الحواجز مشتركة، وتتضمن أفراداً من أهالي الحي. هذا كله، يظهر أهمية دور العقلاء ووجهاء المجتمعات المحلية بانتزاع زمام المبادرة ولعب الدور المطلوب في هذه اللحظات

في الحي، والتوافق معهم على حل الأزمة الحاصلة ودرء الفتنة، وسرعان ما ظهرت النتائج الإيجابية للقاء بسحب الأرتال العسكرية التي كانت محيطة بالحي. خلق ذلك نوعاً من الارتياح لدى أهالي الحي، وتمكن أعضاء الوفد من إقناع

وانتزع وجهاء الحي المبادرة، وشكلوا على وجه السرعة وفداً ممثلاً عن الحي، وأنقذوا الحي والأحياء المجاورة له من الذهاب باتجاه مخاطر كبرى كادت تصل حد الاقتتال الأهلي. قام الوفد بالاجتماع مع مسؤولي الهيئة

إثر مظاهرة غير منظمة، قام بها بعض أهالي حي مزة 86، ارتفعت مخاطر الصدام الأهلي مع الأحياء المجاورة المحيطة، وكان الوضع على وشك الانزلاق إلى حالة كبيرة من الفوضى. لكن رغم ما حدث، كان الوعي حاضراً،



## فلنؤممع شركات الخليوي!

اعتادت السلطة السابقة على حل مشاكل الميزانية عبر نهب جيوب السوريين، والفقراء منهم بالدرجة الأولى، وتغيير النظام تغييراً حقيقياً يعني إنهاء حالة النهب المستمرة للشعب السوري، ويمكن لتأميم شركات الخليوي أن يتحول إلى نقطة عارم في الانتقال نحو نموذج جديد يصب في مصلحة الغالبية الساحقة من السوريين... ولذا، فلنؤممع شركات الخليوي!

للشعب. وكي لا يتنزع أحد بموضوع الفساد، فإنه من الممكن تماماً أن تكون ملكية الدولة لقطاع الاتصالات ككل ملكية شفافه تخضع للرقابة الشعبية بحيث يتم إلزام الدولة بكشف البيانات المالية كلها لهذه الشركات أمام الشعب السوري، والاستفادة من عائدها في رفد الميزانية لتأمين الخدمات الضرورية للناس، وبأسعار منطوية.

طرح حزب الإرادة الشعبية علناً، ومنذ ما قبل 2011، ضرورة تأميم شركات الاتصال الخليوي، التي كانت أرباحها الفلكية تصب في جيوب أصحاب السلطة عبر رامي مخلوف وغيره؛ لأن هذه الشركات تحتاج تكاليف تشغيل بسيطة مقارنة بعائدها الكبيرة. واليوم، نعيد طرح ضرورة تأميمها، أي أن تصبح ملكية للدولة، وعبر الدولة ملكية

الناس تتعوذ من شرها، حيث كانت تتراقق مع ارتفاعات بالأسعار تصحح معها قيمة الرواتب بعد الزيادات أقل منها قبلها. ليس من المنطق أيضاً، أن نعتمد بشكل أساسي، لا على الديون الخارجية ولا على المساعدات، ولا على وهم رفع العقوبات القريب؛ فهذه أمور كلها مشروطة سياسياً، ولا يمكن الاستناد إليها لبناء اقتصاد وطني مستقل.

تعد الحكومة المؤقتة زيادات في الرواتب قد تصل إلى 400%، وتقف أمامها، وأمام الحكومة الانتقالية والحكومات التي ستليها، عوائق كبرى؛ ليس لتحقيق هذا الوعد فقط، بل ولتحقيق أي نمو اقتصادي مترافق مع العدل الاجتماعي... فموارد الحكومة ضعيفة جداً، وزيادة الرواتب دون موارد حقيقية ستكون مشابهة لـ«مكرمات بشار الأسد» التي كانت

## مقتطفات من لقاء د. قدرى جميل على إذاعة شام إف إم

منجزاً، وأن تكون مخرجاته واضحة. وهذا برأى أمر ممكن إذا شمرنا عن سواعدنا وانطلقنا إلى الأمام دون مواقف مسيئة، جميع السوريين الشرفاء الذين لم تتلوث أيديهم بالدم ولم تتلوث بالفساد، هؤلاء جميعهم مطلوب أن يشاركوا في الحوار الوطني.

تمثيل الفعاليات ذات الطابع القومي والديني والطائفي والعشائري، هو جانب من الموضوع، وليس الجانب الأهم. الجانب الأهم: هو تمثيل القوى السياسية في المجتمع؛ لأن القوى السياسية بطبيعتها في المجتمع السوري، هي عابرة للقوميات والأديان والطوائف... هل نريد أن نوحده سورية؟ إذا كنا نريد توحيدها، يجب أن يكون عماد الحوار الوطني هو القوى السياسية الجامعة.

تحتاج حلاً، من بدء إعادة الإعمار إلى صياغة الدستور الجديد، إلى حل قضية المعتقلين والمفقودين والمغييبين، إلى حل قضية المهجرين والنازحين داخلياً، وكذلك موضوع المساعدات الإنسانية... هذا هو جوهر 2254، وأنا أستغرب جداً من الذين يهاجمون 2254 ويقولون: إنه سيعيد النظام! النظام ذهب ولن يعود، سقطت فكرة التفاوض مع النظام، وبقيت فكرة الحوار بين السوريين ليقرروا مصيرهم بأنفسهم، ودون تدخل خارجي بقيادة سورية وملكية سورية، هذا هو جوهر وروح 2254.

### الحوار الوطني

ينبغي أن يتم إنجاز الحوار الوطني ضمن عمر الحكومة المؤقتة، أي حتى الأول من آذار، ينبغي أن يكون

الجزري الشامل، هو بناء نظام جديد، وطبعاً لبناء نظام جديد يجب إزالة النظام القديم... القضية الأولى التي تنتصب أمامنا كسوريين، هي اليوم الأول بعد سقوط النظام. ماذا نريد؟ ما هو البرنامج أمام جميع القوى السياسية؟ أعتقد أن هذه المسألة لم تلق اهتماماً كبيراً ضمن الشارع السياسي الذي كان منشغلاً بالمنافكات.

### مؤقتة ثم انتقالية

لم ندخل المرحلة الانتقالية بعد، الحكومة الحالية اسمها حكومة مؤقتة، ولم يجر تسميتها حكومة انتقالية، لأن الحكومة الانتقالية شيء آخر يأتي من جوهر القرار 2254، وبرنامج الانتقالية هو مجموعة من القضايا الكبرى، حوالي تسع أو عشر قضايا

بنزين الخ... لم يستطع حل أي منها، فما هو مبرر بقائه؟

### السلطة والنظام

ما حدث حتى الآن هو أن السلطة قد سقطت، يعني رأس النظام وشريحة رأس النظام سقطت، ولكن النظام لم يسقط بعد، إسقاط النظام يحتاج عملاً إضافياً، يحتاج تغييراً دستورياً يضع الرخصة الجديدة لسورية الجديدة، التي يجب أن تتوافق عليها الأغلبية الساحقة من السوريين كي يقفوا كتفاً إلى كتف لكي يطبقوها. أريد أن ألفت انتباهك أننا في حزب الإرادة الشعبية، ومن هذا المكان الذي تتكلم فيه، جلست فيه عشرات المرار، وقلت: شعارنا ليس إسقاط النظام لأن الإسقاط بحد ذاته ليس هو نهاية المطاف؛ شعارنا هو التغيير

### المتوقع وغير المتوقع

كل ما جرى ويجري لم يكن متوقفاً من حيث طريقة وسرعة حدوثه، ولكنه كان متوقفاً من حيث نتيجته. كل الانعطافات الكبرى في التاريخ كانت دائماً غير متوقعة. نحن نشهد انعطافاً تاريخياً في سورية، سقطت السلطة وكان طبيعي أن تسقط، لأنها لا تملك مقومات الاستمرار منذ زمن؛ لم يكن لديها حاضنة شعبية لأن هذه الحاضنة قد تبخرت بسبب سلوك النظام؛ منذ 2011 حتى اليوم، لم يستطع النظام أن يحل ولا قضية واحدة، لا صغيرة ولا كبيرة، منتصبه أمام البلاد. القضايا السياسية أيضاً، قام بتعقيدها، القضايا الاقتصادية من سبى إلى أسوأ، وانعكاس القضايا الاقتصادية على الوضع الاجتماعي من سبى إلى أسوأ، «خبز مازوت

### أجرت إذاعة شام

إف إم، يوم الأربعاء 25 كانون الأول 2024، لقاء مع د. قدرى جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية ورئيس جبهة التغيير والنحرير، لمنافسة آخر المستجدات السياسية على الساحة السورية. فيما يلي، تقدم فاسيون مقتطفات من هذا اللقاء:

## دعم الإنتاج وحماية الصناعة الوطنية مهمة وطنية ملحة



ما زال تحقيق التوازن بين دعم الإنتاج المحلي وحماية الصناعة الوطنية «العام والخاص»، في ظل سياسات الانفتاح والتحرير الاقتصادي، يمثل تحدياً كبيراً على المستوى الوطني.

دراسة وتقييم السوق المحلي والدولي وذلك لتحديد الصناعات التي تحتاج إلى الحماية، والتي يمكنها المنافسة في الأسواق العالمية، بالتوازي مع مراقبة تأثير الانفتاح الاقتصادي على الصناعات المحلية بشكل دوري لمعالجة أي طارئ قد يضر بالصناعة المحلية. التنسيق مع الشركاء التجاريين، والاستفادة من الاتفاقيات التجارية لتعزيز الصادرات وحماية المنتجات الوطنية. وبكل اختصار يمكن القول إن دعم الإنتاج يعزز كفاءة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، بالمقابل فإن حماية الإنتاج توفر بيئة مستقرة ومستدامة للصناعات الوطنية، وتحقيق التوازن بينهما ضرورة وطنية ملحة تتطلب وجود سياسات اقتصادية مرنة تأخذ في الحسبان متطلبات واحتياجات السوق المحلية، بالتوازي مع تخفيف عوامل الضغوط التنافسية الدولية.

مكافحة الإغراق وحماية السوق المحلية من المنتجات التي تُباع بأقل من تكلفتها الحقيقية. تشجيع المنتجات الوطنية من خلال حملات وطنية لدعم شراء المنتجات المحلية، وفرض بعض القواعد على الشركات الأجنبية بالتعاون مع الشركات المحلية. ولتحقيق التوازن بين الدعم والحماية من المفترض البدء بما يلي اختصاراً: توسيع قاعدة الإنتاج لزيادة وتعزيز التنوع في المنتجات والسلع، ولتقليل الاعتماد على المستوردات، والتركيز بهذا المجال على تشجيع الابتكار والتكنولوجيا الحديثة لتحسين الإنتاجية وتطويرها «نوعاً ومواصفة وكماً وسعراً». تبني سياسات تضمن تقديم الدعم للمنتجين المحليين ليكونوا قادرين على المنافسة في الأسواق المفتوحة، وحماية الصناعات الناشئة لفترة محددة كي تتمكن من النمو والتطور.

فلكل منهما دور مهم لا يفصل عن الآخر في تعزيز التنمية الاقتصادية وضمان استدامتها، وهو ما يعتبر مهمة وطنية ملحة في ظرفنا الراهن والمستقبلي، خاصة على ضوء التوجهات الاستراتيجية من قبل حكومة تصريف الأعمال الحالية بالحديث عن تبني سياسات الاقتصاد الحر والخصخصة. فقد ساهمت سياسات السلطة الساقطة بخلخلة وتنشويه هذا التوازن لإضعاف الإنتاج والصناعة المحلية وتقويضها، بغاية الإجهاد عليها نهائياً بما يضمن مصالح القلة من كبار الناهيين والفاستدين، وبالضد من مصلحة المنتجين والصناعيين والمصلحة الوطنية. فدعم الإنتاج هو تقديم التسهيلات والحوافز للمنتجين المحليين «العام والخاص» لزيادة الكفاءة والإنتاجية، ويتركز الدعم على النقاط المختصرة الآتية: الدعم المالي من خلال تقديم القروض الميسرة للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تخفيض الضرائب على الإنتاج المحلي. تحسين البنية التحتية، أي توفير حوامل الطاقة «الكهرباء والمشتقات النفطية»، بالإضافة إلى المياه وشبكات الطرق، وتعزيز

## بدائل المستوردات وتعزيز الاستقلال الاقتصادي



والإجراءات الهامة على المستوى الوطني يمكن إحلال بدائل المستوردات بشكل تدريجي، مع الحفاظ على جودة المنتجات وتكلفتها التنافسية. مع الأخذ بعين الاعتبار أن المضي بهذه الاستراتيجية الوطنية سيؤدي إلى خلق فرص عمل إضافية وزيادة معدلات الاستهلاك، بالإضافة إلى دورها على مستوى تخفيض العجز التجاري، وهو ما يعزز بالنسبة للاستقلال الاقتصادي ويضمن استدامته.

يخص اتفاقيات نقل المعرفة والتقانة مع الدول المتقدمة، بما يضمن تحسين الإنتاج وزيادته وتنويعه وتخفيض تكاليفه. - تحسين البيئة التشريعية المشجعة للإنتاج المحلي، وسن القوانين لتحفيز الصناعات الوطنية والتقليل من عوائق الاستثمار فيها، بما في ذلك قوانين حماية الملكية الفكرية لضمان حماية حقوق الملكية الفكرية للمنتجين المحليين. ختاماً، فإنه بتطبيق هذه الخطوات

تسهيلات خاصة للشركات الناشئة التي تركز على إنتاج بدائل محلية، مع أهمية تنوع الصناعات الوطنية. - تشجيع ثقافة استهلاك المنتجات المحلية من خلال إطلاق حملات إعلامية وتوعوية لتشجيع المواطنين على شراء المنتجات الوطنية، وعقد اتفاقيات مع الشركات المحلية المتخصصة بالتسويق للترويج للصناعات الوطنية في الأسواق المحلية. - تعزيز الشراكات الدولية بما

منتجات جديدة ذات جودة تنافسية مع المستوردات، ودعم الجامعات ومراكز الأبحاث لتطوير حلول محلية للصناعات الوطنية.

- حماية الصناعة المحلية من خلال الرسوم الجمركية على المستوردات، أي عبر رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي لها بدائل محلية، مع التشدد في معايير الاستيراد عبر فرض بعض القيود على السلع المستوردة التي لا تفي بمعايير الجودة.

- مكافحة الإغراق والتصدي للممارسات التجارية غير العادلة، مثل بيع السلع المستوردة بأسعار أقل من التكلفة للإضرار بالسلع والمنتجات الوطنية. - تحسين جودة المنتجات المحلية وضرورة تدريب العمال لتحسين مهاراتهم الإنتاجية، بالتوازي مع ضمان الجودة ومواصفة من خلال دور الهيئات المتخصصة لتقييم واعتماد الجودة ومواصفة للمنتجات المحلية، مع الالتزام بتطبيق معايير الجودة الدولية لجعل المنتجات المحلية تنافسية.

- تطوير سياسات تجارية متكاملة تبدأ بالتركيز على القطاعات ذات الاستيراد العالي، مثل الغذائية والأدوية والمنتجات الكهربائية والتقنية وغيرها، ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم

إحلال بدائل المستوردات، وبغض النظر عن التسهيلات التي لحقت بهذه العبارة من خلال سياسات السلطة الساقطة التي أظهرت تبنيها شكلاً وأجهزتها تنفيذاً، هي استراتيجية اقتصادية ذات بعد وطني تهدف إلى تقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة من خلال تعزيز الإنتاج المحلي للسلع التي يتم استيرادها، وبما يعزز الاستقلال الاقتصادي بالنتيجة.

ولتحقيق هذا الهدف، هناك عدة خطوات وإجراءات، مطلوبة ولا بد منها، لضمان نجاح هذه الاستراتيجية الوطنية، ومنها: - دعم الصناعة المحلية من خلال تقديم الحوافز المالية عبر منح قروض ميسرة للشركات الراغبة في إنتاج بدائل محلية للمنتجات المستوردة، بالإضافة إلى تخفيض الضرائب على المصانع التي تنتج سلعاً بديلة للمستوردات.

- بعض التسهيلات اللوجستية، مثل توفير الأراضي الصناعية بأسعار معقولة، وتحسين البنية التحتية «طرق - طاقة - مياه - اتصالات...» لدعم عملية الإنتاج.

- تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا من خلال تشجيع الشركات المحلية على استخدام التقنيات المتقدمة وعقد اتفاقيات مع الدول المتقدمة لإنجاز ذلك، بالتوازي مع أهمية الاستثمار في البحث والتطوير عبر تخصيص ميزانيات لتطوير

# الخصخصة هي الخفصة مهما تغير شكلها ومتبنيها!



كانت أهداف السلطة الساقطة الوصول إلى الخصخصة الشاملة والكلية لمختلف الشركات والقطاعات العامة، بالإضافة إلى أملاك الدولة الخاصة وجهات العامة.

## ■ معن الأمير

يتمثل في ملكية المجتمع لمؤسساته وشركاته عبر الدولة، بما يساهم ويضمن توزيع عادل للثروة والخدمات للمواطنين بشكل نسبي، مما يعزز مستوى المعيشة ويحسنها. أما الخصخصة فتعني تحويل الملكية العامة إلى ملكيات خاصة، مما يتيح لشخص أو شركة الاستفادة منها بدلاً من المجتمع ككل. الفرق الجوهرى بين القطاعين «العام والخاص» هو في الدور الاجتماعي، ففي القطاع العام يعتبر الربح وسيلة لتحقيق النمو والتطور، الذي ينعكس على المجتمع ككل، وهو ما يبرر دوره وضرورته الوطنية، بينما في القطاع الخاص، يعتبر الربح الهدف الرئيسي، وأي دور اجتماعي يعتبر ثانوياً، بل ويتم استثماره في سبيل تعزيز الربحية ومراكمة الثروة الخاصة.

## الخصخصة والحقوق الأساسية!

لا شك بأن دور القطاع الخاص في النمو والتنمية هام وضروري، خاصة إذا ما كانت منشأته تنشط بالصناعات الوطنية التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وفي الميزان التجاري عبر صادراتها، إضافة إلى استيعابها عدد كبير من القوى العاملة، وغيرها من المساهمات الهامة في الاقتصاد، إلا أن هناك قطاعات أساسية لا يجب أن تخضع لقوانين السوق والغاية الربحية للقطاع الخاص، ويجب أن تبقى بيد الدولة لتديرها، أو يكون لها الدور الأعلى بما يخدم مصالح المواطنين ويضمن حقوقهم، ومن هذه القطاعات مثلاً «التعليم- الصحة- الطاقة- الاتصالات... الخ» التي تمثل جزءاً

برز وبدأ هذا التوجه بشكل واضح وفج عملياً من خلال سياسات الانفتاح الاقتصادي في عام 2005 مع تبني الخطة الخمسية العاشرة للفترة 2006-2010، والتي كان من أبرز أهدافها تحويل الملكية العامة ونقلها إلى القطاع الخاص، سواء بالبيع أو الاستثمار أو التأجير، وسياسات الانفتاح وتحرير الأسعار، وإبعاد الدولة عن دورها الاجتماعي عبر تبني سياسات تخفيض الإنفاق العام والدعم وتجميد الأجور، وذلك تماشياً وانسجاماً مع وصفات صندوق النقد الدولي وتنفيذاً حرفياً لها، ما أدى إلى تعميق الأزمة المعيشية لعموم السوريين، ومهدد لانفجار الأزمة في عام 2011، ومع ذلك استمرت السلطة الساقطة بنفس النهج الاقتصادي التدميري، مع جرعات إضافية أكثر شذوذاً وتوحشاً، وخاصة خلال السنوات القليلة الماضية، حتى وصلت مؤشرات الاقتصاد الوطني إلى انهيار غير مسوق!

وقد أعلنت حكومة تصريف الأعمال الحالية عن تبنيها لسياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة، ما يعني أنها ستستكمل ما لم تنته الحكومة الساقطة من مهام على المستوى الاقتصادي، بغض النظر عن كل النتائج السلبية لذلك، بل ودون الاستفادة من التجربة الفاشلة للسلطة الساقطة بهذا المجال، والتي ساهمت مع غيرها من الأسباب بنهايتها عملياً!

## ماذا تعني الخصخصة؟

يتمتع القطاع العام بدور أساسي «افتراضاً»

سكنون مختلفة عن الخصخصة على أيدي السلطة السابقة، فالجوهر واحد، وكذلك كل النتائج المترتبة على تبني سياسات السوق والسوء والتي أدت بالنتيجة إلى سقوط من سقط!

فالجمر ما زال تحت الرماد، واستمرار السير بالسياسات الاقتصادية الظالمة نفسها للسلطة الساقطة لن يكون إلا تأجيلاً لتسعير لهيب النار مجدداً!

فالسوريون الذين اكتووا طيلة العقود الماضية من سياسات الإقصاء والنهب والاستغلال والاستبداد، وبعد أن دفعوا ضريبة الخلاص من السلطة الساقطة، دماً وتشرداً ونزوحاً ولجوءاً وفقراً وجوعاً، لن يصمتوا أمام من يريد أن يضغط عليهم للاستمرار في دفع هذه الضريبة مجدداً، أياً كان!

من الحقوق الأساسية لكل المواطنين، وبالتالي فإن خصصتها وتحويلها من دورها المجتمعي العام لمصلحة الربح الخاص سيساهم بدرجة كبيرة بحرمان الفقراء منها، لتصبح حكراً على الأثرياء، ما يكرس التفاوت الطبقي ويزيد من حال الاستياء والاحتقان!

## الجمر تحت الرماد

مع تكرار الحديث عن الخصخصة والتحرير الاقتصادي على لسان أركان حكومة تصريف الأعمال الحالية، وبغض النظر عن تجاوزها لمهامها ودورها المفترض بهذا المجال، تجدر الإشارة والتنويه والتنبيه بأن استكمال مسيرة السلطة السابقة بهذا الشأن لا يعني أن الخصخصة على أيدي حكومة تصريف الأعمال

# الاقتصاد الحر ورأسمالية الدولة... هل من تعارض؟!!



يتزايد الحديث، في لجة بعثرة الأولويات الوطنية بعد انهيار السلطة الساقطة، عن الاقتصاد الحر والمفتوح وكأنه عنوان مستجد سيخرج الزير من البيرا!

على الطرف المقابل فإن النموذج المشوه لرأسمالية الدولة المتبع من قبل السلطة الساقطة وحكوماتها المتعاقبة كان قد ساهم في تراجع الاقتصاد وانخفاض معدلات النمو والتنمية، وزاد من التأثيرات السلبية للرأسمالية المطلقة والمنفلتة للبرالية المشوهة والمتوحشة التي تسببت المشهد الاقتصادي، وصولاً إلى التضحية ببعض ملكيات الدولة «ملكيات السوريين»، وبسيادة الدولة الاقتصادية، وبالمصالح الوطنية بنهاية المطاف.

وتعزيز الابتكار وزيادة الإنتاجية، وغيرها من العناوين الكثيرة الأخرى، التي سبق أن استهلكتها السلطة الساقطة، والتي أدت وتؤدي إلى المزيد من تخفيض سيطرة الدولة على الكثير من القطاعات وصولاً إلى إنهاؤها، بما في ذلك بعض القطاعات الحيوية والسيادية.

وللتوضيح تجدر الإشارة إلى أن السلطة الساقطة كانت تتبع نموذجاً مشوهاً لرأسمالية الدولة مع نموذج أكثر تشوهاً وتوحشاً في سياساتها الاقتصادية الليبرالية. فالاقتصاد الحر الذي تبنته السلطة الساقطة شوه حرية السوق بآليته المفترضة والقائمة على العرض والطلب، وجبرتها لمصلحة القلة من كبار الناهبين والمستغلين المتحكمين بالسوق، مع تحييد الدولة عن مهامها وواجباتها على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، وصولاً إلى التفاوت الكبير في توزيع الثروة الذي أدى إلى ترك الغالبية المفقرة دون أية حماية اقتصادية واجتماعية.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن عنوان الاقتصاد الحر والمفتوح كان العنوان الأبرز اقتصادياً ومعيشياً لكل الموبقات التي دفع السوريون ضريبتها خلال العقود الماضية، نهياً واستغلالاً وفساداً واستبداداً، على أيدي السلطة الساقطة وسياسات حكوماتها المتعاقبة الاقتصادية التي أجمرت بحق السوريين، بما في ذلك سياسات الخصخصة المباشرة وغير المباشرة التي نفذتها هذه السلطة، والتي يتم الترويج لها وتبنيها مجدداً من قبل حكومة تصريف الأعمال الحالية، تجاوزاً لصلاحياتها ودورها ومهامها المفترضة!

فالخصخصة التي يتم الترويج لها في هذه اللجة، هي استمرار للنهج والسياسات نفسها للسلطة الساقطة، وتعني باختصار تحويل ملكية وإدارة الأصول والخدمات من القطاع العام «ملكيات الدولة التي هي ملك لكل الشعب السوري» إلى القطاع الخاص، تحت عناوين تحرير الاقتصاد والسوق المفتوح وتحسين كفاءة استخدام الموارد

«وخاصة على بعض القطاعات الحيوية والهامة وطنياً» والاقتصاد الحر، مثل الصين وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وروسيا والنرويج وغيرها، مما ساهم في تحقيق استدامة اقتصادية وسيادة وطنية، بالتوازي مع نسبية زيادة الرفاه الاجتماعي في كل منها. بل وحتى الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا لديمها تلك الوصفة النوازنية، على العكس من بعض التصورات عنهما بما يخص الاقتصاد الحر ورأسمالية الدولة ودورها التدخل!

بالتوازي مع الحرية الاقتصادية غير المنفلتة، مع عدم التفريط بالدور التدخل للسلطة عند الضرورة، وبما يعيد الاعتبار للدور الهام لرأسمالية الدولة بعد تطهيرها من التشوهات التي فرضت عليها، وبما يفسح المجال للجمع بين مزايا السوق الحر والمدار للمصلحة الوطنية ودور الدولة في حماية القطاعات الحيوية والسيادية، وبما يعزز قوة الاقتصاد الوطني واستقلاله وسيادته.

وهناك الكثير من التجارب الناجحة دولياً على مستوى التوازن المطلوب بين رأسمالية الدولة وأملاكها وسيادتها الاقتصادية

مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يوجد تعارض بين رأسمالية الدولة والاقتصاد الحر كما يحاول البعض تسويقه لتكريس سياسات النهب والاستغلال والخصخصة ومساعي تأبيدها مجدداً، بل ربما يكون الحل الأمثل في المرحلة الانتقالية الراهنة وطنياً هي تلك الوصفة من التوازن المطلوب بينهما بما يضمن قوة الاقتصاد والمصلحة الوطنية. فقوة الدولة الاقتصادية تكمن في قدرتها على تحقيق التوازن بين السيطرة التامة على مواردها وقطاعاتها الاستراتيجية على المستوى الوطني، التي لا يجب التدخل عنها بحال من الأحوال،

# إنهاء الدعم ثمن باهظ يدفعه المفقرون

على مدى العشرين يوماً الماضية، بات واضحاً أن قرار إنهاء الدعم عن المواد الأساسية ليس مجرد إجراء اقتصادي، بل زلزال اجتماعي وسياسي يعيد تشكيل حياة المواطن بكل تفاصيلها.



هذا القرار، الذي طُبّق دون خطط تعويض حقيقية تسبقه، يكشف عن عمق الهوة بين سلطة حكومة تصريف الأعمال والشعب، ويضع السوريين، وخاصة الغالبية الفقيرة، أمام واقع جديد، أقل ما يقال عنه إنه قاس ومجحف، مما يدفعنا للتساؤل عن مدى قدرة المفقرين على الصمود أمام هذا الواقع الجديد؟! هذا القرار، الذي طُبّق دون خطط تعويض حقيقية تسبقه، يكشف عن عمق الهوة بين سلطة حكومة تصريف الأعمال والشعب، ويضع السوريين، وخاصة الغالبية الفقيرة، أمام واقع جديد، أقل ما يقال عنه إنه قاس ومجحف، مما يدفعنا للتساؤل عن مدى قدرة المفقرين على الصمود أمام هذا الواقع الجديد؟! العائلة على 50 لتراً لمدة سنة بتكلفة 250000 ليرة، أما اليوم فقد وصلت تكلفة 50 ليتراً إلى مليون ليرة سورية، وخسارة الأسرة الشهرية لقاء مازوت التدفئة تقدر بحدود 60 ألف ليرة. أما التحدي الأشد قسوة فهو تكلفة المواصلات التي ارتفعت إلى أكثر من 400%، نتيجة ارتفاع أسعار الوقود ودولرته، فبحال وجود شخصين في العائلة يحتاجون إلى 4 وسائل مواصلات يومياً بين الذهاب والإياب، وعلى مدار 20 يوماً وبتكلفة 1000 ليرة لكل منها حسب التعرفة السابقة تكون التكلفة الكلية 160 ألف ليرة، أما اليوم وقد ارتفعت التعرفة إلى 4000 ليرة، أصبحت التكلفة على هذه العائلة شهرياً 640 ألف ليرة. وخسارة الأسرة الشهرية لقاء فروقات تعرفة المواصلات تصل إلى 500 ألف ليرة، وهذا يعني أن العامل يحتاج إلى ما يزيد عن ضعف مرتبه للوصول إلى عمله، فبدلاً من أن يكون العمل مصدراً للعيش الكريم، بات معركة يومية يخسرهما العامل أمام أرقام الإنفاق على المواصلات التي تتصاعد بلا هوادة.

بالأرقام الواقعية فإن خسائر الأسرة أصبحت لا تطاق، فسرر ربطة الخبز الذي كان رمزياً ارتفع بشكل جنوني ليصبح عبئاً يومياً، ففي حين كانت العائلة المكونة من 5 أشخاص، وحسب سياسة البطاقة الذكية المعمول فيها سابقاً، تحصل على 12 ربطة خبز أسبوعياً، أي ما يعادل 336 رغيف خبز شهرياً بتكلفة كلية 19200 ليرة شهرياً، فقد أصبح اليوم 12 رغيفاً بتكلفة 4000 ليرة، أي 336 رغيفاً شهرياً ارتفعت اليوم إلى حدود 111888 ليرة، على ذلك فإن خسارة العائلة الفقيرة على رغيف الخبز شهرياً تقارب 100 ألف ليرة.

أما الغاز المنزلي، الذي كان يباع بسعر مدعوم يقارب 20 ألف ليرة للأسطوانة كل ثلاث أشهر، أي بما يعادل 6000 شهرياً، اليوم ومع إلغاء الدعم باتت أسطوانة الغاز تكلف 220000 ليرة، ويتقسيمها على ثلاثة أشهر نجد أن أسطوانة الغاز ارتفعت 10 أضعاف دفعة واحدة، لتغدو تكلفتها 66000 شهرياً، أي بخسارة شهرية للأسرة الفقيرة تقارب 60 ألف ليرة.

بالنظر إلى مازوت التدفئة فقد كانت تحصل الخبز شهرياً تقارب 100 ألف ليرة. أما الغاز المنزلي، الذي كان يباع بسعر مدعوم يقارب 20 ألف ليرة للأسطوانة كل ثلاث أشهر، أي بما يعادل 6000 شهرياً، اليوم ومع إلغاء الدعم باتت أسطوانة الغاز تكلف 220000 ليرة، ويتقسيمها على ثلاثة أشهر نجد أن أسطوانة الغاز ارتفعت 10 أضعاف دفعة واحدة، لتغدو تكلفتها 66000 شهرياً، أي بخسارة شهرية للأسرة الفقيرة تقارب 60 ألف ليرة.

فالأعباء الاقتصادية الحالية على ضوء التحرير السعري وإنهاء الدعم الكلي تنذر بسنوات طويلة إضافية من المعاناة بحال لم تتخذ خطوات فورية لتعويض هذه الخسائر عبر سياسات دعم بديلة، أو زيادة الأجور بما يتناسب مع تكلفة المعيشة بشكل فعلي. فالمواطن الذي تحمل لعقود سياسات القمع والتجويع، لا يحتاج اليوم إلى خطابات جوفاء، بل إلى أفعال تترجم إلى رغيف خبز أرخص، وأجرة نقل أقل، وأمل بأن سنوات الحرمان قد تُعوّض يوماً ما.

فالسطة، أياً كانت، عليها أن تُترك أن السوريين لن يقبلوا بعد اليوم بمقايضة حياتهم مقابل وعود لا تتحقق وخطابات جوفاء، فالوقت يمضي ثقيلاً على أصحاب الأجور والمفقرين، وأي تأخير في الإصلاحات الاقتصادية العادلة قد يجعل من سنواتنا القادمة أصعب مما مضى!

مطلع الشهر القادم فإن العامل وعلى مدار شهر للخلف تكبد أعباء هائلة دفعته نحو الاستدانة لتأمين قوته، وبالتالي فإن هذه الزيادة المقضومة سلفاً ستأتي لتغطي فارق إنهاء الدعم على الخبز والغاز المنزلي والمواصلات فقط بأحسن الأحوال، والمقدر بحدود 700 ألف ليرة شهرياً، أما عن الفوارق السعرية الأخرى فستبقى دون تغطية، والنتيجة أن الواقع المعيشي للأسر الفقيرة سيزداد قسوة وسيُدفع بها إلى المزيد من الفقر والعوز والجوع.

في ظل كل هذه الضغوط، ما زال المواطن يتطلع إلى حياة أفضل، لكن الحقيقة المؤلمة أن هذه الفرحة ستبقى ناقصة إذا لم تتخذ خطوات سياسية واقتصادية جذرية تعالج جذور أزماته العديدة، وخاصة المعيشية.

## حكومة تسيير الأعمال والهوية الاقتصادية والخصخصة



ذلك، فإن اتخاذ قرارات جوهرية كهذه يُعتبر تعدياً على الإرادة الشعبية، وخصوصاً مع غياب الإطار الدستوري الواضح. خلاصة القول: إن حكومة تصريف الأعمال أو الحكومة المؤقتة الحالية لا تملك صلاحية الحديث عن الخصخصة أو تحديد الهوية الاقتصادية بشكل منفرد، فهذه الصلاحيات تتطلب شرعية كاملة ودستورية، ويجب تركها لحكومة منتخبة تتمتع بتفويض شعبي وقانوني.

لذلك فإن الضرورة الوطنية تفرض السرعة بالوصول إلى الشرعية الدستورية والقانونية، من خلال البدء بعملية الانتقال السياسي عبر الحوار السوري السوري وفقاً لخارطة الطريق المنصوص عنها في القرار 2254 وتنفيذاً لخطواتها، كي يتمكن السوريون من تقرير مصيرهم، وبما يضمن استعادة وحدة وسيادة البلاد.

يُعتبر تجاوزاً لصلاحياتها المنقوصة بسبب غياب أي تفويض شعبي يبيّن لها ذلك. فقرار الخصخصة يُعتبر من القرارات الجوهرية ذات التأثير طويل الأجل على الاقتصاد، ولذلك فهو بحاجة إلى تفويض سياسي وتشريعي كامل، وفي ظل غياب هذا التفويض، يُعتبر اتخاذ قرار الخصخصة من قبل حكومة تصريف الأعمال خارج صلاحياتها.

كذلك هو الحال مع تحديد الهوية الاقتصادية التي تُعد من مسؤولية الحكومات المنتخبة والمجالس التشريعية، وأي محاولة لتغيير الهوية الاقتصادية تُعتبر غير مشروعة في ظل حكومة مؤقتة، لأنها تتطلب توافقاً شعبياً وبرلمانياً.

فحتى لو كان الدستور مُعلقاً، فإن الوضع يعتمد على الإطار القانوني الساري الذي يحدد سلطات الحكومة المؤقتة، ومع

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإطار القانوني والسياسي الذي يحدد صلاحيات حكومة تصريف الأعمال يختلف من بلد لآخر، لكن القواعد العامة لهذه الصلاحيات تشمل الإدارة اليومية، حيث تُعتبر حكومة تسيير الأعمال مسؤولة عن إدارة الشؤون الجارية فقط، مثل توفير الخدمات الأساسية، وضمان استمرارية المؤسسات العامة، وإدارة الأمور الطارئة.

أما القرارات الجوهرية أو الهيكلية فعادة ما يُمنع عليها اتخاذ قرارات استراتيجية أو جوهرية بشأنها، مثل تغيير هوية الاقتصاد أو الخصخصة، لأنها تحتاج إلى شرعية كاملة من برلمان منتخب، أو سلطة تشريعية ذات اختصاص.

فالحكومة المؤقتة أو حكومة تصريف الأعمال لا تستمد شرعيتها من عملية انتخابية مباشرة أو برلمان، لذلك فإتخاذ قرارات كبيرة مثل الخصخصة

عندما تكون الحكومة في وضع تصريف وتسيير الأعمال، أو حكومة مؤقتة بعد تعليق الدستور، فإن صلاحياتها تكون محدودة بشكل عام.

# السوريون في مرحلة فارقة بين الآمال المعلقة والترقب المشروع

بعد سقوط السلطة البائدة، ومن بين انقراض الجوع والحرمان والإذلال التي خلفتها هذه السلطة خلال العقود الماضية، انتفض السوريون واستنشقوا الهواء النقي لأول مرة منذ سنين طويلة.



مقابل ذلك عثب الشباب ملهم بالقول: «نحن من الأوامم الكثار بهالبلد... ونحن اللي لازم نأخذ دورنا بالمرحلة الجاية وما نخلي حدا يتعدى على حقوقنا مرة ثانية مين ما كان يكون». بين الآمال المعلقة والذكريات المثقلة، يقف السوريون على مفترق طرق تاريخي، فالجميع يتطلع نحو سورية جديدة، دولة عدالة وكرامة، دولة تنتهي معاناة سنوات، وتفتح آفاق مشروعاً لأحلام أجيال لم تعرف سوى الحرب.

المتراقب بقوة العزيمة ولهيب الرغبة في الحديث والتعبير بعد طول حرمانهم منه، حيث قال: «نحن جيل ما عرف إلا الحرب، بس اليوم عنا فرصة نحلم ببلد أفضل... بدنا نبني بلد يليق فينا». لنقاطعه صديقه رزان بواقعية محبطة وتقول: «احلم قد ما بدك، بس الواقع أصعب... الفساد متغلغل، واللي استفادوا من الحرب ما رح يستسلموا بسهولة... التغيير بده ناس صادقين وبلد عدالة، مو بس كلام».

يتأمل المارة والفرحة تملأ عينيه، وقال: «بعد سنين طويلة من الموت والجوع، طبعي نفرح... لكن الفرحة ما بيكفي، شو رح يصير بعدين؟ كيف رح نبني البلد؟ العالم بدها أمان وبدها خبز... العالم بدها تعيش... مش شعاعات... بس برغم هيك بدنا نستبشر بالخير». إلى جانبه تنهدت أم سامر، وهي تحمل في يديها كيس البقالة قائلة: «الله أكبر... فرحنا، بس أنا والله خايفة... خايفة يرجع حدا ثاني يشبه اللي سقطوا... مين بيضمن ما يجي نظام جديد يقمنا... لك تعينا من الخوف».

أما أم كريم، شريكة أم سامر في رحلة التسوق، والتي عاشت تحت قصف لا يرحم واضطرت لترك منزلها، فقد وضعت يدها على صدرها كأنها تخفف عن قلبها المتعب وقالت: «والله لما سمعت الخبر بكيت وما صدقت». وفي أحد المقاهي التاريخية في دمشق، جلس نور مع أصدقائه يناقشون المستقبل بعيون يملؤها الأمل، الأمل المستجد في عيون جيل الشباب

من شوارع دمشق مروراً بساحات حلب وأحياء حماة ومقاهي حمص، وصولاً إلى جميع المحافظات، تفيض الحكايات بمزيج فريد من الفرحة العارم والترقب الحذر والمشروع. الفرحة كان واضحاً، لكنه لم يكن دون تحفظات، فالجميع في حالة ترقب بين الأمل بحياة أفضل، والخشية من انزلاق البلاد إلى مرحلة جديدة من الصراع أو الفوضى. ببساطته وعفويته، العم موفق، قال حريفياً: «المواطن السوري بدو شي بسيط بس عميق... الأمان، العدالة، والكرامة».

نود التنويه إلى أن ما يلي هو جزء قليل من آراء مواطنين كان لنا شرف لقائهم والحديث معهم أثناء جولتنا لرصد فرحهم ونقل هواجسهم. بدأنا من قلب الحارات الشعبية بأطراف دمشق حيث وقف أبو محمد، الرجل السبعيني الذي عاش ويلات الكثير من الأزمات، على عتبة متجره الصغير

## توفير مقدمات عودة اللاجئين

يوجد شعور عام لدى السوريين، سواء كانوا بالخارج أو بالداخل السوري، أنهم ولأول مرة أمام فرصة تاريخية لنعود البلاد لهم، وأن تصبح سورية لشبابها وشاباتها، لعمالها وطلابها، لكبارها وصغارها، لأن شبح تجريدتهم من سوريتهن ومن انتمائهم لهذه البلد ذهب مرة واحدة وإلى الأبد.



فما إن تبخرت السلطة السابقة حتى بدأ بعض اللاجئين السوريين بالعودة إلى وطنهم، خاصة مع التسهيلات التي بدأت الدول بمنحها للسوريين الراغبين بالعودة.

تشير المفوضية السامية للاجئين إلى عودة 300 ألف لاجئ من لبنان إلى سورية، وكذلك صرحت وزارة الداخلية التركية عن عودة أكثر من 25 ألف لاجئ إلى سورية، وهذه الأعداد هي فقط منذ سقوط السلطة السابقة وهروبها.

فرحة السوريين وشعورهم بالخلاص من الاستبداد والقهر والقمع الذي كانت تمارسه السلطة السابقة، قد تكون مقدمات لعودتهم إلى وطنهم بعد زوال سبب لجوئهم الأساسي المتمثل بالسلطة الساقطة، إلا أنها مقدمات غير كافية لاستمرار وجودهم فيها، وخاصة من الناحية المعيشية والخدمية. فمن أجل أن تكتمل هذه الفرحة، ويشعر

العيش الكريم بعد العودة، اعتباراً من السكن مروراً بفرص العمل وليس انتهاءً بالخدمات الرئيسية، كي يساهم السوريون معاً في بناء سوريتهن المنشودة، وبما يلي تطلعات الغالبية منهم بالعيش الكريم في بلدهم السيدة على مقدراتها وكامل ترابها. فالتشجيع على العودة، بما في ذلك التسهيلات التي تقدمها دول اللجوء للسوريين من أجل عودتهم لبلادهم، وحدها غير كافية رغم أهميتها، بل يجب تضافر الجهود المحلية والدولية والأممية لتأمين متطلبات وضرورات هذه العودة بما يضمن كرامة السوريين في بلدهم واستدامتها.

السلطة السابقة، وجرى تدميرها بشكل منهجي لصالح فئة من أصحاب النفوذ والثروة. كل هذا وأكثر لا يشجع العائدين إلى بلادهم على البقاء فيها، بل يمكن أن يولد أزمات إضافية متفاقمة ما لم يتم البدء بمعالجة هذا الوضع بالشكل الذي يساعد على بقاء السوريين العائدين، وتشجيع كل سوري موجود خارج هذه الأرض على العودة إلى بلده، للمشاركة ببنائها ونموها وازدهارها.

فبالبلاد اليوم بحاجة إلى كل ساعد من سواعد أبنائها، ولا بد من عودة كل السوريين ليشركوا ببناء وطنهم وبلدهم، لكن ذلك لا بد أن يترافق مع توفير الحد الأدنى لمتطلبات

السوريون فعلاً بأن البلاد بدأت تعود لهم، لا بد من توفير المقدمات الأساسية لاستقبالهم وتأمين عودة كريمة لهم. ففي بلد يعاني ما يعانيه اقتصادياً، حيث توضح المؤشرات ذات الطابع الاقتصادي الاجتماعي كالبطالة مثلاً إلى استمرار معاناة أكثر من نصف القوى العاملة من البطالة وعدم توفر فرص العمل، إضافة إلى وصول معدلات التضخم إلى مستويات كبيرة، ناهيك عن مشكلة السكن وإمكانية توفره، وتراجع الخدمات العامة الأساسية كالماء والكهرباء والنقل والمواصلات، وغيرها من مقومات الحياة التي انهارت إنهاراً وتهتكاً على أيدي

# 9 ملايين ليرة.. الحد الأدنى لتكاليف

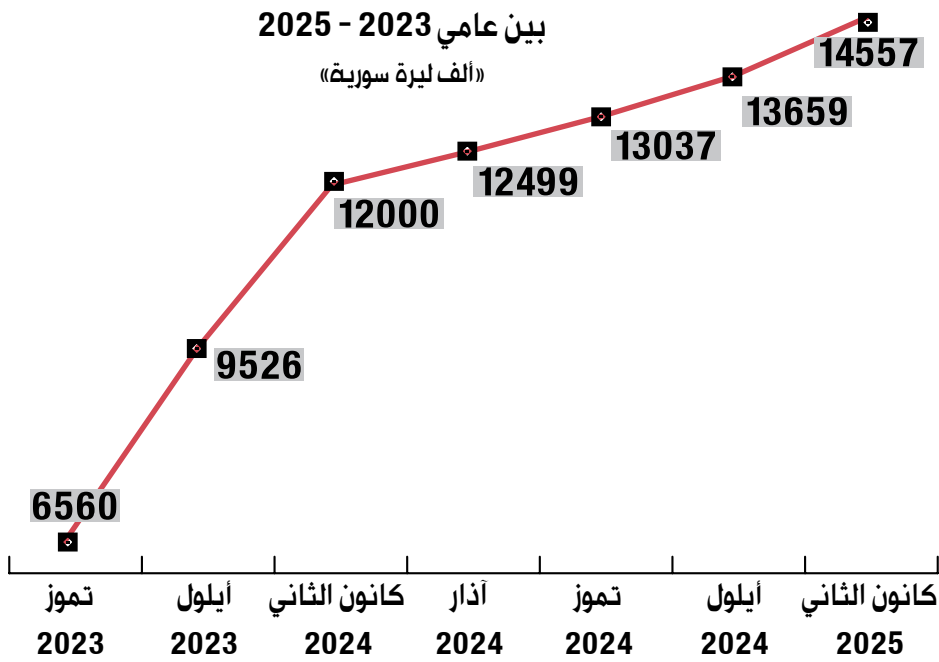
مع انتهاء العام 2024، بكل ما حملته من ارتفاعات كبيرة في الأسعار، وعلى مشارف العام 2025، ارتفع وسطي تكاليف المعيشة لأسرة سورية مكونة من خمسة أفراد، وفقاً لمؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة، ليتخطى عتبة الـ14,5 مليون ليرة سورية «أما الحد الأدنى لتكاليف المعيشة للأسرة السورية فوصل إلى 9,098,483 ليرة سورية». ويجري هذا الارتفاع في التكاليف في وقت لا يزال يرزح فيه السوريون تحت وطأة حدّ أدنى للأجر في البلاد لا يتجاوز 278,910 ليرة سورية.



## وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من خمسة أفراد

بين عامي 2023 - 2025

«الف ليرة سورية»



2,950 ليرة في بداية كانون الثاني 2025. في المقابل، انخفضت أسعار الفواكه الموسمية بنسبة -82,1%، إذ انتقل سعر 60 غرام منها من 4,067 ليرة في شهر أيلول، إلى 2,233 ليرة في بداية كانون الثاني. أما الأرز، فقد انخفض بنحو -2,5%، منتقلاً ثمن 70 غرام منه يومياً من 2,009 ليرة في نهاية أيلول، إلى 1,960 ليرة في نهاية كانون الأول 2024.

### تكاليف الحاجات الأخرى الضرورية: 1,6 مليون

ارتفعت تكاليف الحد الأدنى للحاجات الضرورية الأخرى التي تشكل 50% من مجموع تكاليف المعيشة (مثل السكن والمواصلات والتعليم واللباس والصحة وأدوات منزلية واتصالات... وغيره) من 3,414,989 في نهاية أيلول، إلى 4,549,242 في بداية كانون الثاني 2025 أي أنها ارتفعت بمقدار 24,9% خلال ثلاثة شهور.

نهاية كانون الأول. وانخفضت أسعار اللحوم «اللحوم الحمراء والدجاج» بحوالي -16,2%، حيث انخفض سعر الـ75 غرام منها من 12,075 ليرة في نهاية أيلول، إلى نحو 10,388 ليرة في نهاية كانون الأول.

وارتفعت أسعار الحلويات بمقدار 4,4% عن حسابات شهر أيلول، إذ تجاوزت تكلفة 112 غرام حلويات ضرورية للفرد يومياً 9,520 ليرة، بينما كانت في أيلول الماضي 9,100 ليرة. بينما انخفضت أسعار الجبن، حيث نزل سعر 25 غرام منه بمقدار -7,5% منتقلاً من 1,075 ليرة في نهاية أيلول، إلى حوالي 1,000 ليرة في نهاية كانون الأول.

وعلى هذا النحو، انخفضت تكلفة البيض بمقدار -82,4%، حيث انتقلت تكلفة 50 غرام منه يومياً من نحو 1,722 ليرة في أيلول، إلى 944 ليرة في نهاية كانون الأول. بينما انخفضت أسعار الخضار بنسبة -31,4% حيث انتقل سعر 65 غرام منها من 3,875 ليرة في أيلول، إلى

ارتفاعاً بحوالي 897,618 ليرة سورية عن وسطي التكاليف التي سجلها مؤشر قاسيون في شهر أيلول 2024، حيث انتقلت هذه التكاليف من 13,659,956 ليرة في نهاية كانون الأول «بينما ارتفع الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة بحوالي 561,011 ليرة، منتقلاً من 8,537,472 ليرة في نهاية أيلول، إلى 9,098,483 ليرة في نهاية كانون الأول»، أي أن التكاليف ارتفعت فعلياً بنسبة قاربت 6,2% خلال ثلاثة أشهر فقط «تشرين أول، تشرين ثاني، كانون أول».

وبنظرة شاملة على عام 2024 بأكمله، وعلى التغير الذي جرى في وسطي تكاليف معيشة الأسرة خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني إلى كانون الأول 2024، يتضح أن وسطي هذه التكاليف انتقل من 12,055,622 ليرة سورية في بداية العام إلى 14,557,573 ليرة في نهاية العام «بينما انتقل الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة من 7,534,764 ليرة في بداية العام، إلى 9,098,483 ليرة في نهايته». ما يعني أن الارتفاع زاد عن 20,7% خلال العام. في المقابل، «ارتفع» الحد الأدنى للأجور بنسبة 50% شكلياً «من 185,940 ليرة سورية إلى 278,910 ليرة»، لكنه لا يزال هزياً من حيث قيمته الحقيقية، حيث كان قادراً في بداية العام على تغطية 1,5% من وسطي تكاليف معيشة الأسرة، أما الآن «وبعد الزيادة الوهمية للأجور» فليس قادراً على تغطية سوى 1,9% فقط.

### الانخفاض يطال معظم أسعار الغذاء

انخفض الحد الأدنى لتكاليف الغذاء الأساسية الشهرية لأسرة من خمسة أفراد من 5,122,483 ليرة في نهاية شهر أيلول، إلى 4,549,242 ليرة في نهاية شهر كانون الأول. وذلك بالاعتماد على وسطي أسعار هذه المكونات في الأسواق الشعبية في العاصمة دمشق.

نتيجة رفع الدعم عن الخبز، ارتفع سعر رطله الخبز الحكومي من 400 ليرة سورية (وزن 1100 غرام) إلى 4000 ليرة سورية (وزن 1500 غرام)، ما يعني أن ثمن 500 غرام خبز ضرورية للفرد يومياً ارتفع بنسبة 83% من 227 ليرة في شهر أيلول إلى 1,333 ليرة في

### قاسيون

حول الطريقة المعتمدة لحساب «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة»، نذكر أنه انطلاقاً من العدد رقم 1036، اعتمدت «قاسيون» طريقة محددة في حساب الحد الأدنى لتكاليف معيشة أسرة سورية من خمسة أشخاص. وتتمثل هذه الطريقة بحساب الحد الأدنى لتكاليف سلة الغذاء الضروري «بناءً على حاجة الفرد اليومية إلى حوالي 2400 حريرة من المصادر الغذائية المتنوعة. ولهذا الهدف، اعتمدت قاسيون على حساب الوجبة الأساسية للفرد خلال اليوم الواحد التي صاغها مؤتمر «الإبداع والاعتماد على الذات» للاتحاد العام لنقابات العمال في عام 1987، والتي يحصل من خلالها المواطن المنتج على السرعات الحرارية التي تكفل له الحياة وإعادة إنتاج قوة عمله من جديد».

الجدير بالملاحظة أن المؤتمر المذكور كان قد اعتبر أن تكاليف سلة الغذاء تشكل نسبة 40% من مجموع تكاليف المعيشة، بينما تشكل الحاجات الضرورية الأخرى «تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة، وأدوات منزلية، واتصالات... وغيرها» نسبة 60%. لكن نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، والارتفاعات غير المسبوقة في الأسعار خلال سنوات الأزمة والتغير في سلوك المستهلكين السوريين الذين ألغوا قسراً إنفاقهم على الكثير من الحاجات لتلبية تكاليف الغذاء، كنا قد اعتمدنا في قاسيون حصة الغذاء بنسبة 60% وحصة الحاجات الأخرى 40%. واليوم، مع تلمس تحسن ملحوظ في أسعار الغذاء، سنخطو خطوة أولى نحو اعتماد نسبة 50% للغذاء و50% للاحتياجات الأخرى. على أن نعود إلى اعتماد نسبة 40% للغذاء و60% للاحتياجات الأخرى «أي العودة إلى التوزيع التي أقرها المؤتمر في عام 1987» بمجرد أن تلمس مزيداً من التحسن والاستقرار في الأسعار.

### الأجور لا تغطي سوى 1,5% من وسطي المعيشة

في نهاية شهر كانون الأول 2024، شهد وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية

التكاليف ارتفعت فعلياً بنسبة قاربت 20,7% خلال شهور العام 2024

# معيشة الأسرة السورية في بداية 2025

## %20,7

وسطي التكاليف انتقلت من 12,055,622 ليرة سورية في بداية العام إلى 14,557,573 ليرة في نهاية العام. ما يعني أن الارتفاع زاد عن 20,7% خلال العام

## %83

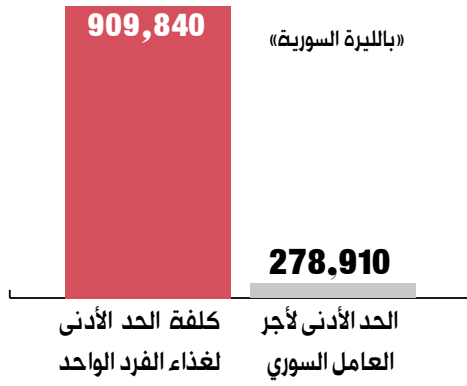
ثمن 500 غرام خبز ضرورية للفرد يومياً ارتفع بنسبة 83% من 227 ليرة في شهر أيلول إلى 1,333 ليرة في نهاية كانون الأول

## %24,9

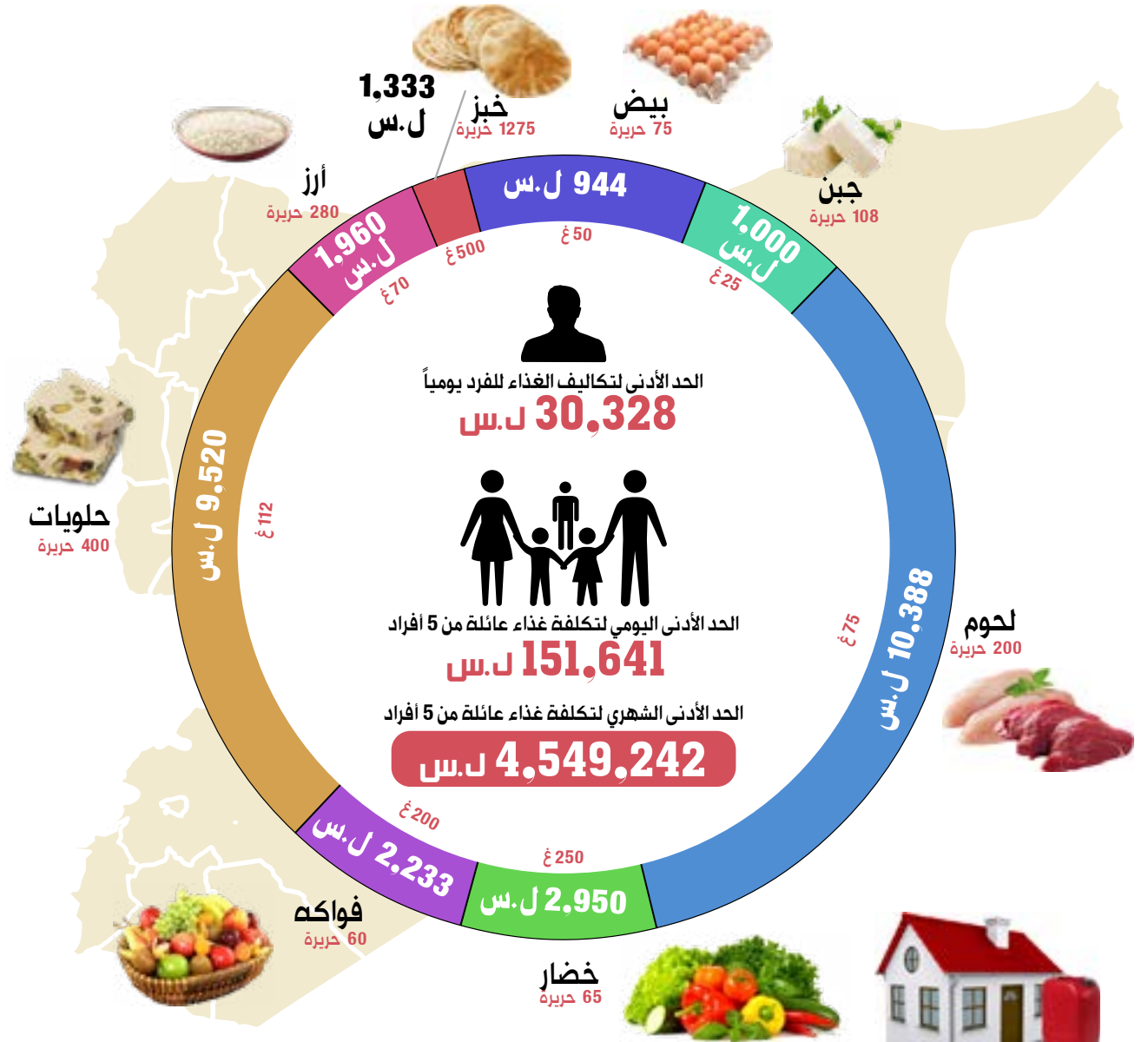
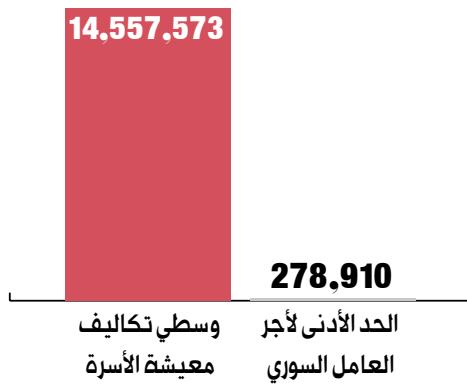
ارتفعت تكاليف الحد الأدنى للحاجات الضرورية الأخرى من 3,414,989 في نهاية أيلول، إلى 4,549,242 في بداية كانون الثاني 2025



كلفة الحد الأدنى للغذاء للشخص الواحد مقابل الحد الأدنى للأجور



وسطي تكاليف معيشة أسرة والحد الأدنى للأجور «بالليرة السورية»



## 14,557,573 ل.س.

وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من 5 أفراد شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي بحسب الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة مضروباً بـ 1.6

## 9,098,483 ل.س.

الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي على اعتبار أن تكاليف سلة الغذاء تشكل 50% من مجموع تكاليف المعيشة

## 4,549,242 ل.س.

هو المبلغ الذي تنفقه الأسرة السورية على الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة: تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة، وادوات منزلية، واتصالات... وغيرها والتي تبلغ نسبتها 50% من إجمالي تكاليف المعيشة.

# طائرات الجيل السادس والتفوق الصيني



كتب تشين صون، وهو كاتب مستقل مهتم بالشؤون العسكرية، عن الخرق الصيني العسكري بالتوصل إلى تصميم وصناعة طائرات حربية من الجيل السادس، ويشرح بشكل واف عن نوع هذه الطائرات وما يجب أن تتميز به في الصين وغيرها من الجيل السابق. إليكم أبرز ما جاء في المقال.

■ تشين صون  
ترجمة: قاسيون

من المؤكد أن الصين بحاجة إلى تطوير الجيل السادس من الطائرات الحربية، خاصة أنها خلال السنوات الماضية تمكنت من تحقيق تقدم سريع في تصميم وتصنيع وتشغيل طائرات متطورة مثل «جيان-10» و«جيان-20»، مما أسفر عن تحقيق اختراقات جديدة أهلتها للبدء في تطوير طائرات الجيل السادس.

مع ذلك، لم تصدر الصين أي معايير رسمية لتصنيف أجيال الطائرات الحربية. عندما ظهرت «جيان-20» لأول مرة، أطلق عليها لقب «الحريير الأسود». السبب يعود إلى أن «جيان-20» صُنفت آنذاك كطائرة من الجيل الرابع، وعبارة «الحريير» جاءت كتلاعب لفظي ناعم يعكس هذه الفكرة، ولونها الرمادي الداكن ساهم في منحها هذا اللقب. ولكن بعد أن غيرت الولايات المتحدة تصنيفها، أصبحت «جيان-20» تُعتبر طائرة من الجيل الخامس، مما يجعل الجيل السادس هو الخطوة القادمة. قبل ظهور طائرات الجيل الخامس، كانت الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا بلا شك في طليعة هذا المجال، بينما كانت الصين تلعب دور اللحاق بالركب. ورغم أنها نجحت في تجاوز المنافسين لاحقاً، إلا أنها كانت متأخرة في البداية. أما الآن، في مجال الجيل السادس، فقد أصبحت الصين في موقع الريادة، وهو تطور له تأثيرات لا يمكن التقليل من شأنها عسكرياً وسياسياً وحتى نفسياً.

لكن، كيف ينبغي أن تبدو طائرة الجيل السادس؟ تحاول الدول الأخرى التحرك ببطء في هذا المجال. فالولايات المتحدة تعاني من

مأزق في مشروع NGAD «الهيمنة الجوية للجيل القادم»، وروسيا تلاقى صعوبات في المضي قدماً، بينما طرحت أوروبا مشروع «العاصفة» الذي يجمع بين بريطانيا وإيطاليا واليابان، بالإضافة إلى مشروع NGF الذي يضم فرنسا وألمانيا وإسبانيا. ومع ذلك، حتى هذه المشاريع التي تبدو وكأنها مجرد عروض تقديمية، تثير لدى المراقبين تلعيقاً من كلمتين: «هذا فقط؟».

الأقرب إلى الموثوقية فيما يتعلق بطائرات الجيل السادس حدث في حزيران 2023، عندما احتفلت شركة «لوكهيد مارتن» بالذكرى الثمانين لتأسيس مصنعها «سكك ووركس». يُعتقد على نطاق واسع أن الصورة التي تم نشرها تمثل تصميم الجيل السادس من الطائرات الحربية للشركة NGAD. لكن الجدير بالذكر أن التكلفة المتوقعة لطائرة NGAD تصل إلى 300 مليون دولار لكل وحدة، وهو مبلغ حتى سلاح الجو الأمريكي يجد صعوبة في تحمله. حالياً، يبدو أن المشروع في حالة «موت دماغي»، ولا شيء سوى «يد الله» يمكن أن يعيد إحياءه.

لُتعتبر الطائرات من الجيل الخامس، يجب أن تتميز بعدة خصائص مثل التخفي، الطيران بسرعة تفوق سرعة الصوت دون الحاجة إلى الحارق الإضافي «Supercruise»، المناورة الفائقة، والوعي الفائق بالوضع القتالي. وفي النهاية، كانت طائرات F-22 و«جيان-20» هي الوحيدة التي حققت كل هذه المتطلبات. أما «جيان-35»، فببنايتها التقنية لا تزال غير واضحة، مما يجعل من الصعب تأكيد ما إذا كانت تلبّي كل الشروط، بينما طائرة F-35 لم تحقق ميزة الطيران بسرعة تفوق سرعة

الصوت، وقدرتها على المناورة تُعتبر ضعيفة إلى حد ما. أما طائرات الجيل السادس، فهي بحاجة على الأقل إلى تحقيق ما حققته طائرات الجيل الخامس، مع إضافة ميزات أخرى مثل الذكاء الاصطناعي المتقدم، القدرة على العمل في وضع مزدوج «بطيار أو دونه»، واستخدام طائرات مسيرة كمرافقة قتالية.

## التصميم والذكاء الاصطناعي

لا يزال من الصعب تحديد ما يمكن للذكاء الاصطناعي المتقدم أن يحققه بشكل دقيق، ولكن الحاجة إليه لا شك فيها. أما الوضع المزدوج فهو ابتكار جديد، حيث إن جعل الطائرات المسيرة تضاهي أو تتفوق على الطائرات المأهولة من حيث الكفاءة القتالية يُعد تحدياً كبيراً، إذ إن المساحة والتكاليف التي تشغلها قمرة القيادة وأنظمة حماية الطيار أصبحت تقل تدريجياً مقارنة بالتكاليف العامة للطائرة.

عند الحديث عن «ما هو شكل الجيل السادس؟»، يبقى التركيز الرئيسي على التصميم الديناميكي لتحقيق التخفي، والطيران بسرعة تفوق الصوت، والمناورة الفائقة. أما التقنيات الأخرى كالذكاء الاصطناعي وأنظمة التحكم فهي «مميزات داخلية» لا يمكن ملاحظتها من الخارج، ولا يوجد سبب يمنع تطبيقها على طائرات الجيل الخامس.

في عصر الجيل الخامس، كانت هناك نقاشات معروفة حول تصميم الأجنحة والذيل، مثل المقارنة بين الأجنحة الصغيرة الإضافية «Canards» والأجنحة الخلفية التقليدية، وحجم الذيل العمودي المتحرك، ونوع مداخل الهواء «DSI» مقابل مداخل غلبيت، إضافة إلى التباعد بين المحركات وأنواع الفوهات. أما في طائرات F-35، فقد ظهرت مشكلة نقص التبريد. ومع تطور الرادارات ذات المسح الإلكتروني النشط، أصبحت قدرة توليد

الطاقة للطائرات تحدياً جديداً. تصاميم الطائرات عديمة الذيل ليست جديدة. الطائرات ذات الأجنحة المثثة الكبيرة تُسمى عديمة الذيل لأنها لا تحتوي على ذيل أفقي. وإذا أُزيل الذيل العمودي أيضاً، تصبح الطائرة عديمة الذيل تماماً. أول طائرة إنتاجية عديمة الذيل كانت القاذفة B-2 ذات تصميم الجناح الطائر. ومنذ ظهور B-2، تم تصميم العديد من الطائرات عديمة الذيل، مثل الطائرة الصينية المسيرة «كايهونغ-7».

تصميم الطائرات ذات الجناح الطائر عديمة الذيل يتميز بكفاءة ديناميكية هوائية عالية، حيث يُستخدم كل جزء من الهيكل لتوليد الرفع. ومع ذلك، فإن التحكم في هذا النوع من التصميم يمثل تحدياً كبيراً. قصر محور الطول يؤدي إلى نقص في عزم التحكم في الميلان، ولهذا استُخدمت القاذفة B-2 تصميم «ذيل القديس» لزيادة قوة التحكم في أسطح الذيل.

تصاميم الطائرات عديمة الذيل نجحت أيضاً في معالجة مشكلة التخفي الجانبي، التي كانت تحدياً بارزاً في التصاميم التقليدية. على سبيل المثال، طائرة «سو-57» الروسية تعتمد على زعانف صغيرة متحركة بالكامل، ودون زعانف سفلية، وذلك لأن تأثير «النفق» الناتج عن المسافة بين المحركين المزدوجين يعوّض عن غياب الزعانف السفلية. هذا التصميم يقلل من سطح التششت الراداري في الاتجاهات الجانبية، مما يعزز قدرة الطائرة على التخفي من عدة زوايا.

عدد لا يحصى من التصورات التخيلية لطائرات الجيل السادس تظهرها كطائرات عديمة الذيل، دون زعانف أفقية أو عمودية، مما يشبه الطائرات التقليدية ذات الأجنحة المثثة الكبيرة ولكن مع إزالة الزعنفة العمودية. ومع ذلك، فإن هذه التصورات غالباً ما تفتقر إلى توضيح كيفية معالجة التحديات المتعلقة بالتحكم الديناميكي الهوائي.

طائرات الجيل السادس بحاجة إلى إضافة الذكاء الاصطناعي المتقدم والعمل بطيار أو دونه



# الكهرباء أزمة تتفاقم وتأثيرات تمتد...

في ظل الظروف الحالية المعقدة التي يعيشها السوريون، يبدو أن هناك معضلة جديدة أضيفت إلى قائمة همومهم المتراكمة، تمثلت بزيادة انقطاع التيار الكهربائي المتكرر والمتفاقم، والذي لم يعد مجرد انقطاع مؤقت، بل أصبح واقعاً مرّاً معاشاً يومياً، خاصة بعد أن تحولت الكهرباء إلى مشكلة معقدة تتجاوز حدود الاستياء اليومي، لتشكل تهديداً حقيقياً لجميع مناحي الحياة، ولتصبح واقعاً مرّاً يعاني منه الجميع، من المدن الكبرى إلى أصغر القرى.

## سارة حبيب

فحتى الحلول البديلة، كالبطاريات والواح الطاقة الشمسية، لم تعد قادرة على توفير الطاقة الكافية، مفاقمةً بذلك معاناة المواطنين.

ولا نبالغ إن قلنا: إن الحياة اليومية أصبحت معركة شاقة للبقاء، ابتداءً من الرغبة بالاستحمام، وصولاً إلى أبواب المعامل والورشات والمهن الكثيرة التي توقفت بشكل شبه تام.

فالمصانع تتوقف عن الإنتاج، والمحال التجارية تغلق أبوابها، والخدمات الأساسية تتأثر بشكل كبير، حتى التعليم والرعاية الصحية، وهما ركيزتان أساسيتان للمجتمع، تتأثران بشكل مباشر بانقطاع الكهرباء.

## معاناة مزدوجة... المواطن تحت وطأة الظلام

مع تدهور وضع الكهرباء، لم تعد البدائل المتاحة كافية لتخفيف الأزمة، فالبطاريات المستخدمة لتشغيل الأجهزة المنزلية كالجوالات والراوترات توقفت عن الشحن، وأصبحت ألواح الطاقة الشمسية التي كانت حلاً مقبولاً في الماضي عاجزة عن تلبية الطلب بسبب قلة ساعات الإشعاع الشمسي.

أمام هذا الوضع، يواجه المواطن أياماً مرهقة ومليئة بالتحديات في ظل غياب وسائل الاتصال والإضاءة، وتوقف

الأدوات الكهربائية المنزلية عن العمل. في ظل هذا الواقع، ازداد الاعتماد على المولدات الكهربائية، التي عادت إلى الواجهة وبقوة، كشريان حياة هش، لكن أسعار المشتقات النفطية ارتفعت بشكل جنوني، مفاقمةً بالدولار، ما زاد من معاناة المواطنين.

لم يعد الأمر يقتصر على ارتفاع أسعار الكهرباء من المولدات، بل امتد إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات جميعها، مشكلاً حلقة مفرغة من ارتفاع الأسعار.

المقاسة هي الأخرى بالدولار. لقد أصبح سوء الكهرباء كابوساً يلاحق المواطن المفقر في كل مكان، في منزله الذي يغرق في الظلام، وفي السوق الذي يستنزف جيوبه، ومحاصراً بين فكي كماشة ضاغطة.

فلم يعد الأمر مجرد انقطاع كهرباء، بل انهيار شامل في البنية التحتية، وانعكاس مباشر على مناحي الحياة جميعها، التي باتت أشبه بفيلم رعب صامت، حيث الظلام هو البطل الرئيسي فيه.

## تعطل الأعمال والمهن

لم يكن تأثير أزمة الكهرباء محصوراً بالمنازل فقط، بل تجاوز ذلك ليضرب القطاعات الحرفية والمهنية بشدة، خاصة في المناطق التي لا تتوفر فيها خدمات الأمبيرات. فقد توقفت ورش العمل عن الإنتاج

والمحال التجارية عن العمل، مما أدى إلى فقدان العديد من المواطنين لمصادر دخلهم، وزيادة معدلات البطالة من جهة وفقر المواطن من الجهة الثانية. أعمال كثيرة توقفت، وحرف قديمة شارفت على الاندثار، خاصة في المناطق التي لا تصلها شبكات المولدات الكهربائية. أما المناطق التي تعتمد على المولدات، فقد تحولت إلى ساحة معركة اقتصادية جديدة.

## أزمة اقتصادية وإنسانية

غياب الكهرباء ليس مجرد مشكلة تقنية، أو أزمة توريدات كما صدرتها لنا السلطة البائدة، وكما تصدرها لنا الحكومة المؤقتة، مع الوعود التي نقدها ونتمنى أن تتحقق عاجلاً، بل هي أزمة إنسانية واقتصادية خانقة، يفترض أن تعالج بشكل عاجل وجاد وكامل ومستدام،



فحتى الحديث عن الربط الشبكي مع تركيا أو الأردن، وعلى الرغم من أهميته، إلا أنه غير كاف، وسيبقى تحت وطأة العجز المسيس، مع تكاليفه الدολارية المرتفعة أيضاً!

فلا يمكن أن تستمر الحياة في ظل هذا الظلام الدامس الذي يلقي بثقله على شرائح المجتمع جميعها وعلى قطاعاته كاملة، بل يفترض تجاوز ذلك عبر حلول مستدامة تتجاوز الحلول المؤقتة كالمولدات والأمبيرات، وذلك عبر إصلاح البنية التحتية لشبكات الكهرباء، وتأهيل محطات التوليد كلها لتعمل بطاقاتها الكاملة، بالتوازي مع ضمان عدالة توزيع الموارد، والتخفيف من اعتماد المواطنين على بدائل باهظة التكاليف، فبدون ذلك ستستمر معاناة الناس وتعمق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

# عشوائية البسطات تصل إلى حرم الجامع الأموي



أما الأدهى من ذلك فهو ما شاهدناه داخل حرم الجامع، بكل هيئته وقديسيته كمعلم ديني وأثري هام لجميع السوريين، حيث فوجئنا ببائع بالونات في البهو الكبير للجامع، ينفخ ويروج ويبيع دون أي رادع، حاله كحال بائع الورود المتجول بطريقة التسويق نفسها الملحاحة والمحرجة للمارة في بهو الجامع، ولا نعلم إن كان هناك أمثال هؤلاء البائعين داخل المسجد نفسه؟! أما الأشد شذوذاً من كل ما سبق مما شاهدناه فهو افتراش العديد من العائلات لساحة المسجد وعتباته، بموائدهم الخاصة التي تحوي الشهي من الطعام، وكأنهم في «سيران»، مخلفين الفتات والأغلفة والقمامة لتتقاذفها أقدام المارة، وليزيدها الهواء انتشاراً في المكان!

مشاهد الفوضى أعلاه لم تكن حالة منفردة رغم شذوذها، فالفوضى على مستوى البسطات والضوضاء المرافقة لها، وما تخلفه من القمامة والقذارات، باتت حالة عامة اكتسحت غالبية الشوارع الرئيسية ونواصي الأحياء، دون أي رادع شخصي من قبل البعض المتفقت، أو واجب عام من قبل الجهات المعنية والمسؤولة افتراضاً عن حرمة الأمكنة الأثرية أو الدينية، أو عن الشوارع العامة، بل وحتى للرصيف المخصص للمشاة!

عقب سقوط السلطة البائدة بثلاثة أيام فقط بدأ سوق الحميدية، ولأول مرة منذ عقود، مناراً بالكامل في ساعة متأخرة من المساء، مشهد جميل جداً اشتقنا له كسورين، أما الأجل فهو الجامع الأموي الكبير الذي فتح أبوابه الكبيرة جميعها.

من الصعب وصف المشهد، فعندما تنتهي من سوق الحميدية يستقبلك الجامع بيديه المفتوحة وأنواره الباهرة، وبهذا الباب الذي بقي مقللاً أغلب الأوقات سابقاً.

لكن في جولتنا الجميلة في دمشق القديمة وصولاً إلى الجامع الأموي كان بعض ما شاهدناه مخيباً للآمال، حيث غزت البسطات والعربات الجواله الساحة الكبيرة أمام الجامع بعشوائية فظة، لتعيق المارة وتخلق ازدحاماً كبيراً زادت السيارات سوءاً، لدرجة بدى فيها التجول أو التقاط صورة، أو حتى الوقوف، أمراً شديداً الاستحالة، هذا فضلاً عن الضوضاء التي كادت تغطي على صوت الأذان لشذبتها!

فهذا يروج لبضاعته، وهذا يسوق للوحاته وأعماله اليدوية، وذلك يزمر وآخر يتعارك، وتلك تفاصيل البائع بصوت مرتفع، في مشهد سريلي وفوضوي لا يليق بالمكان، يدفعنا للتساؤل: أين أصحاب الشأن من المعنيين من كل ذلك؟!

# خطر الاحتلال الصهيوني على الأمن المائي لسورية والمنطقة (1)



بمدة وجيزة لخص ديفيد بن غوريون رئيس الوزراء الصهيوني آنذاك في خطاب له الأهمية بقضية الوجود الصهيوني من عدمه بقوله: «إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه، وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير (إسرائيل) وإذا لم تنجح هذه المعركة، فإننا لن نكون في فلسطين».

لذلك كان قرار عام 1949 الذي جعل المياه ملكاً عاماً للدولة الصهيونية ومنحها السيطرة على المياه الجوفية والسطحية وعلى الآبار الإرتوازية بما في ذلك حوض نهر الأردن وما يشكله من أخصب المناطق الزراعية.

وأعدت دراسات ومشاريع لاقتسام وتنظيم استخدام نهر الأردن وحوضه وأهمها مشروع جونستون عام 1955 ونقل الكيان الصهيوني جزءاً كبيراً من مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب، وقام بسرقة مياه قطاع غزة عبر أنابيب توصيل ونقلها إلى منطقة بئر السبع.

كما اتبع سياسة تقوم بكل الوسائل لسلب مياه الدول المحيطة باتباع عدة أساليب «الاحتلال المباشر للأرض كما جرى في الجولان السوري وجنوب لبنان ونهر الأردن» أو من خلال تحالفات استراتيجية مع الدول التي تسيطر على مصادر المياه (تركيا، أثيوبيا، أوغندا) للضغط على الدول التي تتزود من مياه كل من الفرات ودجلة والنيل.

لقد بقي الكيان الصهيوني حتى العام 1967 يُعاني الحرمان من المصادر المائية اللازمة لتحقيق مشاريعه الاقتصادية والاستعمارية الكبيرة، فجاء احتلال الأراضي العربية بعد هذه الحرب يُمهد له سبيل الاستيلاء على مصادر مائية جديدة، وهذه المصادر مهمة عندما نعلم أن 67% من المياه التي يستهلكها اليوم تأتي من خارج حدود الأراضي المحتلة منذ عام 1948.

ومن أهم الأسباب التي تُحرّض الكيان الصهيوني على الاحتفاظ بهذه الأراضي «كالضفة الغربية ومرفعات الجولان وتلال كفرشوبا ومزارع شعبا» الرغبة في الإشراف الدائم على مصادر المياه المجاورة، سواء أكانت أنهاراً أم ينابيع أم آباراً جوفية.

الجزء الثاني المتبقي من هذه الدراسة سيتناول معلومات تركز على الموارد المائية بين سورية والكيان الصهيوني المحتل.

مهمة الضابط البريطاني في سلاح الهندسة أن يحقق للصهاينة أكبر مكاسب ممكنة من مصادر المياه، تنفيذاً للخريطة التي قدمها وايزمن إلى مؤتمر فرساي عام 1919. وتبع هذه الرسائل والمخططات مجموعة من الامتيازات والمشاريع التي منحتها دولة الاحتلال البريطاني للأفراد والشركات الصهيونية.

ففي عام 1921 حصلت إحدى الشركات اليهودية على امتياز استغلال مياه نهر الأردن، وجاء في نص الوثيقة «لا يسمح لأي شركة أو فرد باستعمال مياه نهر الأردن أو اليرموك لأي غرض إلا بالاتفاق مع الشركة المذكورة، وتسري هذه المادة على شعب الأردن كذلك».

عام 1927 منحت سلطات الانتداب البريطاني امتيازاً مائياً كهربائياً للمهندس اليهودي روتنبرغ لمدة 70 عاماً، يسمح لليهود فقط باستخدام مياه نهري الأردن واليرموك لتوليد الكهرباء.

عام 1934 تم تجفيف بحيرة الحولة، وتم منحهم امتيازاً باستغلال أملاح وذهب البحر الميت.

عام 1939، هدف مشروع يونيدس لدراسة المياه في فلسطين إلى تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا، وإنشاء قناة لسحب مياه اليرموك من البحيرة إلى أراضي الغور الغربي.

عام 1941 عرضت شركة يهودية على الرئيس اللبناني ألفريد نقاش منحها امتياز استغلال مياه نهر الليطاني لتزويد الأراضي اللبنانية بالمياه والكهرباء، ونقل الفائض منها إلى فلسطين المحتلة، إلا أن الرئيس اللبناني رفض ذلك العرض.

عام 1944 مشروع لادور ميك لدراسة الموارد المائية في فلسطين وإمكانية استخدامها، وهدف إلى استغلال مياه نهر بانياس لصالح المستوطنات شمال فلسطين المحتلة.

عام 1946 تطبيق مشروع هيز الذي برز منذ 1944 كنقطة نوعية في توسيع نطاق المياه المستهدف سلبها، مركزاً على استغلال مياه حوض نهر الأردن للمصالح الصهيونية ومقسماً إلى ثماني مراحل.

في 15 أيار 1948 تم إعلان قيام الكيان الصهيوني بعد تسليم الاحتلال البريطاني فلسطين للعصابات الصهيونية، وبعد الإعلان

واصلت قوات الاحتلال «الإسرائيلي» توغّلها وانتهاكاتها في جنوب سورية طيلة الأيام الماضية، وتوغّلها في ريف القنيطرة الجنوبي ودراعا وحوض اليرموك بعد إكمال احتلالها لجبل الشيخ، مما يشكل تهديداً خطيراً للأمن المائي السوري وخاصة مع سيطرة جيش الاحتلال على منابع وسدود مائية هامة في ريفي القنيطرة ودراعا، والتي تغذي بالإضافة للمحافظتين مناطق ريف دمشق وضواحي العاصمة الغربية والجنوبية، ومنها سد الوحدة الاستراتيجي بين سورية والأردن، و13 سداً في منطقة وادي الرقاد، منها سد المنطرة وسد كودنا. وبلغت المساحة السورية الإضافية التي سيطر عليها الاحتلال حتى الآن نحو 600 كلم مربعاً. فيما يأتي إضاءة على الخطر الذي يشكله الاحتلال الصهيوني على الثروة المائية في سورية، استناداً إلى دراسة للمهندس عمر المسالمة، منشورة عام 2016 بعنوان «دراسة عن الأمن المائي في سورية».

## عمر المسالمة

المقترحة يمكن أن تكون خصبة جداً باستخدام مشروع طاقة وري ضخم وذلك باستخدام مياه الأردن والليطاني لري أراضي (إسرائيل) الموعودة والمدن الأخرى والقدس بالمياه». عام 1905 قام المهندس العالمي ديلبوس بدراسة حول نهر الأردن وتوصل إلى نتيجة مؤداها بأن مياهه لا تكفي حاجة (إسرائيل) على المدى البعيد، واقترح تحويل مياه الحاصباني أو الليطاني إلى الأراضي المحتلة. عام 1916 اعترضت الحركة الصهيونية عبر رسائل متبادلة بين زعمائها كهرتزل وبين البريطانيين على اتفاقية سايكس بيكو وطالبوا أن تمتد حدود (إسرائيل) إلى مدينة صيدا ونهر الليطاني وكل ينابيع مياه نهر الأردن في جبل الشيخ ومنطقة حوران «لأن المياه شيء حيوي، إما أن تكون هذه (الدولة) أو لا تكون».

عام 1919 طالبت الحركة الصهيونية مؤتمر فرساي «مؤتمر الصلح» في أعقاب الحرب العالمية الأولى بإجراء تعديل على حدود «إسرائيل» المقترضة آنذاك لتشمل نهر الليطاني ونباحات، وبحيرة طبريا، ورفض المؤتمر مطالبها. في 1920/10/30 بعث «حايم وايزمان» بمذكرة إلى وزير خارجية بريطانيا جاء فيها «إنني متأكد من أن سيادتكم تدركون أهمية الليطاني الكبرى (إسرائيل) لو تأمّنت لها جميع مياه الأردن واليرموك لن تفي بحاجاتها، إن الليطاني هو المصدر الذي يمكن أن يوفر ريّ الجليل الأعلى».

في 3 شباط 1922 تمّ الاتفاق بين البريطاني نيو كامب والفرنسي بوليه بالتوقيع على خريطة الحدود بعد مفاوضات مضنية، كانت

تحتل المياه أولوية قصوى في الفكر الاستراتيجي الصهيوني، ويتبين ذلك منذ مراسلات زعماء الحركة الصهيونية ومقررات مؤتمراتهم الأولى. فلقد تنبه تيودور هيرتزل لأهمية المياه بالنسبة إلى الأرض التي سيغتصبها كيان الاحتلال أو ما يسمى «الدولة العبرية» التي حلم بها في روايته «الأرض الجديدة - الأرض القديمة» التي تم نشرها عام 1902 م، وكتب: «إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة - القديمة هم مهندسو الماء، فعليهم يتوقف كل شيء من تجفيف المستنقعات إلى ريّ المساحات المجربة وإنشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية».

## محطات تاريخية من خطط سرقة المياه

في عام 1867 نظمت 16 مؤسسة لاستكشاف فلسطين البعثة الصهيونية الأولى من مهندسين مختصين لتقييم الموارد المائية في المنطقة، فوضعت اللجنة في تقريرها أهمية الاستفادة من مياه نهري الأردن والليطاني في أي «وطن» مستقبلي للصهيونية في فلسطين.

عام 1873 أرسلت بعثة بريطانية إلى الأراضي الفلسطينية لدراسة الموارد المائية، واستنتجت أنها تكفي 6 مليون نسمة إذا تمّ الاستفادة من كل الموارد المائية.

بين 1899 و1900 قدّم أبرهام بروكات، وهو مهندس سويسري اعتنق الديانة اليهودية، مشروعاً إلى مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل قائلاً «إن أرض (إسرائيل)

يشكّل الاحتلال الصهيوني تهديداً خطيراً للأمن المائي السوري وخاصةً بسيطرته مؤخراً على منابع وسدود مائية هامة في ريفي القنيطرة ودراعا

# لماذا يماطل الكيان الصهيوني في المفاوضات حول غزة؟



يستمر العدو الصهيوني بارتكاب جرائمه ومجازره يومياً بحق الشعب الفلسطيني الصامد، وبينما تتوجه الأنظار لمفاوضات وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى الجارية، أملاً بوقف معاناة الفلسطينيين، تمر الأيام والأسابيع بين أخذ ورد سياسي، وبعد كل تقدم تصدر إشارة مغايرة تفيد بوجود عقبات في المحادثات، فهل تكمن المشكلة في المفاوضات بعينها حقاً، أم أن «إسرائيل» تتلاعب بالوقت؟

## ■ يزن بوظو

وأضء على جرائمه الوحشية اللاإنسانية في قطاع غزة بحق المدنيين رجالاً ونساء وأطفال.

يمكن القول: إن العالم بأسره، عربياً ودولياً، بات صفاً واحداً بالصد من الكيان الصهيوني بوجوده ومشروعه الحربي والفوضوي، وبانعكاساته على دول الجوار وغيرها، ولولا دعم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة غير المشروط للكيان الصهيوني، واتفاقيات الدفاع فيما بينهم، سواء المعلنة رسمياً أم غير المعلنة، لكان اقتلع من جذوره بالقوة وبشكل خاطف.

مثل هذا الوضع الدولي، بسبب ضغطاً على الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها بحلفائها والمقربين منها، فاستمرار الإجماع والتوتر الصهيوني بهذا المستوى وبرعاية أمريكية، يدفع هذه الدول تدريجياً للتخلي عن الولايات المتحدة، والتعاون مع من يواجهها على المستوى الدولي، بدافع الحماية وتقاطع المصالح: الصين وروسيا بشكل رئيسي.

وهنا تبرز الأزمة الأمريكية وبيبرز التناقض، ويشتهد، فإما أن تتخلى عن «اصداقائها» أو توقف التحوش الصهيوني، والتخلي عن الأخير بنهاية المطاف، بما يعنيه ذلك من الرضوخ لقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. إلا أن مثل هذا الحل يشكل أيضاً تناقضاً مباشراً

يضرب العدو الصهيوني القوانين والأعراف والأخلاق الإنسانية والدبلوماسية والقانونية كلها عرض الحائط، ويوسع من جرائمه بحق الشعب الفلسطيني بشتى الأشكال، وتحديداً في قطاع غزة، من القتل المباشر بالرصاص والقنابل والقصف، إلى الحصار الاقتصادي بالمستويات كلها: غذاء وماء ودواء وطاقة، مروراً بتدمير البنية التحتية، وبالأخص منها قطاع الصحة، وكل يوم تحدث مجزرة جديدة، كان آخرها حرق مستشفى كمال عدوان بمن فيها من مرضى وكوادر طبية.

يسعى العدو الصهيوني وتكمن مصلحته، بإطالة أمد الحرب وتوسيع رقعتها قدر الإمكان، أكان بشكل مباشر أو غير مباشر، عبر الحروب الهجينة: قطاع غزة، والضفة الغربية، ولبنان، وسورية، والعراق، وإيران، وفي سياق ذلك كله فإن تركيا ومصر مستهدفتين كذلك الأمر.

## الكيان يعادي العالم كله

ضمن هذا الطريق، يعتدي الكيان على العالم بأسره، ممثلاً بـ مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة بجمعيتها العامة ومؤسساتها، ومحكمة العدل الدولية، ومن آخر تلك التعديبات تهجمه سياسياً ودبلوماسياً على بابا الفاتيكان نفسه، الذي وجه انتقادات للكيان الصهيوني،

الحرب، لتمت المفاوضات، وأتفق على النقاط جميعها بساعة واحدة: وقف إطلاق النار، وتبادل الأسرى، وكيفية وشروط انسحاب جيش العدو من غزة ومحور فيلادلفيا الخ.

وعليه، ما يجري الآن يمثل مباطلة، وإذ تدل على شيء فهي محاولة من حكومة نتنياهو ومن يتقاطع معها في المصلحة وبالضرورة في الولايات المتحدة، على المناورة قدر الإمكان على عامل الوقت، وبسياقه استمرار مساعي التخريب والحرب بأكثر قدر ممكن، أملاً بحدوث انفجار ما في المنطقة يحقق الهدف العام: حرب هجينة شاملة تغير وجهها، فهل ستمتكن من إنجاز هذه المهمة قبل فوات الأوان؟

مع الكيان بأساساته ووظيفته ومشروعه الحربي والتوسعي والاستيطاني في المنطقة.

## ماذا لو توقفت الحرب؟!

بالعودة إلى الكيان نفسه، فإن إنهاء الحرب على غزة سيضع الحكومة الحالية أمام استحقاقات ومحاسبة، خاصة أنها لم تحقق أهدافها، وستتفجر بوجهها داخلياً المشاكل السياسية والأمنية كلها التي تراكمت منذ 7 أكتوبر، وهي أزمة مشابهة لوضع زيلينسكي في أوكرانيا، فإنتهاء الحرب يعني إنتهاه نتنياهو وحكومته ومحاسبتهم.

في هذا الإطار والحال كله، تأتي المفاوضات الجارية بين «إسرائيل» والمقاومة الفلسطينية. والتي إذا ما كانت هناك إرادة سياسية لإيقاف

## ماذا يعني إنهاء الحرب في أوكرانيا



يكثر الحديث مؤخراً عن احتمالات بدء مفاوضات لإنهاء الحرب في أوكرانيا، وإن كان خروج هذه الأحاديث في هذه اللحظة مسألة متوقعة، تظل بعض تفاصيلها مهمة، وينبغي مراقبتها كونها مفتاحاً لفهم المرحلة اللاحقة.

## ■ عتاب منصور

الروسي فلاديمير بوتين، سعي بلاده لالانتهاه من الصراع في أوكرانيا، وذلك بشكل متزامن مع إعلانه أن روسيا قد تستخدم الصاروخ الباليستي الفرط صوتي متوسط المدى، المعروف باسم «أوريشنيك» والذي أضيف إلى قائمة الأسلحة النوعية التي تمتلكها بلاده. وأشار الرئيس الروسي في مناسبة أخرى إلى إعلان رئيس الوزراء السلوفاكي روبرت فيكو نيته تسهيل المفاوضات لإنهاء الحرب في أوكرانيا، وأشار فيكو إلى أن بلاده يمكن أن تكون منصة لبدء المفاوضات، وأشار وزير الخارجية الروسي أيضاً إلى أن فرنسا أرسلت عبر قنوات سرية عدداً من الرسائل التي تعلن فيها استعدادها لإجراء

منذ أن بدأت الحرب الروسية في أوكرانيا، كان من الواضح أن نتائج هذه الحرب ستكون مزلة، خصوصاً على المعسكر الغربي، الذي بدا واضحاً أنه يتلقى خسائر ذات طابع استراتيجي، فبالرغم من التكاليف الكبيرة على روسيا، إلا أنها استطاعت الثبات في أرض المعركة، وإحراز تقدم على أساس الخطة الموضوعية، لكن الأهم من ذلك، أنها نجحت في كسر الحصار المفروض عليها عبر التوجه شرقاً، ما تحول سريعاً إلى كرة تلج تتدحرج بسرعة، ويتشكل معها شكل مرحلة جديدة من تاريخ العالم. وفي هذا السياق، أعلن الرئيس

كنا نتحدث عن اقتراب إنتهاء الحرب في أوكرانيا، فنحن في الواقع أمام مرحلة جديدة يعاد فيها رسم شكل العلاقات بين القارة والولايات المتحدة، وتحديداً إعادة النظر في تلك المؤسسات التي نتجت لتجسد هذه العلاقة على الأرض، وتحديداً حلف شمال الأطلسي.

حتى الآن بأشكال غير مباشرة أو مبهم، وذلك لما يعنيه ذلك حول طبيعة العلاقة بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة، فهذه الدول تورطت في هذه الحرب تماماً، كما أراد صقور واشنطن، ودفعت أوروبا ثمناً باهظاً دون أدنى مراعاة لمصالح الشعوب في أوروبا، وإن

مناقشات «حول المسألة الأوكرانية» من دون مشاركة كييف. ويمكن إذا ما نظرنا إلى هذه المؤشرات مجتمعة، أن ندرك أن هناك مزاجاً يتصاعد داخل الدول الأوروبية لإنهاء الحرب، والرضوخ فعلياً لشروط موسكو لإنهائها، ويظهر أن هذه المحاولات تجري

# الصين وروسيا: تعاون ثابت في عالم متغير

رغم أن العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والصين كانت تتحسن باستمرار منذ نهاية الاتحاد السوفييتي، فإن التعاون الاقتصادي كان مهماً في البداية مع تركيز كلا البلدين على الغرب، للاستفادة من رأس المال والتكنولوجيا والأسواق الغربية. يتحدث بحث كتبه الدكتور يانيس كلوغ، الخبير في التنمية الاقتصادية في شرق أوروبا، عن تزايد التشابك والتبادل بين الاقتصادين الروسي والصيني منذ تسعينيات القرن العشرين. إليكم بعض ما جاء في هذا البحث.

■ يانيس كلوغ  
ترجمة: اوديت الحسين

أصبحت مخاطر الاعتماد المفرط على الغرب قضية خطيرة بالنسبة لصناع السياسات الروس بعد الأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و2009. فقد أدى هروب رأس المال وتراجع الطلب على الموارد الطبيعية إلى ركود عميق في روسيا. لكن موسكو لم تحاول على الفور تحويل اعتمادها على الشرق. بل حاولت السلطات الروسية إعادة ضبط العلاقات الروسية الأمريكية سياسياً. كان المشروع الرئيسي هو «التحديث»، وهي حملة تحديث مستوحاة جزئياً على الأقل من الأفكار الاقتصادية الليبرالية.

لكن عندما كان بوتن يخوض حملته الانتخابية في 2012، نشر مقالاً عن مستقبل روسيا الاقتصادي اقترح فيه الاستفادة من «الرياح الصينية» في أسرع الاقتصاد الروسي. ولم تكن هذه الطموحات تتعلق بالنمو الاقتصادي أو التقدم فحسب. فقد تأثرت سياسة بوتين الاقتصادية بشكل متزايد بموقفه المناهض للغرب. وعلى خلفية قصف ليبيا من قبل حلف شمال الأطلسي في 2011، والتعاطف الغربي مع حركة الاحتجاج في موسكو في العام ذاته، بات الموقف الروسي من الغرب أقرب للحسم. لكن نقطة الانفصال الأهم حدثت بعد بداية الحرب في أوكرانيا. رغم أن العقوبات الغربية على روسيا لا تمتد إلى جميع أشكال التعاون الاقتصادي، فقد بدأ «انفصال» أساسي للاقتصاد الروسي عن الغرب. وعلى هذه الخلفية، أصبح التعاون مع الصين أمراً حيوياً لأجزاء كبيرة من الاقتصاد الروسي فضلاً عن النظام السياسي في موسكو. والأهمية الجديدة للصين تتجاوز كثيراً مجرد زيادة التجارة، وهو أمر مثير للإعجاب في حد ذاته. إن الصين هي الدولة الصناعية الكبرى الوحيدة التي لا تزال تتاجر مع روسيا دون قيود إلى حد كبير. وحجم الصادرات إلى روسيا كبير، حيث لا يمكن استيراد العديد من السلع المتطورة التي تحصل عليها روسيا من الصين، مثل الآلات أو الإلكترونيات أو المركبات، من أي مكان آخر. بالإضافة إلى ذلك، في جوانب معينة، حل اليوان الصيني والبنية الأساسية المالية محل النظام المالي الغربي بالنسبة لموسكو.

## الغرب يدفع الصين والروس للتلاحم

كانت السياسة الاقتصادية الروسية بعد عام 2014 متناقضة في كثير من الأحيان، ومدفوعة بمصالح جماعات الضغط، الأمر الذي جعل من الصعب في بعض الأحيان تعميق العلاقات مع الصين. ركزت الاستجابة السياسية الروسية للعقوبات الغربية بعد عام 2014 بشكل أساسي

على تعزيز سيادتها الاقتصادية. لم تخطط موسكو لاستبدال التبعية الاقتصادية الغربية باعتماد جديد على الصين. وكان استبدال الواردات هو الأولوية السياسية القصوى، لأنه يرضي كلاً من نخب الأمن القومي وجماعات الضغط المؤثرة.

وقد أصبح هذا واضحاً في السياسة التجارية، وهي المجال التي لم تحقق فيه روسيا والصين تقدماً كبيراً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فقد قاومت موسكو خطط بكين لتعميق التعاون الاقتصادي في إطار منظمة شنغهاي للتعاون. ثم بدأت بكين في متابعة مشروع طريق الحرير الخاص بها، في حين أنشأت روسيا الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في عام 2015. ولم تكن كل من روسيا والصين مهتمتا بالتكامل الاقتصادي إلا عندما لا يجد من سيادتهما أو توسيع نفوذهما.

كانت موسكو قلقة من أن البضائع الصينية قد تقوّص القدرة التنافسية للصناعات الروسية وكانت تبحث بشكل أساسي عن الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين. وفي الوقت نفسه، كانت الصين مهتمة بشكل أساسي بتوسيع صادراتها إلى روسيا. أبقت هذه المصالح المتباينة نطاق التكامل الاقتصادي الأعمق محدوداً. وبينما أعلن بوتن وشي عن «ربط» مشاريعهما العملاقة الخاصة بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي وطريق الحرير الجديد في عام 2015، فإن هذا لم يؤد بشكل ملموس إلى أي خطوات أخرى.

لكن حدثت نجاحات التعاون الروسي الصيني بشكل رئيسي في مجال تصدير روسيا للموارد الطبيعية والقطاعات الاقتصادية المرتبطة بها، فقد علمت الصين بأنها إن كانت ستحتاج من محاولات الولايات المتحدة خنقها، سيكون عليها تأمين مصدر موارد طبيعية لا يخضع للإملاءات الأمريكية. لهذا، ومع استمرار نمو جوع الصين للسلع الأساسية، ارتفعت صادرات روسيا من الفحم والغاز الطبيعي المسال والمعادن والخامات، ولكن المنتجات

الزراعية أيضاً بين عامي 2014 و2022. وكان قطاعا التعدين والزراعة أيضاً من القطاعات التي شهدت معظم المشاريع الاستثمارية الصينية الكبيرة في روسيا. غيرت الحرب في أوكرانيا بشكل جذري شروط التعاون الاقتصادي بين روسيا والصين. فقد لحق الواقع الاقتصادي الروسي بواقعه السياسي بين عشية وضحاها. تسببت العقوبات الغربية القاسية في انهيار سلاسل التوريد مع الشركاء الغربيين التي تم بناؤها على مدى عدة عقود. وكانت الشركات الروسية تبحث بشكل عاجل عن مصدر جديد للمكونات والمواد وقطع الغيار، للحفاظ على استمرار عملياتها. ووجد معظمها شركاء تجاريين جدد في الصين - الدولة الصناعية الكبرى الوحيدة التي لم تفرض عقوبات على روسيا.

انتقدت القيادة الصينية العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، لكن لم يتضح على الفور ما إذا كانت الشركات الصينية ستكون على استعداد لتوريد السلع الخاضعة للعقوبات إلى روسيا. بدأت بعض الشركات الصينية الكبرى مثل هواوي في الحد بشكل صارم من صادراتها إلى روسيا، في حين حاولت البنوك الصينية النأي بنفسها عن روسيا خوفاً من العقوبات الثانوية. لكن لم يستمر هذا الموقف الحذر في البداية سوى بضعة أسابيع، قبل أن ترتفع الصادرات الصينية إلى روسيا مرة أخرى.

بلغ حجم التجارة بين روسيا والصين رقماً قياسياً جديداً بلغ 241 مليار دولار في عام 2023. وعلى الرغم من أن نمو التجارة بين الصين وروسيا يتبع اتجاهها واحداً منذ سنين متعددة، إلا أن العقوبات الغربية ضد روسيا أدت إلى تعزيز كبير بعد عام 2022. رغم أن الاستثمار الصيني لا يزال يواجه حتى الآن مشكلة بسبب مخاطر الالتزام طويل الأمد. في عام 2023، جاءت 36,5% من واردات روسيا من السلع من الصين. كانت هذه الحصة 3% في بداية في عام 2000. تلعب الصين أيضاً

دوراً رئيسياً في الصادرات الروسية، حيث تمثل 30,5% من شحنات السلع الروسية في عام 2023.

مع نمو التجارة الثنائية، تغيرت طبيعة المنتجات المتبادلة. حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت روسيا تستورد بشكل أساسي سلعاً استهلاكية رخيصة كثيفة العمالة من الصين «مثل الأحذية والملابس والسلع الجلدية». ومنذ ذلك الحين، أصبحت الواردات من الصين، عوضاً عن الغرب، عالية القيمة وكثيفة التكنولوجيا بشكل متزايد. زادت حصة السلع الرأسمالية بشكل كبير «منتجات ملموسة تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى». كان أكثر من نصف إجمالي الواردات من الصين في 2023 في فئات المعدات والآلات «23%»، والمركبات «21%»، والإلكترونيات «15%».

كما تغير تكوين الصادرات الروسية إلى الصين بشكل أساسي. فحتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لم تصدر روسيا أي هيدروكربونات «النفط ومشتقاته» تقريباً إلى جمهورية الصين الشعبية. وكانت معظم شحنات روسيا عبارة عن سلع صناعية مثل المواد الكيميائية والآلات ومنتجات الصلب. كما بالكاد تصدر روسيا أي سلع كثيفة التكنولوجيا إلى الصين اليوم «باستثناء الأسلحة، والتي لا يتم تضمينها في إحصاءات التجارة المتاحة للجمهور». وكانت الصادرات الرئيسية لروسيا إلى الصين في عام 2023 هي الوقود الأحفوري «73%» والمعادن والخامات «11%» وكذلك الخشب «4%». كما صدرت روسيا منتجات زراعية هامة إلى الصين «فول الصويا 3 في المائة إلى الصين، ومنتجات الأسماك 2,2 في المائة إلى الصين». بالنسبة للصين، تمكنها من توسيع مصادر وارداتها، يعني قدرتها على التخلص من أي محاولات ضغط أمريكية وغربية عليها، وكذلك الحال فيما يخص السوق الروسية التي باتت متعطشة للمنتجات البديلة عن الغربية.

حدث المفصل  
الأهم بعد الحرب  
في أوكرانيا حيث  
بدأ انفصال أساسي  
للاقتصاد الروسي  
عن الغرب وأصبح  
التعاون مع الصين  
أمراً حيوياً

# تركيا وروسيا: مصالح متشابكة تتفوق على الخلافات



الأعمال والمسؤولون الحكوميون سبل توسيع التجارة الثنائية من خلال مشاريع استثمارية جديدة.

شارك في الجلسة أكثر من 360 ممثلاً عن الشركات الروسية والتركية وجمعيات الأعمال ووسائل الإعلام والهيئات الحكومية. كان الموضوع الرئيسي للمناقشات هو تعزيز التعاون الثنائي وتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية. وكان الهدف من الحدث ليس فقط عرض الآليات القائمة لدعم التعاون بين الشركات الروسية والأجنبية، بل واستكشاف نماذج جديدة للتعاون أيضاً للتغلب على التحديات في الاقتصاد العالمي المتحول.

علق المدير التنفيذي لمؤسسة روسكونغرس على الحدث قائلاً: «خلال اجتماعه مع الرئيس بوتين في أستانا في 3 تموز 2024، أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على هدف تركيا المتمثل في تحقيق 100 مليار دولار في التجارة مع روسيا. البنية التحتية لنمو التجارة الكبير بين بلدينا موجودة بالفعل: في النصف الأول من عام 2024، بلغ حجم التجارة 28 مليار دولار. ترى مؤسسة روسكونغرس أن مهمتها هي جمع الشركات الروسية والتركية لتحقيق هذا الهدف. جلسة اليوم ليست سوى بداية حوار أوسع، والذي يجب أن يستمر على منصات مثل منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي، وأسبوع الطاقة الروسي، ومنتدى الاستثمار في القوقاز، وغيرها. الشركات التركية على دراية جيدة بهذه التنسيقات: على سبيل المثال، في عام 2024، شاركت الشركات التركية بنشاط في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي، ممثلة قطاعات مثل الخدمات اللوجستية والبناء وتجارة الجملة والآلات والأدوية. ستشكل مناقشات اليوم الأساس لمقترحات لمزيد من تطوير التجارة، والتي أمل أن تستمر في روسيا».

يبدو أن روسيا وتركيا ماضيتان في التوافق على جميع الملفات الخلافية بينهما، وتعزيز التعاون لتحقيق مصالحهما بأقصى حد ممكن. وفي هذا السياق، فإن طلب الانضمام إلى مجموعة البريكس الذي قدمته تركيا في 2 أيلول 2024، هو خطوة نحو هذا التعزيز، الذي يبدو أنه يهدف في نهاية المطاف إلى إدماج كامل لتركيا في القطب الصاعد.

إلى نحو 20 مليار دولار بحلول عام 2019. وأنشأ البلدان منصة استثمارية مشتركة بقيمة مليار دولار للاستثمار في القطاعات الواعدة. وفيما يخص الصادرات التركية إلى روسيا فقد ارتفعت أيضاً. في عام 2022، صدرت تركيا سلعا بقيمة 9,24 مليار دولار إلى روسيا، بما في ذلك الصادرات الرئيسية من الحمضيات «430 مليون دولار» وأجزاء السيارات «329 مليون دولار» والفاكهة منزوعة النوى «298 مليون دولار».

أما من روسيا، ففي عام 2022، صدرت روسيا سلعا بقيمة 25,3 مليار دولار إلى تركيا. وشملت الصادرات الرئيسية النفط المكرر «6,51 مليار دولار»، وقوالب الفحم «3,2 مليار دولار»، والقمح «2,05 مليار دولار».

وفيما يخص القطاع العسكري، فقد كان شراء تركيا لنظام الدفاع الصاروخي الروسي S-400 في عام 2017، وإتمام هذه الصفقة في عام 2019 بمثابة تطور كبير في تعاونهما الدفاعي، ليصبح، نوعياً، الإعلان الصريح عن تحول تركيا من دولة تابعة لمنظومة الإمبريالية الغربية إلى دولة تنشأ استقلالاً في قراراتها وسياساتها وتنميتها، والدفاع عن نفسها. لقد توسعت علاقات البلدين، اللذين يتمتعان بسواحل على البحر الأسود، في مجالات التجارة والسياحة والطاقة بشكل ملحوظ أيضاً منذ بداية العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. وكما أوردنا، في عام 2019، أغضبت تركيا حلفاءها في حلف شمال الأطلسي بشراء صواريخ إس-400 الروسية، مما أجبر واشنطن على فرض عقوبات على الصناعات الدفاعية التركية، وأخرجتها من برنامج مقاتلات إف-35، حيث كانت مساهمة في التصنيع والشراء.

## الاستمرار في النمو

يبدو أن العلاقات الروسية التركية مستمرة بالنمو والتشابك أكثر فأكثر، ففي العاشر من كانون الأول 2024، انعقدت أول جلسة خارجية للترويج لإمكانيات الأعمال والاستثمار في روسيا في إسطنبول، تركيا، والتي نظمتها مؤسسة روسكونغرس Roscongress، بدعم من سفارة الاتحاد الروسي والبعثة التجارية للاتحاد الروسي في تركيا. ناقشت جمعيات الأعمال التركية والروسية وممثلو

أولئك الذين تفاجوا بإمكانية أن تنجح روسيا نحو «التخلي» عن الأسد وسلطته في سورية، في سياق توافق ما مع تركيا - لم تتكشف كامل نقاطه وأطرافه وتفاصيله بعد - يمكن تصنيفهم إلى قسمين: إما من لم يدركوا التحولات الكبرى في العلاقات الدولية والإقليمية منذ عام 2015، أو من عجزوا بسبب محدودية أدواتهم التحليلية عن التحرر من أنماط التفكير التقليدية المرتبطة بفترة الحرب الباردة. في هذا المقال، سنستعرض أبرز التحولات التي طرأت على العلاقات الروسية-التركية خلال السنوات اللاحقة لعام 2015، لفهم أعمق لموقع سورية، بوصفها «ملفاً مصلحياً»، ضمن ملفات معقدة أخرى تربط بين موسكو وأنقرة. فالملف السوري، رغم أهميته، لا يشكل سوى جانب صغير من التفاهات والمصالح المشتركة دولياً وإقليمياً بين هاتين القوتين.

جاهزة للاحتراق في اللحظة المناسبة وفي خدمة مشروع الفوضى الأمريكية؟

## الأرقام تتحدث عن نفسها

من المهم لأي تحليل أن يأخذ بالاعتبار الأرقام الاقتصادية والعسكرية، والتبادلات العامة بين البلدين في الفترة ما بين 2015 و2024. شهد حجم التجارة بين تركيا وروسيا نمواً كبيراً. في عام 2015، بلغ إجمالي حجم التجارة نحو 23,9 مليار دولار. في 2019، قفز هذا الرقم إلى 25,5 مليار دولار. وبحلول عام 2022، زاد هذا الرقم بشكل كبير، فأصبحت روسيا الشريك التجاري الرئيسي لتركيا، حيث بلغت قيمة الواردات 58,85 مليار دولار، أي ما يقرب من ضعف المبلغ مقارنة بالعام 2021.

عززت العديد من المشاريع الكبرى العلاقات الاقتصادية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك خط أنابيب الغاز «ترك ستريم»، الذي بدأ تشغيله في عام 2020، وتوفر روسيا من خلاله 50% من احتياجات تركيا من الكهرباء. ومحطة الطاقة النووية «أكويو Akkuyu»، التي لا تزال قيد الإنشاء، والتي من المقرر أن توفر نحو 10% من احتياجات تركيا من الكهرباء.

كما انتعشت السياحة الروسية في تركيا بعد تراجعها في عام 2015 بسبب التوترات السياسية. في 2023، وصل عدد السياح الروس في تركيا إلى 6,3 مليون سائح، وفي 2024 يتوقع أن يصل عدد السياح في نهاية العام إلى 6,7 مليون سائح. ومن المتوقع أن يزيد هذا العدد في 2025 ليصل إلى 7,3 ملايين سائح، ما يعني تجاوز عدد السياح الروس الذين يزورون تركيا مستويات الذروة عند 7 ملايين سائح مسجلين في 2019.

من جهة أخرى، نمت الاستثمارات المتبادلة، حيث وصلت الاستثمارات الروسية في تركيا

## عروة درويش

إن اختيارنا لعام 2015 كنقطة بدء للبيانات التي سنتعمدها لا يعني بأي حال بأن العلاقات والتشابكات بين تركيا وروسيا قد بدأت في ذلك العام، ولكن تم الاختيار لأنه شهد ذروة التوتر بين البلدين، حيث عبر عن نفسه من خلال إسقاط تركيا في 24 تشرين الثاني 2015 لطائرة روسية فوق الحدود مع سورية.

## الوضع الجيوسياسي العالمي

لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم مصالح القوى الإقليمية ومواقفها في سورية، أو في المنطقة ككل، دون النظر بشكل هادئ إلى الصراع العالمي بين القطب المتراجع: الولايات المتحدة وبقية المحور الغربي من جهة، والقطب الصاعد الذي يضم روسيا والصين من جهة أخرى.

في الواقع، إن روسيا التي بدأت منذ 2008 على الأقل، تلعب دوراً نشطاً في إعادة تشكيل العالم واستعادة مكانتها الدولية في مواجهة الولايات المتحدة وخطتها لتقسيمها وإذاعة الفوضى في المنطقة، لم تغفل عنها أثناء البناء الأوراسي عن تركيا، الدولة المحورية في جوارها الجيوسياسي. تركيا والنخب التركية بدورهم بدؤوا بالتقاط حبل النجاة الروسي، بعد أن بات واضحاً أن الأمريكيين لم يعودوا يريرون تركيا كما هي اليوم، فما فائدة القواعد المتقدمة للناثو والجيش التركي الكبير، إن كانت الحرب الواسعة قد طويت صفحاتها بشكل كلي تقريباً نتيجة استحالة ضمان النصر فيها، ونتيجة الأثر السياسي السلبي العميق للخسارة في مستوياتها على القوة العالمية الأمريكية المتراجعة؟ بل أكثر من ذلك، ما فائدة تركيا كدولة موحدة وقوية، إذا لم تكن

# تمارين أولية في الفوضى ولكن في السلطة الشعبية أيضاً



ليست الأحداث الأخيرة في سورية تعبيراً عن موجة من محاولة التوتير الطائفي والديني فقط، بل هي أيضاً وبفعل تلك الموجة تعبير عن تمرين أولي للمشاركة الشعبية في الحكم في لحظة التوازن النسبي، بل انطلاق عملي لـ «الحوار» وتشكل نواته القاعدية.

د. محمد المعوش

## بين الشعار والواقع

لكون الشعار تعبيراً عن آمال ورغبات وحاجات واقعية، يكون بالنسبة للغالبية حاملاً لصورة «إيجابية مطلقة» مقارنة بالواقع المعاش ما قبل تحقق الشعار. ولكن، عندما يصير الواقع منفتحاً على تحقق مضمون الشعار، يظهر وكأن الواقع يفتقد لتلك الإيجابية التي جرى تخيلها سابقاً عند رفع الشعار. هذه الحالة «الطبيعية» هي تعبير عن أن العقل ينحني جانباً أو يفتقد لتخيل الجانب المرتبط بـ «المهام»، ربما نتيجة عدم التمرس المسبق في قضية الشعار نفسها، وخصوصاً في حالة شعار يपाल مجمل حياة المجتمع، ومرتبطة بخلق حالة تاريخية نوعية جديدة، وهي ذلك تكون مهاماً جبارة تطغى على الجانب الإيجابي لبداية تحقق نسبي لجوهر الشعار نفسه. فكيف إذا كان الشعار «كل السلطة للشعب» مع ما يحمله من تحول في كل منظومة الأفكار والممارسة وحتى المشاعر والقيم والصورة عن العالم؟ كل ذلك يصير واقعاً محسوساً أقل بلا شك من كلمات الشعار نتيجة المسؤوليات المترافقة مع القبض على المصير.

## تمارين في القيادة والحكم

السلطة الشعبية لا تعبر عن نفسها وفي الخلفية أغنية حماسية أو أعلام ترفرف في الهواء وأوشحة تتطاير، بل هي مسائل الإدارة والتنظيم، و«حل المشاكل» والتناقضات. وما السلوك الشعبي الذي رافق محاولات التوتير

والفتنة خلال الأيام الماضية إلا تعبير كامل عن الدور السياسي القيادي للشعب، ليس في مواجهة مشروع الفتنة فقط، الذي هو شكل من أشكال التدمير والحرب الهجينة في المنطقة، بل في تطوير شعور المكون الشعبي بذاته، أي بقدرة على إدارة المجتمع من تحت، خصوصاً في ظل التشكل الجديد للسلطة. ونتيجة أن الانتقال الثوري والجذري في العالم اليوم، وفي منطقتنا خاصة، يتجاوز الأشكال التقليدية التاريخية من الحركة الشعبية «العمالية»، ويرتبط ببنية المجتمع التاريخية، فهو بذلك يعبر عن نفسه من خلال أجسام اجتماعية ومؤسسات قد يعتبرها البعض عودة للخلف أي ردة إلى ما قبل الدولة، ولكنها في الواقع رفعت تلك الأجسام إلى مستوى المسؤولية الجديدة، لأن الدولة في منطقتنا لم تحقق ذلك التجاوز لبنى ما قبل الدولة. ونقصد بذلك المرجعيات والشخصيات الاعتبارية ذات الوزن المعنوي غالباً.

## تجارب أخرى قريبة

على الرغم من تشوه الحركة الشعبية في المنطقة سابقاً نتيجة لتراجع وزن التنظيم السياسي، ودور البرنامج المناسب مع المرحلة، إلا أن الحركة الشعبية في لبنان مثلاً راكمت بعض الدروس، على الرغم من غياب «الذاكرة» الثابتة المتبلورة نتيجة غياب الحامل السياسي التنظيمي الواضح لتلك الذاكرة. ومن هذه الدروس ما يعبر عن نفسه عند كل استحقاق جذي. فخلال الحرب الأخيرة والعدوان «الإسرائيلي» على لبنان، وموجة النزوح الكبيرة والسريعة، ظهر، إلى

جانب الأحزاب والجمعيات التقليدية، الدور الكبير للأطر الجديدة (وبشكل أساس العناصر التي تربت خلال الحركة الشعبية في مرحلة صعودها) التي تشكلت خلال الحركة الشعبية، كونها لم تكن فقط حركة اجتماعية لمساعدة النازحين، بل كانت تعبيراً عن وعي سياسي عال لمواجهة الفتنة بين المجتمع الأهلي الذي حضن النازحين وبين النازحين. وهذا الدور تطلب تكون أدوات وتدريب فكري وعملية، لم تكن لتوجد لولا الموجة السابقة من الحركة الشعبية. وهذا ما يسمح للأجسام الجديدة أحياناً بتخطي الدور القيادي للأجسام السياسية التقليدية، لكونها أكثر قدرة في التعامل مع المهام المعقدة.

## تمارين في الفوضى وفي السلطة الشعبية أيضاً

المقصود من ذلك أن التجارب الحاصلة الآن في سورية في تمرين أولي ليس فقط لمحاولات الفوضى والفتنة التي يجري العمل عليها، بل وكذلك تمرين أولي على تطور الحركة الشعبية والسلطة الشعبية بالتحديد، خصوصاً في ظل احتمال أكبر اليوم أن يكون لهذه الحركة الدور الأكبر في المشهد القادم، نتيجة تعطل البنى المتاحة للتصدي للمهام التاريخية في ظل حاجة «التوازن النسبي» في المنطقة للاستقرار. وهذا السبب بالتحديد هو ما سمح مثلاً خلال الأيام الماضية بتصنر المحاولات الشعبية للجم الفوضى، من خلال التنسيق مع هيئات السلطة المؤقتة، وقبول واضح من تلك السلطة، كونها بحاجة إلى «المساعدة» نتيجة تناقضها الداخلي بين حاجتها للاستقرار وبين افتقارها للأدوات السياسية والفكرية والبرنامجية الكافية للهيمنة ولعب دور قيادي على مستوى التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية القائمة.

## نواة السلطة الشعبية الجديدة

في مرحلة الحاجة إلى تشكل بنية فوقية جديدة على المستوى السياسي والفكري والأخلاقي، تظهر أهمية ما يكشف عنه المجتمع من إرث حي، هو ولا شك كبير في حالة المجتمع السوري، ويبنى عليه، خصوصاً مع تصاعد النقاش الاقتصادي السياسي المتجاوز لأطر «مشكل» الفتنة الطائفية والمناطقية. وعن المكون الأخلاقي مثلاً هناك العديد من المقاطع المصورة التي تعطينا مؤشراً عن الوزن الأخلاقي-القيمي الحي مثلاً. هناك ذلك المقطع لشيخ ملتح يحمل سلاحاً مواجهاً لأحد «الشبيحة» ولكن ليس بعقلية الانتقام، بل بعقلية الوعظ والأبوة وتحكيم المشاعر الإنسانية «المعاتب» والمصلحة. الأكد أن هذا المقطع هناك غيره الكثير، على الرغم من وجود نماذج سلبية أيضاً وهذا أمر مفروغ منه في واقع جرى فيه، كما قال ممدوح عدوان، العمل على «حيونة الإنسان». لذلك يصير أي سلوك «إنساني» نقيضاً لتلك الحيونة هو فعل ثوري بامتياز، قد لا يعبره البعض أهمية كبيرة، ولكنه عظيم الدور في منع مسار الفوضى والوجود البربري. هذه الفعالية الشعبية، تجميعها، وتعظيمها، وإبراز أهميتها، كما يحصل مثلاً في إظهار مضامين المصالحات، كالتي حصلت في حي «المرزة 86» بدمشق، مهم جداً لأنه منع ويمنع الفتنة فقط، بل ولأنه أيضاً تعبير حي وملموس عن تشكل السلطة الشعبية وقبض الأفراد على دورهم متى لمسوا أهمية هذا الدور، وقدروا فكرة «المسؤولية» حق قدرها لأنهم اختبروها في الميدان. هذا هو بالتحديد ارتفاع وزن الفعالية الفردية في وجه الاغتراب، لا شعاراً بل واقع ملموس. كلها تمارين أولية للمجتمع الجديد، ستتطور كلما تعاضمت المهام.

ما يحصل من مبادرات شعبية ينتظم فيها الناس لتحقيق السلم الاهلي هي تعبير حي وملموس عن تشكل السلطة الشعبية

## حبل الكذب القصير

في عالم تتصاعد فيه الفوضى وتزداد وتيرة الاضطراب يوماً بعد يوم، يتحول الصمت تجاه ما يحدث في غزة إلى نوع من التواطؤ والقبول بما يحدث والذي تجاوزت فيه وحشية الإبادة الجماعية حدود الواقع والخيال البشرية، ووصلت إلى درجة غير مسبوقة من التطرف والعنف.

### إيمان الأحمد

يدرك كل ذي عقل أن الحرب الهمجية على غزة وأهلها إحدى ملامح انهيار النظام العالمي وقواه المهيمنة. وأن الاستمرار في سياسات نشر الفوضى وتعميقها والتحول باتجاه استخدام القوة وفرض قانون الغاب، ما هو إلا تعبير عن حجم وعمق جروح قوى الهيمنة وتأزمها إلى درجة أنه لم يعد أمامها سوى الحروب ومجازرها الفظيعة. وبناء على ذلك يظهر تغاضي الإعلام العالمي والعربي وإشاحة وجهه عن المجازر الصهيونية بحق الأطفال والنساء والشيوخ كجزء من العدوان الذي ذهب ضحيته آلاف الشهداء والجرحى خاصة في الفترة الأخيرة التي تمادى فيها الاحتلال مستغلاً تراجع الاهتمام الإعلامي، وخاصة الإعلام العربي، وغيابه عن نقل الحدث، مبرراً ذلك بتركيزه على الحدث الجديد في المنطقة وانشغاله بتفاصيل ما يحدث في سورية، على أهميته، بينما تحولت أخبار فلسطين إلى أسفل الشاشات وتركت غزة وأبنائها لمواجهة العنف والموت



أو ذاك، انطباعاً بأنه ليس بريئاً. تركز بعض الوسائل على استحضر أجواء الفرح وتأخذ استراحة من السياسة بحجج مختلفة بينما تعيش المنطقة على وسط بركان من الأحداث والتغيرات. ويشعل تصريح هنا وصورة أو خبر فني هناك جدالاً ونقاشاً إعلامياً حاداً بينما تنزف غزة وتشيع شهداءها بصمت. تستخدم الكثير من الوسائل الإعلامية طرقاً متنوعة لتتأى بنفسها عما يحدث وتتخلص من حرج الكلام عن وحشية الصهيونية وإجرامها، وقد تعرض تبريراً لفعالها، وقد يصدق البعض إلى حين، ولكن كل ذلك لا يمكنه طمس الحقائق.

القارس إضافة إلى تزايد عدد الأطفال الذين ماتوا من البرد واستشهاد الصحفيين، وقد منع العدو طواقم الدفاع المدني من انتشار الجثث وإنقاذ المصابين، مما فاقم من أعداد الضحايا شهداء وجرحى، خصوصاً بعد أن دمر العدو المستشفيات وسيارات الإسعاف. كل ذلك وسط صمت سياسي وإعلامي عام تقطعه قناة أو صفحة هنا وهناك. يعطي الانجرار وراء حدث دون الآخر، وانشغال قنوات عربية ومؤسسات إعلامية كبرى تدعي تمثيلها للصدق والموضوعية بأدق التفاصيل التي تحدث في هذا المكان

بأشبع صورته لوحدها تقريباً. تتناول الصفحات بعضاً من أهوال ما يحدث هناك، تظهر لقطات فيديو مجموعة من الكلاب الشاردة وهي تنهش جثث ملقاة في الشوارع لشهداء في غزة أمام أعين جنود العدو. تثبت قسوة الفيديو الذي لا يمكن أن يتحمله عقل إنسان، مدى الإجرام الذي وصل إليه العدو وآلة القتل لديه، وقام جيش الاحتلال بحرق مشفى كمال عدوان بعد إخراج طواقمه ومرضاه في البرد

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



### الليرة السورية أيام

حملة مكافحة الجوع في عام 1968



### السنوار يثير هلع الصهاينة بعد استشهاد

أثار عرض شركة «وولمارت»، إحدى كبرى العلامات التجارية في الولايات المتحدة، لقمصان تحمل صورة الشهيد يحيى السنوار، موجة غضب صهيونية. فـ«إسرائيل» لم تسترح من السنوار حتى بعد استشهادها، خاصة بعد أن وثقت لحظة استشهاد شجاعته وتفانيه في الدفاع عن قضيتهم وكثفت تضامن العالم معها، مما جعل شركة «وولمارت» تحاول استثمار ذلك، فعرضت قمصان تحمل صورته، يظهره معظماً حاملاً للسلاح كأنه بطل أسطوري، وأثارت غضباً واسعاً لدى الأوساط الصهيونية، التي وجهت اتهامات للشركة بـ«معاداة السامية» وبالترولوج لـ «الإرهاب والعنف ضد اليهود» وانتقدت وسائل إعلام الكيان مثل قناة «كان» وصحيفة «معاريف»، بشدة «وولمارت»، وأطلقت حملة «أوقفوا معاداة السامية» الإلكترونية عبر منصة «إكس»، دعت فيها الشركة لسحب القمصان.

ورغم توضيح «وولمارت»، أنها لم تنتج القمصان مباشرة بل عرضت عبر بائع طرف ثالث يستخدم منصتها، لكن استمرت الحملة ضدها، وقد التزمت الشركة بالصمت، بداية، حيال الاتهامات والحملة التي شنت ضدها. لكنها خضعت لاحقاً للضغوط وحذفت أربعة تصميقات من القمصان من متجرها الإلكتروني.



### جرائم «إسرائيل» تتواصل

نعت قناة «القدس اليوم» خمسة من صحافييها استشهدوا جراء غارة صهيونية استهدفت عربة البث الخارجي التابعة للقناة في مخيم «النصيرات» في وسط قطاع غزة. وكانت العربة المستهدفة متوقفة أمام مستشفى «العودة» في مخيم «النصيرات»، حيث احترقت بالكامل أثناء وجود الصحافيين فيصل أبو القمصان، وأيمن الجدي، وإبراهيم الشيخ خليل، وفادي حسونة، ومحمد اللدعة. وفي بيان لها أكدت القناة على أن الصحافيين الراحلين قُتلوا أثناء تأديتهم واجبهم الصحفي والإنساني، مشيرة إلى أن الحادثة تعد جريمة جديدة تضاف إلى سلسلة جرائم الاحتلال ضد الصحافيين الفلسطينيين. وقد سبق ذلك استشهاد أحمد اللوح مصور قناة «الجزيرة»، أثناء تغطيته لما يحدث في مخيم النصيرات من مجازر، والصحافي الفلسطيني محمد بلوشة ومراسل «المشهد» الإماراتية بعدما قصف العدو منزله شمالي القطاع، ويذكر أنه شارك بالكشف عن مجازر العدو، وتحديداً تحلل جثامين الخدج في «مستشفى الشفاء» بسبب إجرام العدو وانعدام الكهرباء. ووفقاً لنقابة الصحافيين الفلسطينيين، فقد استشهد أكثر من 195 منذ بداية الإبادة الجماعية على قطاع غزة والمستمر حتى اللحظة.

# بعيداً عن الشعارات.. «صندوق العجائب» الأمريكي!



الإرهاب وجرائم الكراهية، إضافة إلى تنظيم تحقيقات ضد نشطاء فلسطينيين وحقوقيين. وإحياء أساليب قمعية مماثلة لتلك المستخدمة أثناء «المكارتية». ثمة خطة لتوسيع هذه الحملة لتشمل مجالات التعليم والإعلام، لتطهير المدارس من المعلمين والمواد التي لا تتوافق معها، وللمفارقة فقد نالت الخطة رضا واجماع الأوساط السياسية المختلفة.

ورغم محاولة إظهار أن تركيزها الأساسي ينصب على الشيوعية، إلا أن هدفها الحقيقي أعمق وأبعد من الصراع الأيديولوجي، إذ يجري استخدام رواية «الخطر الشيوعي» لتبرير الاستراتيجية العدوانية تجاه القوى الصاعدة ومنعها من تحدي الهيمنة الأمريكية والغربية في العالم، ودفع الناس إلى تبني مواقف منحازة لسياساتها ضمن ظروف صعبة وبالغة التعقيد.

في لحظة تاريخية صعبة واستثنائية تظهر فيها ملامح التراجع والهبوط على الإمبريالية العالمية في الغرب وتضاعف التيارات المناهضة لها دولياً وداخلياً يصبح التكرار المستمر لادوات القديمة واستدعائها نوعاً من الاعتراف الضمني أنها على سكة الهبوط ويخلق مناعة لدى القوى المناهضة لمشاريع الهيمنة الغربية.

ضد الأشخاص الذين يُزعم أنهم شيوعيون أو حتى متعاطفون مع الأيديولوجية الشيوعية والتي أسفرت عن تحقيقات علنية ومحاكمات شهدت قمعاً وحملات تشهير واسعة ضد كثيرين. لم تقتصر هذه الحملات على السياسيين فقط، بل طالت مبدعين ومثقفين وممثلين وشخصيات فنية ومؤثرين، أمثال آرثر ميلر، وبول روبسون، وشارلي شابلن، وحتى القادة الحقوقيين مثل مارتن لوثر كينغ. أطلق معهد «هيريتج» مؤخراً «مشروع إستير»، وهو يعتبر بمثابة خطة رسمية ل «محاربة معاداة السامية» يسعى بوضوح إلى تجريم الأنشطة السياسية المناهضة ل «إسرائيل». يصف المشروع حركة التضامن مع فلسطين بأنها جزء من شبكة دعم ل «حماس»، ويربطها بحركات مناهضة للراسمالية والديموقراطية، «يوضح حجم الخوف من المطالبة بالحقوق الفلسطينية التي أصبحت في نظرهم خطراً على الرأسمالية»، كما يعرض خطة لتفكيك هذه الحركات في غضون عامين عبر حملات تشويه «قانونية» تهدف إلى إضعاف حقوق النشطاء في التعبير عن آرائهم من خلال شيطنة هذه الحركات! يجيز المشروع استخدام أدوات قانونية مثل قانون مكافحة الابتزاز وقوانين مكافحة

تفصيح مظاهر الانحدار عن نفسها على شكل حالة من التوتر والارتباك والتخبط وصولاً إلى فقدان السيطرة. في عالم تتغير فيه الظروف والمعطيات بتسارع شديد يعطي استخراج أدوات قديمة فقدت صلاحيتها واستخدامها في معالجة مشاكل الحاضر والمستقبل مفعولاً عكسياً، ويكرس حالة الهبوط والانحدار.

**يجري استخدام رواية «الخطر الشيوعي» لتبرير الاستراتيجية العدوانية تجاه القوى الصاعدة ومنعها من تحدي الهيمنة الأمريكية والغربية في العالم**

سياسات الولايات المتحدة الخارجية، وعلى رأسها التحالف غير المشروط بينها وبين دولة الاحتلال الصهيونية، مما أثار غضب وتساؤل القوى المهيمنة سياسياً وإعلامياً حول قدرتها على الضبط والهيمنة، بعد أن أظهرت الكثير من استطلاعات الرأي أن الجيل الشاب أو «جيل الألفية» أكثر ميلاً إلى انتقاد السلطة وسياساتها وأكثر رغبة وافتتاحاً على مبادئ العدالة والقيم الاشتراكية.

ثمة قلق وخوف من انتشار الشيوعية بدأ بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا 1917، جعلت السلطات الأمريكية حينها تتخذ الكثير من الإجراءات القمعية ضد يساريين ونقابيين... إلخ أسفرت عن موجات من التحقيقات والاعتقالات، وتكرر المشهد لاحقاً فيما عرف بال«مكارتية»، عندما دفع الخوف من الأفكار القادمة من الشرق الأوساط السياسية الأمريكية إلى تأسيس «لجنة الأنشطة غير الأمريكية» لتبدأ الحملة الشهيرة

## ■ إيمان الخياط

يطل مشروع قانون «التعليم الحاسم عن الشيوعية» الذي يستعد مجلس النواب لتمريره، وتقوده النائبة ماريلا سالازار، «جمهورية عن ولاية فلوريدا»، بحجة توعية الطلاب حول «جرائم الشيوعية»، ليس فقط لإعادة استحضار المناخ السياسي المناهض للشيوعية تحت غطاء التعليم، بل كمحاولة لفرض رقابة فكرية وثقافية على أية أفكار يمكن أن تنادي بالعدالة الاجتماعية، ضمن حملة واسعة هدفها ضبط ومنع الشباب الأمريكي تحديداً من دعم الأفكار والحركات اليسارية، خاصة بعد التحول الملحوظ في موقف كثير منهم من القضية الفلسطينية ومواجهتهم لسردية شاعت واستمرت لعقود، وتضامنهم الصريح والمعلن مع الفلسطينيين في الجامعات ومنصات التواصل الاجتماعي وتشكيكهم في



حزب الإرادة الشعبية

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

600000

2025

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

اطلاق حملة الاشتراكات السنوية